النهار الاقتصادي

جريدة مالية واقتصادية
المدير المسؤول : محمود غزالة · رئيس التحرير : ادمون صعب

الاعلان التجاري في لبنان يمر بازمة · (ص ٢) · هنا بعض اشكاله · (الصور لاليونور فالوف) ·

ادوار صوما يحذر من مجاعة سنة ١٩٨٠
الصحراء تتوسع والمواد الغذائية تقل

مدير مصلحة تنمية التربة والمياه في منظمة الاغذية والزراعة الدولية المرشح لمنصب المدير العام للمنظمة السيد ادوار صوما ، امضى في لبنان ايناما ، حضر خلالها المؤتمر الذي عقده مجمع المتوسط لتبادل الآراء والافكار ، وعرض في ختام المؤتمر اهم المشاكل التي تتعرض لها المنطقة . وهو في حديث لـ «النهار-الاتمائي» يعرض مشاكل بلدان حوض البحر المتوسط اضافة الى المشاكل التي تعانيها البلدان المتخلفة .

وقال ان المعضلة المادية الملموسة التي تواجه البلدان المتوسطية ، هي في كيفية متابعة زيادة انتاج المواد الغذائية في هذه المنطقة ، التي بدأ افلاسها في اللحوم والحبوب ، واضحا . والسؤال المطروح الان هو : كيف ننتج اكثر في وقت بدأت اسعار الاسمدة والمبيدات ووسائل انتاج اخرى ، ترتفع اكثر فاكثر .

واضاف ان حدود الاراضي الصالحة للزراعة قليلة والمساحات استثمرت بكاملها ، ولم يبق الا الاراضي الهامشية ذات المردود المتدني والكلفة المرتفعة للاستصلاح واختصر المعضلات المطروحة بالاتي :

معضلات

١ - معضلة المياه : اذ تعتبر بلدان الحوض فقيرة في المياه ، وطبيعة الاراضي لا تسمح بانشاء السدود الكبيرة فوقها .

٢ - معضلة تلوث الاراضي المروية بالاملاح .

٣ - الانهدامات والانجرافات التي تصيب الاراضي الزراعية .

٤ - تراجع مساحات المراعي ، وامتداد الاراضي الجافة ، وتوسع الصحراء . اذ تبين أن الصحراء في افريقيا الشمالية تلتهم شيئا فشيئا المجالات الخضراء .

٥ - تقلص مساحات الاحراج الباقية بسبب الحرائق وعدم الاهتمام بالتحريج احيانا بسبب قطعان الماعز .

٦ - النقص في الثروة السمكية .

كيف تهتم بذلك منظمة الزراعة والاغذية العالمية ؟

اجاب ان فاعلية المنظمة تظهر في الوجوه الاتية :

١ - عن طريق تبادل المعلومات والتوافق السياسي والتخطيطات القومية بين مصلحة التربة والمياه للشرق الادنى ، والهيئة العامة لصيد الاسماك في المتوسط ...

٢ - الدراسات والابحاث والنشرات التقنية العامة . مثلا : وضعت خريطة للتربة في العالم .

٣ - البرامج والمشاريع التي تنفذ على المستوى القومي .

هبوط احتياط الحبوب

واضاف ان الاخطار نفسها تهدد بلدان العالم ، خصوصا المتخلفة منها . فقد هبط مخزون احتياط الحبوب في العالم من ٦٠ مليون طن الى ١٥ مليونا ، وهو أدنى حد وصل اليه في السنوات الثلاثين الماضية .

ماذا عن السنوات المقبلة ؟

اذا استمر الوضع كما هو - يقول صوما - وكانت المواسم قاحلة فأن خطر المجاعة سيخيم على العالم سنة ١٩٨٠ ، وهذا الخطر الذي بدأ يشتد في بعض البلدان الافريقية ، يرافقه نقص في المواد الغذائية، وارتفاع في اسعار الحبوب والسكر ، فقد ارتفع سعر القمح ، خلال سنة واحدة ، ثلاثة اضعاف ما كان مما جعل متعذرا على البلدان النامية تأمين النقد النادر لشراء المواد الغذائية كما ان ازمة النفط ساعدت في ارتفاع اسعار المواد الاولية الزراعية (اسمدة ومبيدات). ومعلوم ان كيلو السماد يزيد الانتاج بمقدار ١٠ كيلو من الحبوب . عندما ندرك هذه الحقيقة ، ونعلم أن الهند ، مثلا ستعاني في الموسم المقبل نقصا في الاسمدة يبلغ مليون طن ، نستنتج ان انتاجها من الحبوب سيتعرض الى خسارة ١٠ ملايين طن .

الوضع اليوم وغدا

وقيم صوما الوضع الزراعي والغذائي في العالم ، حاضرا ومرتقبا كالاتي :

ان زيادة السكان تتطلب زيادة في انتاج المواد الغذائية وهذه ، يتعذر على البلدان المتخلفة تأمينها في حين ان البلدان المتطورة تملك الامكانات لزيادة انتاجها الزراعي مما يكون فائضا عندها تحتفظ به لنفسها .

ومنظمة الاغذية والزراعة الدولية تعتبر ان من الضروري زيادة الانتاج الزراعي في البلدان النامية ، لانها هي التي تواجه النقص ، وعليها ان تغذي حالها ، وان يكون لديها اكتفاء ذاتي. الامر الذي يتطلب مساعدات فنية ومالية .

وقد اقترحت دول عدم الانحياز ، خلال انعقاد قمتها في الجزائر ، عقد مؤتمر عالمي لمعالجة موضوع الاغذية واتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع الزراعة والحؤول دون حصول مجاعة في العالم ، وايدت الفكرة الجمعية العمومية للامم المتحدة ، وسوف تعقد مؤتمرا في روما ، في تشرين الثاني المقبل ، وسمي امينه العام وهو وزير الزراعة المصري السابق المهندس سيد مرعي. وعلى رغم ان المؤتمر زراعي، فان التمثيل فيه سيكون على مستوى وزراء الخارجية ، وهو من اهم المؤتمرات التي عقدت الى الان : لانه يعالج المشاكل الزراعية ، على المستوى العالمي ، ويدرس العوائق التي تحول دون زيادة الانتاج الزراعي في البلدان النامية . ومن المتوقع ان يقرر المؤتمر انشاء صندوق مالي رصيده ملياران من الدولارات سنويا تساهم الدول المنتجة للنفط في ٥٠ في المئة منها ، والنصف الاخر تساهم فيه الدول الصناعية الغربية . والهدف من الصندوق تقديم المساعدات المالية لتنمية الزراعة في البلدان المتخلفة .



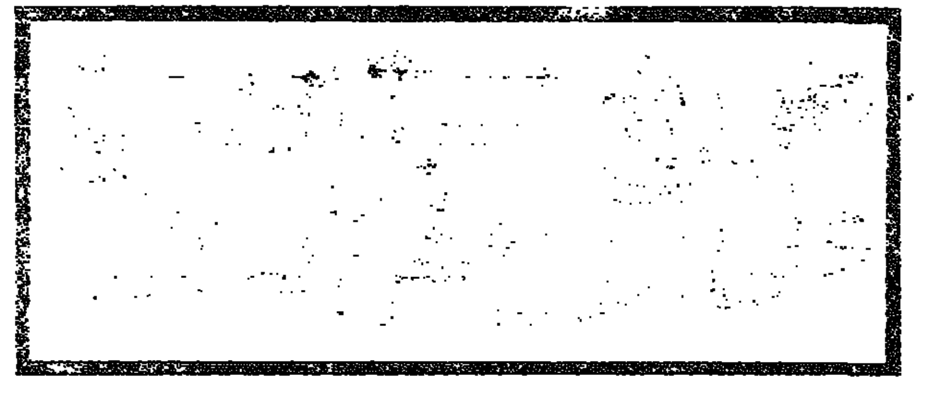
وتساهم منظمة الاغذية والزراعة الدولية الان في تحضير اوراق المؤتمر تساعدها في ذلك لجنة مؤلفة من ممثلين عن حكومات الدول الاعضاء المنتمية الى الامم المتحدة ، وهي ستجتمع في حزيران الجاري لتبحث في تنظيم الصندوق المالي ، ومراقبة سير اعمال تحضير المؤتمر بما فيها جدول الاعمال والاوراق الواردة .

اسمدة للموسم المقبل

واضاف : كان المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة قرر ، في اجتماعه الاخير الذي عقده في ايار الماضي، تكليف المدير العام لمنظمة الاغذية والزراعة الدولية وضع مخطط لتأمين الاسمدة الزراعية للبلدان النامية بشروط سهلة ، نظرا الى ازمة الاسمدة وارتفاع اسعارها ودورها في زيادة الانتاج . وسوف يعقد المجلس التنفيذي للمنظمة دورة استثنائية لدرس المخطط وانشاء صندوق مالي يمكن بموجبه تأمين الاسمدة الزراعية للموسم المقبل فقط .

بقيت المعضلات اللبنانية ، وهنا فضل صوما ، عدم الخوض فيها ... لانه بعيد عن لبنان .

م. مرقص



« يجب خفض ارباح شركات النفط الاجنبية » ، هذه هي احدى الحلقات المركزية في التحرك المكثف الذي تقوده منظمة الاقطار المصدرة للنفط في الوقت الحاضر . وحان وقت العمل ، بعدما سال حبر كثير على هذا الموضوع ، لاتخاذ الاجراءات الكفيلة باعادة ارباح الشركات الى حجمها الطبيعي . وثمة اجماع شبه تام ، داخل منظمة « اوبيك » ، على القيام بمثل هذه الخطوات .

ومشكلة الارتفاع الفاحش في ارباح الشركات بدأت تطرح نفسها منذ الفصل الاخير من السنة الماضية ، بعد القرار الذي اتخذته « اوبيك » في السادس عشر من تشرين الاول الماضي بزيادة اسعار نفطها الخام بنسبة سبعين في المئة . ثم جاءت الزيادة الثانية في الاسعار ، في بداية السنة الحالية ، وتضاعفت عائدات الدول المنتجة ، وتضاعفت معها، في الوقت ذاته، ارباح شركات النفط الاجنبية .

لكن ، ما الذي حصل حتى تتضاعف ارباح الشركات ؟ من المعروف ان الشركات صاحبة الامتيازات تحصل على النفط الخام لقاء عائدات ورسوم تدفعها الى الدول المنتجة . وبسبب عدم ثبات الاسعار المحققة (اي اسعار السوق) للنفط الخام ، تم استنباط الاسعار المعلنة ، التي هي أسعار نظرية، كي تصلح كأساس لاحتساب هذه العائدات والرسوم فقط .

وهذه الاسعار المعلنة كانت في حدود الثلاثة دولارات للبرميل الواحد قبل حرب تشرين. ولقاء كل برميل تحصل عليه ، كانت الشركات ملزمة بأن تدفع للدول المنتجة ١٢،٥ في المئة من السعر المعلن كريع (اي ١٢،٥٪ × ٣ دولارات = ٣٧،٥ سنتا) ؛ كما تدفع لها ٥٥ في المئة من صافي الدخل على أساس السعر المعلن ؛ اي اذا اعتبرنا ان كلفة التشغيل اللازمة لانتاج البرميل تساوي ١٠ سنتات يصبح صافي الدخل كالاتي :

صافي الدخل النظري = ٣ دولارات - (١٠ سنتات + ٣٧،٥ سنتا) = ٢٥٢،٥
(وتصبح الضريبة على صافي الدخل = ٥٥٪ × ٢٥٢،٥ = ١٣٨،٨٧ سنتا .

وبذلك تكون الشركات دفعت عن كل برميل ريعا مقداره ٣٧،٥ سنتا وضريبة مقدارها ١٣٨،٨٧ سنتا ، اي ما مجموعه ١٧٦،٣٧ سنتا، وتكون في الوقت ذاته باعت الكمية التي حصلت عليها من النفط الخام على اساس اسعار السوق التي كانت تراوح ، قبل حرب تشرين ، بين دولارين وربع دولار ودولارين ونصف دولار ، ومعنى ذلك ان هامش ارباح الشركات كان ، في تلك الفترة ، يراوح بين خمسين وستين سنتا في البرميل الواحد .

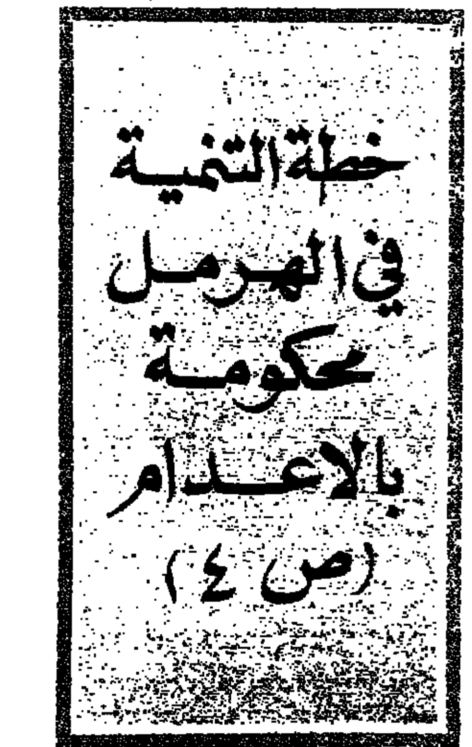
هل تقبل الشركات

اما بعد الزيادات الاخيرة في اسعار النفط الخام فان المعادلات السابقة تغيرت وباتت الاسعار المعلنة في حدود ١١،٦٥ دولارا (النفط السعودي الخفيف) ، في حين راوحت الاسعار المحققة بين ١٠ دولارات و ١٢ دولارا . ونظرا الى كون العائد الصافي الذي تحصل عليه الدول المنتجة عن كل برميل بات يبلغ ٧ دولارات ، منذ بداية السنة الحالية ، فقد صار هامش ربح الشركات في كل برميل يراوح بين ٤ و ٥ دولارات ، في حين كان قبل التطورات الاخيرة لا يتجاوز الخمسين او ستين سنتا. وهنا يكمن مصدر الارباح الفاحشة التي حققتها الشركات حديثا .

ومن هنا نشأت المشكلة، لان هذه الارباح، في نظر « اوبيك » ليست طبيعية ومشروعة . وترى المنظمة ان علاج الوضع غير الطبيعي يفترض رفع نسبة الضريبة على صافي الدخل من ٥٥ في المئة الى ٨٧ في المئة او اكثر ، بحيث يعاد هامش ربح الشركات في البرميل الواحد الى مستواه الطبيعي اي الى ٥٠ او ٦٠ سنتا فقط . فهل تقبل الشركات بذلك ؟

ك . ح .

(ص ٣ التطورات في ميدان الاسعار) .



هكذا من الأصل

هكذا منذ الأصل

HELSINGIN SANOMAT

Kesä-kukkarolla edullisesti

VESTIS

LOPPUUNMYYNTI

Aleksi 13

HEI MIEHET!
TÄNÄÄN KLO 9-18
TORSTAINA KLO 9-20
TOSI EDULLISESTI:
PUKUJA ALK. 75:-
IRTO-TAKKEJA ALK. 38:-
HOUSUJA ALK. 9:-
PAITOJA ALK. 9:-
NEULEITA ALK. 9:-
KENKIÄ ALK. 19:-

ajanmies

ANTTILA

59.50

68,-

Helsingin kauppiaitten GRILLI ...NAKIT 4.90 kg

VALINTATALO

الصفحة الاولى في صحيفة « هلسنكي سانومات » كلها اعلانات تجارية.

الاعلان التجاري

حرية لا تنفصل عن كيان الاقتصاد الحر

قضية الصحافة والاعلان وعلاقتهما بالسلطة وبالعمل المهني الصرف، هبت عليها، خلال الاسبوعين الماضيين، رياح ساخنة وباردة في آن. ونحن هنا نفتح ملفاً صغيراً يعرض بعض جوانب القضية.

٥٠ مليون ليرة سنوياً واهمية اجتماعية وانسانية ومهنية

اجراءات التنظيم يجب أن تستهدف المزيد من الاستقلالية المالية للمؤسسات الصحافية

في الماضي البعيد، لم تكن ثمة حاجة الى الاعلان التجاري، اذ كانت المجتمعات البشرية تعيش مرحلة انغلاق اقتصادي، معتمدة، في نمط عيشها، على الاكتفاء الذاتي. وعند لى استهلاك ما تنتجه من خيرات مادية وخدمات. ومع تطور الانتاج الشاعي، وارتفاع درجة التخصص فيه، برزت الحاجة الى تطوير المبادلات التجارية، بين البشر، بغية تأمين تصريف ما يفيض عن استهلاكهم المباشر. ومنذ تلك الحقبة اي منذ قرون، ظهر، في شوارع مصر واليونان وروما الشكل الاول والطبيعي للاعلان، وكان يقضي بالتدليل على مزايا السلعة المعروضة للبيع او التبادل، بواسطة الصراخ، بصوت عال، امام المارة في الازقة والاسواق الشعبية والساحات... وظهرت، بعد ذلك، الاعلانات اللوحية والمناشير... ثم كان دور الاعلان الصحافي. ويعود ظهور اول اعلان صحافي جماعي الى عام ١٧٢٠، حيث نشرت صحيفة انكليزية هي «الدايلي ادفرتايزر»، مجموعة من الاعلانات التجارية. وكرت السبحة بعد ذلك، وارتفع عدد الصحف والمجلات التي تنشر الاعلانات التجارية.... حتى كان عام ١٨٣٢، الذي شهد تأسيس صحيفة «لا بريس»، على يد أميل دي جيراردين. واستطاعت هذه الصحيفة، عبر انتشارها الواسع، ان تسجل قفزة هائلة في تاريخ الاعلان. وفي تلك الفترة، كانت الثورة الصناعية في عز انطلاقتها، وكان العالم دخل من الباب العريض عصر الانتاج الرأسمالي... ولم يعد بالتالي ثمة ما يحول دون تطور الاعلان.

مفاهيم جديدة

ويؤكد هذا العرض الموجز لتاريخ الاعلان، ان تطور الاخير ارتبط على الدوام، بعاملين اساسيين. فقد ارتبط من جهة بتطور الانتاج السلعي وباتساع نطاق الحركة الاقتصادية وتسارع آلتها، وارتبط، من جهة أخرى، بتطور وسائط الاعلام خصوصاً الصحف والمجلات. وهذا الارتباط المزدوج الذي تميز به تطور الاعلان على مدى التاريخ، فرز جملة من المفاهيم الجديدة، على الصعيدين النظري والعملي في آن:

١ – فلقد تأكدت من خلال التجربة أهمية الاعلان، في ظل النظام الاقتصادي الحر. واذا كانت النظريات: الاقتصادية الرأسمالية الكلاسيكية ترى في كل مواطن مفكراً اقتصادياً محيطاً باوضاع السوق كلها وقادراً بالتالي على تحديد خياراته في شكل عفوي وحر وعقلاني، الا ان الواقع كان معظم الاحيان مغايراً لهذه النظريات. ومع فشل. النظريات في /قولبة/ الواقع، كان لا بد من وسيط يعرف باوضاع السوق ويساعد بالتالي المستهلك على رسم الاطار العام لأولوياته وخياراته على نحو يتلاءم ومستوى دخله المباشر وغير المباشر. وهذا الدور الوسيط مثله الاعلان الذي اصبح جزءاً لا يتجزأ من عملية تصريف الانتاج وتسويقه.

٢ – ان هذا المفهوم للاعلان فرض نفسه في ظل سيادة الاقتصاد الحر، وكان يتكرس بمقدار ما كان الانتاج السلعي يتطور ويتنوع ويتشعب. ولم يعد الاعلان بالتالي مفهوماً هامشياً انما اصبح، بصرف النظر عن بعض التحفظات الموضوعية في هذا الصدد عنصر تنوير وتعريف وتوعية وعقلنة. وتفترض هذه النظرة الى الأعلان ان تدرج النفقات الاعلانية في أطار كلفة الانتاج عامة، لا ان تعتبر نفقات /ملحقة/ ذات طابع كمالي. ويعني ذلك ان نفقات الاعلان باتت نفقات جديدة تشكل عنصراً من عناصر كلفة انتاج السلع، ومن الصعب الاستغناء عنها.

٣ – اضافة الى ذلك، بات الاعلان، على الصعيد العملي، الوسيلة شبه الوحيدة للتسويق، في اطار تحول معظم المجتمعات البشرية نحو الاستهلاك. وساهم الاعلان في خلق اسواق جديدة وفي توسيع اسواق قائمة وفي تنشيط المنافسة (مع بعض التحفظات)، وتنظيم عملية تصريف الانتاج بحيث يتم التغلب على الطابع الموسمي للعرض او للطلب. ومع تعاظم نفقات الاعلان اصبح الهاجس الاساسي، لدى البائعين، يرمي الى تحقيق اكبر قدر من الربح الاجمالي عن طريق توسيع طاقة الانتاج اكثر مما يرمي الى تحقيق سعر مبيع ومتوسط ربح عاليين في السلعة الواحدة. وبذلك، ارتفعت وتائر الانتاج وتزايدت اقتصاديات الحجم واتسعت دائرة الفئات الاجتماعية والطبقات التي يتوجه اليها الاعلان، وتسارعت الدورة الاقتصادية في البلاد، كما تتسارع الدورة الدموية في جسم الانسان. (ومن ابرز الامثلة التي تؤكد الرابط بين تطور الانتاج وتطور الاعلان، ان المبيعات تراجعت بنسبة ١٥ في المئة اثناء الاضراب العام الذي نفذته صحف نيويورك عام ١٩٦٢، والذي استمر اشهراً عدة).

٤ – وعلى العموم، اصبح تطور الاعلان، على رغم بعض السلبيات والميول الاحتكارية التي رافقت هذا التطور، مؤشراً على رقي الامم وتقدمها الاقتصادي والاجتماعي. وثمة معادلات ومقارنات تؤيد ذلك اذ من الملاحظ، على سبيل المثال، ان نسبة النفقات الاعلانية من الدخل الوطني تتزايد بمقدار ما يرتفع متوسط دخل الفرد. وبمعنى آخر، تنفق الدول الاكثر تطوراً على الاعلان، اكثر مما تنفقه غيرها من الدول. وفي الوقت ذاته، يبلغ معدل النفقات الاعلانية بالنسبة الى الفرد الواحد مستويات أعلى في الدول الصناعية المتطورة منها في الدول الفقيرة. ومعنى ذلك ان تفوق الدول المتطورة، في هذا المجال، هو تفوق نسبي ومطلق في آن. وعلى سبيل المثال، كان الاعلان ينفق على اللبناني ١٤ ليرة في بداية السبعينات، في حين بلغ هذا الرقم في اميركا ٩٥ دولاراً وفي بريطانيا ٩ جنيهات ونصف جنيه.

٥ – ان النجاح المطرد الذي احرزه الاعلان، منذ بداية القرن الثامن عشر، تم على اساس الآلية العفوية لاقتصاد السوق، ومن دون تدابير قسرية تتعارض مع هذه الآلية. والحقيقة ان الاعلان، في مفهومه العلمي، نشأ في احشاء النظام الاقتصادي الحر وتطور ضمن هذا النظام ومعه. وليس في الامكان بالتالي فصله عن طبيعة قوانين الاقتصاد الحر ومعنى ذلك ان البائع ينفق على الاعلان بمقدار ما يشعر ان هذا الاعلان يطال فئات واسعة من جهة، ويدفع من جهة اخرى نسبة أعلى من هذه الفئات الى الاقدام على شراء السلعة المعلن عنها، بحيث تفوق الارباح الاجمالية الاضافية المحققة، بعد انزال الاعلان، النفقات الاعلانية التي تحملها البائع. بكلمة اخرى يفترض في البائع ان يتوصل الى تغطية نفقاته الاعلانية، بواسطة المبيعات الاضافية التي يحققها. ولا يتم له ذلك الا اذا أوصل اعلانه الى أوسع فئات المستهلكين. وكي يحقق ذلك، لا بد له من الاعتماد على وسائط الاعلان الاكثر انتشاراً، ومثل هذا الخيار لا يرتبط بمزاج او برغبة ذاتية في تشجيع هذه الصحيفة او تلك، وانما تحدده مصلحة مباشرة تخضع لمنطق قوانين العرض والطلب في الاقتصاد الحر ذاته.

اهمية الاعلان اللبناني

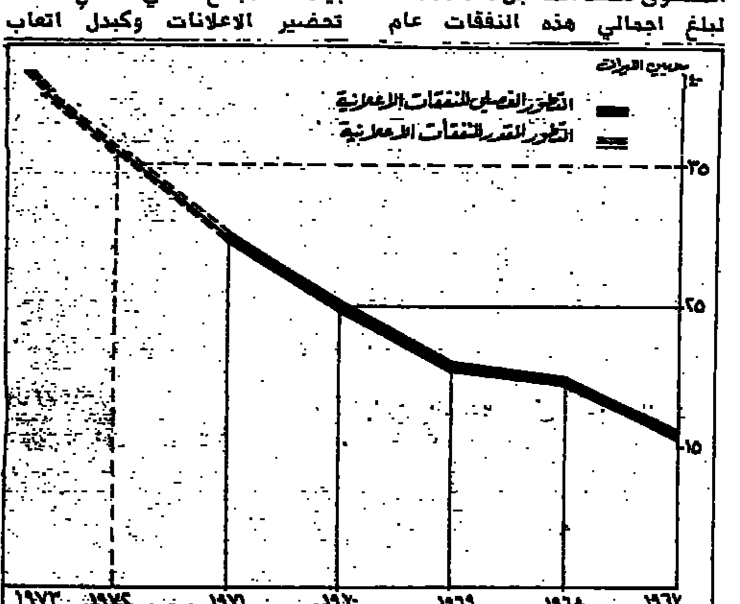
هذه باختصار الخطوط العامة لتطور اهمية الاعلان في النظام الاقتصادي الحر عامة، ويبرز الان سؤال: ماذا عن الوضع في لبنان؟

الواقع ان البحث في موضوع الاعلانات في الوقت الحاضر، وفي هذه الظروف بالذات، لا ينفصل عن موضوع الحريات عامة والحريات الصحافية في شكل خاص. الا ان ما يعنينا، في هذا المجال، هو تحديد الاهمية التي يرتديها قطاع الاعلان في الاقتصاد اللبناني.

لقد شهد هذا القطاع، في السنوات الخمس الاخيرة، نمواً ملحوظاً. وارتبط هذا النمو بالنهوض الاقتصادي العام الذي عرفته البلاد، بعد ازمة انترا عام ١٩٦٦ وبعد حرب الخامس من حزيران عام ١٩٦٧. اضافة الى هذه العوامل الظرفية التي ساهمت في انعاش الحركة الاقتصادية في لبنان، بما في ذلك قطاع الاعلان، اضطلع التركيب الاقتصادي اللبناني، المنفتح على الخارج والذي تمثل فيه الخدمات نحو ٧٠ في المئة من الناتج الوطني، بدور كبير في تطوير النشاطات الاعلانية. ومن العوامل التي شجعت تطوير هذه النشاطات كذلك، الاتساع المستمر افقياً وعمودياً في الطاقة الاستيعابية للسوق اللبنانية الداخلية. وهذه الطاقة تتجاوز في الوقت الراهن، ومن زاوية نسبية، مثيلاتها في العالم العربي، وهي ذات مقدرة عالية على التكيف في استمرار مع انماط الاستهلاك المتجددة والمستوردة من الخارج.

وفي ضوء هذه الاوضاع الملائمة، وفي ظل تزايداهمية دور الوسيط الذي يمثله لبنان، بين السوقين العربية والغربية، على الاصعدة التجارية والصناعية والمالية، سجلت النفقات الاعلانية قفزات سريعة في السنوات الماضية. وبلغ اجمالي هذه النفقات عام ١٩٦٧ نحو خمسة عشر مليوناً وستمئة الف ليرة، توزعت بنسبة ٣٦،٧ في المئة على الصحف و ١٨،١ في المئة على المجلات و٤١،٢ في المئة على التلفزيون و٤ في المئة على السينما. وارتفع اجمالي هذه النفقات الى نحو عشرين مليون عام ١٩٦٨، وحافظت النسب الموزعة بين وسائط الاعلان الاربعة على مستوياتها مع ميل النسبة المخصصة للتلفزيون نحو التراجع، في حين ارتفعت النسب المخصصة للصحف والمجلات والسينما. اما عام ١٩٦٩، فقد بلغت النفقات الاجمالية نحو ٢١ مليون ليرة، وكانت حصة الصحف منها ٤١،١ في المئة والمجلات ٢٣،٢ في المئة والتلفزيون ٣٠،٣ في المئة والسينما ٥،٤ في المئة. وسجلت النفقات الاعلانية قفزة ملحوظة عام ١٩٧٠، اذ ارتفعت بنسبة ٤٠ في المئة عن المستوى المحقق عام ١٩٦٩، وبلغت نحو ٣٥ مليون ليرة. وحافظت النفقات على وتيرة ارتفاعها عام ١٩٧١ حيث اقتربت من ٣٠ مليون ليرة، نالت الصحف ٤١،٢ في المئة منها والمجلات ٢٤،٤ في المئة والتلفزيون ٢٧،٢ في المئة والسينما ٤،٢ في المئة.

ولو اعتبرنا ان وتائر النمو المحققة في النفقات الاعلانية استمرت، عام ١٩٧٢ و ١٩٧٣، على المستوى نفسه المسجل منذ ١٩٦٩، لبلغ اجمالي هذه النفقات عام



١٩٧٢ نحو ٣٥ مليون ليرة، ولتجاوز الاربعين مليوناً في السنة الماضية، مع ثبات نسبي في الحصص الموزعة بين مختلف وسائط الاعلان. وثمة تقديرات موثوقة ان نحو ثلثي النفقات الاعلانية، ان لم يكن اكثر، لا يزالان مخصصين للصحافة (اليومية وغير اليومية) في حين يستأثر التلفزيون بالنصف الثالث.

لغة الارقام

ماذا تعني هذه الارقام؟

انها تعني ان الاعلان الذي اصبح ذا أهمية اقتصادية غير قابلة للنقاش، يشكل في الوقت ذاته مصدراً حيوياً من مصادر تمويل الصناعة الصحافية في البلاد، ويساهم في أعالة مئات المحررين والمراسلين وموظفي شركات الاعلان وعائلاتهم. واذا كان من الصعب تحديد المساهمة الرقمية الدقيقة للاعلان في مداخيل المحررين والمراسلين والذين يعتاشون من هذه المهنة، الا انه من الواضح تماماً ان اي انحسار في العائدات الاعلانية يسحب آثاره مباشرة على الاوضاع الاقتصادية للمؤسسات الصحافية والعاملين فيها. ولا تقتصر آثار مثل هذا الاجراء على العاملين مباشرة في الصحافة، انما تطال في الوقت ذاته فئات اخرى. فالنفقات الاعلانية التي تحدثنا عنها اعلاه، لا تشكل كل النفقات التي يفترضها النشاط الاعلاني، اذ ثمة نفقات غير مباشرة لم نأت على ذكرها، ومن بينها المبالغ التي تنفق اثناء تحضير الاعلانات وكبدل اتعاب للفنانين والرسامين والمنفذين والخطاطين و ... ويقدر بعض الاخصائيين هذه النفقات بنحو عشرة في المئة من الاعلان الصحافي. كذلك تفترض عملية اعداد وتحضير الافلام الخاصة بالاعلان التلفزيوني نفقات لم تدخل في الحصص المخصصة للاعلان التلفزيوني والواردة اعلاه. وهذه النفقات الاضافية تمثل نحو ١٥ في المئة من نفقات الاعلان التلفزيوني الاصلية. وفي حال احتسابنا هذه النفقات الاضافية لأصبح اجمالي النفقات الاعلانية المباشرة وغير المباشرة يرواح بين ٤٥،٥٠ مليون ليرة.

ولا بد من الاشارة ايضاً، الى ان في لبنان مكاتب عدة تعمل في دراسة وتقييم وسائط الاعلان، وتبيع معلوماتها للمعلنين لا سيما للمعلنين الاجانب ولغير المقيمين، كي يتمكنوا من تحديد امكنة اعلاناتهم وفقاً لأهمية انتشار وسائط الاعلان. وفي حال انحسار الاعلانات، وتقلص مساحة الاعلان الى ١٢ في المئة من عدد الصفحات (حسب مشروع الحكومة)، فلا يعود ثمة جدوى من استمرار عمل هذه المكاتب، الامر الذي من شأنه ان يشجع تحول المعلن الاجنبي الى منافذ أخرى يلج بواسطتها السوق الاعلانية العربية. وتجدر الاشارة الى ان المداخيل الصافية التي تحصل عليها هذه المكاتب تقدر بنحو مليون ونصف مليون ليرة، وهي تعيل عدداً من الموظفين والاجراء والبحاثين.

بالطبع يتضرر كذلك، الى جانب الصحافة وشركات الاعلان والعاملين في المجالات الممهدة للاعلان (رسامون، خطاطون...) القطاع الطباعي، اذ ان الاعلان يساعد، في الواقع، على طبع صفحات اكثر.

خلاصة ذلك، ان القطاع الاعلاني لا يمثل فقط أهمية اقتصادية تتجلى في تعريف المستهلك وتنويره (على رغم التحفظات) حيال اوضاع السوق وبالتالي في عقلنة خياراته وزيادة الاستهلاك العام، انما يمثل، اكثر من ذي قبل، أهمية اجتماعية تبرز في الدفق المالي الذي يولده والذي يتفرع عبر قطاعات عدة (شركات الاعلان والصحافة، والتلفزيون والرسم والتنفيذ الفني، اعداد الافلام والطباعة ومكاتب الدراسات والاستشارات...)، ويعيل مئات بل الوف العائلات، في هذا الشكل او ذاك. واذا كانت ثمة مبررات موضوعية لايجاد اشكال تنظيمية وتشريعية، في اطار نقابي، تهدف الى تأمين المزيد من الاستقلالية المالية للمؤسسات الصحافية، وتحد من احتمالات الوقوع في حبائل الاغراءات المالية، خصوصاً في ظروف تدفق العائدات النفطية على المنطقة، الا ان تحقيق ذلك لا يتم باجراءات قسرية ومنافية للحريات الديموقراطية من جهة، كما انه يتم، من جهة اخرى عبر نجاعة القوانين العلمية، التي تفعل فعلها في ظل النظام الاقتصادي الحر والتي في ضوئها تتحدد مواقف الناس، من بائعين يعلنون عن سلعهم وخدماتهم الى شارين يبحثون عن هذه السلع والخدمات.

كمال حمدان

...ـة اكتوبر ...ثيرة مرور الى مجتمع سعيد

السادات: لاجدوى للقمة العيش اذا فقد الانسان الحرية السياسية

...هرة — النهار
...ائي :
...ة اوكتوبر التي قدمها الرئيس ...سادات الى الشعب المصري ... على الخطة الانمائية التي ... مع آفاق هذا الشعب ...اته.

...رقة تحدد اهداف المرحلة ...نتهي سنة ٢٠٠٠، وهي الانسان قبل الاقتصاد الجامد، ...ان هو صانع التنمية، ...ذي يجب ان يكون هدفها . فالأموال بغير بشر قادر، ...مكدسة في خزائن، والآلات ...كن حديثة، اجساد هامدة بغير ...انسان الماهرة، وأخصب ... تظل بوراً ما لم يمسها عمل ... وهي الحد الفاصل بين ...حربي، وبين مجتمع ينمو في ...طبيعي، فلقد صار الخطر على ...ة هو ان تتعثر خطواتها في ... من دائرة التخلف، او ان ...في العالم علاقات حضارية ...تكافئة، تزيد الاقوياء قوة ...فاء ضعفاً.

وإذا كانت حرب تشرين (اكتوبر) ضرورية لاعادة الثقة الى شعب مصر، فانها كانت جد ضرورية لخلق مجتمع جديد، مجتمع ما بعد الحرب التي استنزفت بعد ١٩٦٧ /ما يزيد على خمسة مليارات جنيه انفاقاً عسكرياً مباشراً. وتحمل الشعب المصري من الخسائر وفرص الربح ما يقارب هذا المبلغ/ وهبط معدل النمو من ٦،٧ في المئة الى اقل من ٥ في المئة.

الورقة بالتفصيل

ماذا في ورقة اكتوبر؟

الباب الاول يتضمن معنى اكتوبر (تشرين الاول) ومغزى النصر فيه /وما فتحه من آفاق واتاحه من آمال. فشعب مصر خاض تجربة الهزيمة وعاش سنوات المرارة والتمزق كما عاش ايضاً تجربة صنع النصر وما كان لهذا كله ان يحدث من دون ان يستمد منه شعب مصر طاقات جبارة لبناء مستقبل سعيد/.

فعوامل النصر هي وليدة الوطنية المصرية والحضارة التي تعود الى سبعة آلاف سنة. ووليدة القومية العربية ومنجزات ثورة يوليو وحركة التصحيح اضافة الى تحديد الرؤية والهدف، فالنصر لم يكن مصادفة ولا هو حدث في غفلة من الزمان انما هو ثمرة هذه العوامل الاصيلة التي تجعله امراً وارداً وطبيعياً وليس حدثاً فريداً.

ويتضمن الباب الثاني معالم الطريق التي تنطلق من تحديد الهدف وتخطيط المسير، فمصر جديرة بتراثها تعتز به وبتميزه بعناصر الاستمرار، فالنظرة الى التاريخ، هي نظرة تقييم الايجابيات والسلبيات، نظرة البناء لا الهدم، والبدء من ارضية المكاسب السابقة التي حققها النضال الوطني للانطلاق الى آفاق جديدة، فتحتها ثورة يوليو امام العمل الوطني. لكن الثورة مهما حققت من نجاحات، فأن النجاح الاخير لها هو وصولها الى تحقيق اهدافها. هو ان ينقشع الغبار عن صورة البناء الجديد. هو حين يشعر الشعب ان مؤسساتها قد اتضحت معالمها، وان قوانينها العامة قد تبلورت وان مبادئها الاساسية صارت جزءاً من ضمير الشعب.

ولعل اخطر ما في معالم الطريق، هو الكلام عن الحرية، وعن حقوق المواطن وواجباته /ان من حق كل مواطن ان يأمن على نفسه وعلى رأيه وعلى عمله وعلى كسبه المشروع. الاصل في كل مواطن افتراض امانته ما لم يثبت القضاء، تطبيقاً للقانون، انه اخطأ في حق غيره او في حق المجتمع/.

ثم إن الرئيس السادات يؤمن /بانه لا معنى للحرية السياسية بالنسبة الى الجائع الذي يضطر الى بيع صوته في الانتخابات، ولكنني اؤمن ايضاً بانه لا جدوى للقمة العيش إذا فقد الانسان اهم ما يميزه وهو الحرية السياسية/.

ومن خلال هذه الحرية تنظر ورقة اكتوبر الى موقع مصر من العالم وتغيراته الجديدة /إننا نمد يد التعاون من مركز القوة وليس من مركز الضعف، من موقع الثقة لا من موقع الخوف/. وخطوط هذا التعاون متعددة الاتجاهات سواء لناحية العالم الثالث وافريقيا او لناحية العلاقات الدولية.

. الرئيس أنور السادات .

الحرية والقوة الذاتية

الحرية هي التي تمد المجتمعات بالقوة الذاتية التي تعتبر الركيزة الاولى في تحديد دور مصر عربياً وافريقياً ودولياً، وهي لا تعني مجرد مظاهر الدولة المادية انما تعني /القوة الحضارية للمجتمع ككل. فالمجتمع القوي هو الذي يتحرر من الفقر والامية، ومن الاستغلال والتحكم. المجتمع الذي يسعد ابناؤه بالانتماء اليه، والذي لا يخشى ان يعيش مفتوحاً. ينعم برياح الحرية/.

هذه العناصر هي التي تحتم /مهمات المرحلة/ كما رسمها الباب الثالث من ورقة اكتوبر، وهي مرحلة الانماء الشامل ومعركة البناء التي /لا تقل مشقة وتعقيداً عن معركة العبور، وهي مثلها تحتاج الى التخطيط الدقيق والعمل الشاق وروح التضحية والعطاء/. لذلك انحصرت المهمة في رسم استراتيجية حضارية شاملة لحركة المجتمع المصري الى الامام. وهذه الاستراتيجية تنطلق من التنمية الاقتصادية التي هي بالنسبة الى الشعب المصري /قضية حياة او موت، قضية ان نعيش هذا الربع الاخير من القرن العشرين او ان تجذبنا اغلال التخلف، ونجاحنا في معركة التنمية هو الذي سيحدد كل اوضاعنا المحلية والدولية/.

الانفتاح والتعاون

وترتكز التنمية الاقتصادية في البدء على اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تفسح في المجال امام الاستثمارات العربية والاجنبية ثم على التعاون الانمائي بين القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع التعاوني واذا كانت تجربة القطاع العام شابتها بعض الشوائب، بسبب بعض قرارات/ الغم العقابية/ فان هذا القطاع يبقى ذا دور بالغ الاهمية في المرحلة المقبلة. هو الذي يتولى المشاريع الاساسية ويظل الاداة الرئيسية للتعبير عن الارادة الوطنية في تشكيل الاقتصاد القومي لمصر.

ثم/إن القطاع العام في البلاد النامية هو الذي يقدم الى القطاع الخاص والى الاستثمارات الاجنبية خدمات لا يمكن الاستغناء عنها/.

وعلى رغم ان القطاع العام يشكل في مصر /السند القوي الذي نستند اليه لننفتح اقتصادياً بغير عقد وفي حرية حركة كاملة/ فانه لا بد من الاستفادة من /المبادرة الفردية الخلاقة/ كما لا بد من فسح المجال امام القطاع الخاص /الذي لم تفه الثورة حقه/ وأمام القطاع التعاوني ليقوما بدوريهما المهمين في نطاق التنمية.

لكن هذا التعاون الانمائي بين القطاعات الثلاثة لن يكون مثمراً في غياب الموارد المالية وهذه يجب ان تتأمن محلياً وخارجياً /من هنا كانت الدعوة الى الانفتاح الاقتصادي، وهي دعوة مبنية على تقدير لحاجات الاقتصاد المصري من ناحية، وللفرص المتاحة للتمويل الخارجي من ناحية اخرى/.

وورقة اكتوبر تشرح كيفية استثمار الاموال العربية وتزيل عقد الخوف من الاستثمار الاجنبي /لاننا قادرون على معرفة ما هو في مصلحتنا/.

واستثمار هذه الاموال يجب ان يكون في الصناعة لان مستقبل مصر مرتبط بها وعن طريق الصناعة وما تقدمه من آلات واسمدة وما نستخدمه من منتجات زراعية نستطيع ان نطور الزراعة المصرية تطويراً جذرياً.

كذلك لا بد من دفعة ثورية لتطوير نشاط السياحة في مصر.

اما المرتكز الثاني للاستراتيجية الشاملة فهو التنمية الاجتماعية، عن طريق العمل من اجل الانسان المصري الذي هو رصيدنا الاساسي. ويؤكد الرئيس السادات في هذا المجال انه قد آن الأوان للبدء جدياً بتلك المهمة الصعبة التي تأخرنا فيها كثيراً، وهي القيام بثورة شاملة في نظم ومفاهيم التعليم والتثقيف العام بكل انواعه ومستوياته (...) ابتداء من محو الامية الى التعليم العام والفني والجامعي، الى البحث العلمي والتكنولوجي. فالتعليم في ورقة اكتوبر لم يعد مسألة مقررات دراسية جامدة تقف مهمة التعليم عند استيعاب الطالب لها. لكنه اصبح مرتبطاً ارتباطاً عضوياً بحركة المجتمع ومتطلباته. ومعنى ذلك ان التعليم والتثقيف العام صار لهما هدفان متلازمان: /ايجاد الفرد المتعلم المستنير وتزويده بخبرة متقدمة محددة/.

وعندما يتحدث السادات عن الانسان المصري فانه يعني المجتمع كله: اي الرجال والنساء، لان المرأة نصف المجتمع. وتعطيل المرأة عن المشاركة في استراتيجيتنا الشاملة للتقدم يحرم المجتمع قدرات نصف افراده.

والمرتكز الثالث لاستراتيجية الخطة هو وضع خريطة جديدة لمصر من حيث التركز السكاني والاهتمام بحقوق القرية ومن ثم التخطيط الشامل للسنة ٢٠٠٠ لانه لا يمكن ان نعيش في هذا العالم ونحن نفكر من سنة الى اخرى. بل لا بد من تصور جريء لاستراتيجية حضارية شاملة، ولا بد لهذا كله من التخطيط العلمي السليم الذي هو المرتكز الرابع والاخير.

إن ورقة اكتوبر، هي خطة عصرية شاملة، بسيطة في متناولها وموضوعاتها: لم تبشر بانشاء طريق او بناء مدرسة او مستشفى انما تناولت التنمية، إنطلاقاً من تطوير النظم والمؤسسات سياسياً، واقتصادياً واجتماعياً في شكل يؤمن الرفاهية للمجتمع المصري. مجتمع سنة ٢٠٠٠.

الدول النفطية سائرة الى خفض اسعار الخامات

...منظمة البلدان المصدرة ...(اوبيك) مؤتمرها العادي ...سبوع المقبل في مدينة كيتو ...من التوتر الذي يسيطر على ... البلدان المنتجة في ما ...هذا التوتر الناتج عن تباين ... النظر بين البلدان المنتجة ...قضية مستوى الاسعار المعلنة ...الخام. وتعمل البلدان المنتجة ...في اتجاهها وفي ضوء ...مصالحها، على انتهاج سياسة ...تستوحي الى حد بعيد من ...سياستها في صدد اسعار النفط ...الخام.

...وهذا التوتر في مواقف البلدان ...المنتجة للنفط داخل منظمة اوبيك ...يأتي في وقت تسعى البلدان المستهلكة الى تنسيق العلاقات النفطية في ما بينها بغية تأمين مصالحها على اساس تخفيف اثر الضغط الذي مارسته البلدان المنتجة للنفط على اقتصاديات هذه البلدان المستهلكة عبر سياساتها في رفع اسعار النفط الخام وتحديد مستويات الانتاج.

ايران: زيادة اسعار الخام

...تعتبر ايران اكثر البلدان المنتجة ...للنفط تحمساً لزيادة الأسعار المعلنة ...للنفط الخام. وكان الشاه قاد حملة ...نفطية قبل الاجتماع الأخير لمنظمة ...البلدان المصدرة للنفط، في ...منتصف آذار الماضي، استهدفت ...تأكيد بقاء اسعار النفط الخام على ...المستوى الذي بلغته في مطلع ...السنة الحالية فيما كان وزير ماليته يستدعي سفراء البلدان المستهلكة الكبرى لابلاغهم احتمال ادخال زيادات جديدة على اسعار النفط الخام. وبحسب توقعات الدوائر الايرانية النفطية فان الزيادات المرتقبة في اسعار النفط الخام ستصل بسعر البرميل الواحد الى حدود ١٤ دولاراً في مهلة لا تتعدى مطلع سنة ١٩٧٥.

ويجد الموقف الايراني تفسيره في تعاظم الحاجات الاكثر محلية لتنفيذ السياسة الانمائية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي في ايران. وفي شكل مواز للاتجاه الايراني نحو زيادة اسعار النفط الخام، وبغية تأمين اكبر قدر من العائدات النفطية، تنهج ايران سياسة رفع معدلات الانتاج ومن المنتظر ان يبلغ الانتاج حدود ٣١٠ ملايين طن خلال سنة ١٩٧٤ في مقابل ٢٩٠ مليوناً قبل حرب تشرين الاول ١٩٧٣.

بلدان الخليج العربي وشمال افريقيا:

مرونة سوق بيع النفط

وتقف بلدان الخليج العربي، وفي طليعتها العراق والكويت وابوظبي، وبلدان شمال افريقيا، وفي طليعتها الجزائر وليبيا، موقفاً مشابهاً للموقف الايراني في الأساس. فهذه البلدان، وان تكن لا تنادي بوجوب رفع اسعار النفط الخام ولا تحدد مستوى لهذه الأسعار يجب بلوغه بعد فترة محددة الا انها مصممة على الحفاظ على مرونة سوق بيع النفط الخام بحيث تعكس مستوى الاسعار تطورات العرض والطلب بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة وهي بالتالي تعارض مبدأ خفض اسعار النفط الخام وتثبيتها على سعر محدد.

وقد عمدت بلدان الخليج، وفي طليعتها ابوظبي وقطر والكويت، الى مبيع نفطها الخام على اساس استدراج عروض اذ تمكنت ابوظبي في مطلع نيسان من بيع جزء من نفطها الخام بسعر ١٢ دولاراً للبرميل كما باعت الكويت نحو ٤٠ في المئة من نفطها الخام بسعر ١١ دولاراً ونصف دولار للبرميل. وهذا الاتجاه لدى بلدان الخليج العربي الى بيع نفطها الخام على اساس استدراج لم يعط النتيجة المتوخاة اذ ان الأسعار التي عرضت لم تبلغ الحدود التي كانت متوقعة. وهذا الأمر يعود في شكل رئيسي، الى تراجع الضغط على طلب النفط الخام بسبب تدني حجم الاستهلاك في اكثر البلدان الأوروبية المستهلكة وتمكن هذه البلدان من اعادة حجم مخزونها النفطي الى مستواه المقبول.

وكنتيجة لعدم اعطاء النتيجة المتوخاة من سياسة بيع النفط الخام بواسطة استدراج العروض إتجهت اكثر بلدان الخليج العربي، باستثناء العراق، الى اعتماد سياسة الحد من الانتاج كوسيلة تأكيد المحافظة على اسعار النفط الخام على مستواها الحالي. فالكويت لن تتخطى سنوياً ما معدله ١٢٥ مليون طن (اي بخفض يوازي نسبة ١٥ في المئة عما كان الانتاج سابقاً): وابوظبي تعمل على تحديد انتاجها بما معدله ٦٠ مليون طن سنوياً (في مقابل ٦٥ مليون في السابق) كما ان قطر تتجه نحو الابقاء على معدل انتاج في حدود ٢٥ مليون طن سنوياً (في مقابل ٣٠ مليوناً سابقاً). اما العراق فيتجه نحو زيادة انتاجه (الذي يبلغ حالياً ما معدله ١٠٥ ملايين طن سنوياً) بحيث يصل الى ضعف ما هو في غضون السنوات القليلة المقبلة.

وفي شمال افريقيا تتجه ليبيا نحو ابقاء معدل انتاجها السنوي على ما كان في السابق (اي نحو ١٠٠ مليون طن سنوياً) بينما تتجه الجزائر ومصر نحو تطوير انتاجها وزيادة معدله السنوي تحقيقاً لعائدات اضافية تواجه بها حاجاتها الترسملية.

السعودية: خفض الأسعار وزيادة الانتاج

وتقف السعودية منفردة في وجه الاتجاه نحو زيادة اسعار النفط الخام الذي تؤيده ايران وفي وجه الاتجاه نحو المحافظة على اسعار النفط الخام على مستواها الحالي الذي تتبناه بلدان الخليج الأخرى وبلدان شمال افريقيا. وتدافع السعودية عن اتجاهها الرامي الى وجوب خفض اسعار النفط الخام بمبررات اقتصادية ذات مدى بعيد. فالسعودية ترى ان المستوى الذي بلغته اسعار النفط الخام كان نتيجة ظروف استثنائية شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال الربع الأخير من عام ١٩٧٣ والربع الاول من السنة الحالية وان الزيادات المتلاحقة والمذهلة لم تؤد الى اثقال كاهل اقتصاديات البلدان الصناعية فحسب بل الى تضخم ظرفي في العائدات النفطية للبلدان المنتجة التي تستخدم هذه العائدات لتحقيق سياستها الانمائية. وتتخوف السعودية من ان عودة سوق النفط الخام الى حالتها الطبيعية ستؤدي حتماً الى خفض فعلي في اسعار النفط الخام وبالتالي الى خفض مواز في العائدات النفطية للبلدان المنتجة. هذا الخفض في العائدات النفطية سيخلق حالة من البلبلة والعجز في تغطية الحاجات الترسملية الانمائية في المدى البعيد خصوصاً اذا ما اقدمت البلدان المنتجة على تحديد سياساتها الأنمائية في ضوء ما سيعود عليها من مداخيل نفطية على اساس الأسعار المرتفعة للنفط الخام السائدة حالياً او الزيادات المرتقبة غير المحددة.

هذه المبررات الاقتصادية هي في اساس الاتجاه السعودي نحو خفض اسعار النفط الخام الى مستوى مقبول اقتصادياً بحيث تؤمن العائدات النفطية الأكيدة تطويراً انمائياً ثابتاً يحول دون تهديده التضخم الحالي في اسعار النفط الخام.

وتنتهج السعودية، في ميدان الانتاج، سياسة زيادة طاقة الانتاج بحيث تغطي الزيادة في الانتاج، بل تتخطى، النقص الذي ستسجله العائدات النفطية نتيجة خفض اسعار النفط الخام. وتتجه السعودية نحو تحقيق انتاج معدله ١٠ ملايين برميل يومياً في نهاية ١٩٧٤ في مقابل ٧ ملايين و٤٥٠ الف برميل يومياً في كانون الثاني الماضي. وبفضل الثقل الذي يشكله حجم الانتاج السعودي المتعاظم في سوق التصدير النفطي فمن المتوقع، اذا ما استمرت السوق النفطية الدولية في العودة الى حالتها الطبيعية، ان تنخفض اسعار النفط الخام الى ما معدله ٩ الى ١٠ دولارات للبرميل الواحد.

جبهة البلدان المنتجة

واذا كن من الاكيد ان هناك تضارباً في المصالح بين البلدان المنتجة، مرده الى اختلاف طاقة احتياط هذه البلدان وانتاجها، والتباين في حاجاتها الترسملية الانمائية الا انه من الأكيد ايضاً ان مصلحة البلدان المنتجة هي ان تعزز وقوفها في جبهة واحدة بحيث تبقي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبيك) دورها كقوة ضاغطة فاعلة في السوق النفطية الدولية.

فهل يتوصل مؤتمر كيتو الى تحقيق هذه الجبهة الواحدة ان في ميدان تحديد الاسعار او على صعيد تحديد مستويات الانتاج؟

« أوكسيدنتال » تعلن عن دخل قياسي في الثلث الاول من السنة الجارية

لوس انجلوس — كاليفورنيا :

اعلنت شركة اوكسيدنتال بتروليوم في الاجتماع السنوي لحملة الاسهم الذي انعقد هنا يوم الثلاثاء الماضي ان دخلها الصافي في الاشهر الاربعة الاولى من السنة الجارية سجل رقما قياسيا.

وقال رئيس مجلس ادارة الشركة الدكتور ارمند هامر ان الدخل الصافي في الاشهر الاربعة الاولى المنتهية في ٣٠ نيسان ١٩٧٤ بلغ ١٠٧٦٢١٠٠٠ دولار من اصل عائدات بلغت ١٨٦٧٣٣٣٠٠٠ دولار في مقابل دخل صاف مقداره ١٧٥٣٧٠٠٠ دولار وعائدات مقدارها ٩٢٥٩٥٠٠٠٠ دولار في الفترة المقابلة من عام ١٩٧٣.

وبعد حسم متطلبات انصبة الاسهم المفضلة البالغة ٦٤٤٠٠٠٠ دولار في كل سنة، بلغ دخل السهم العادي ١،٨٤ دولار في ١٩٧٤ في مقابل ٣٠ سنتا في ١٩٧٣. وبلغ عدد الاسهم العادية المتداولة ٥٥ ١٠٤٠٠٠ في كل سنة.

وكان الدخل الصافي في شهر نيسان من هذه السنة ٣٩٨٥٣٠٠٠ دولار من اصل عائدات مقدارها ٥٣٢ ٤٧٣٠٠٠ دولار يقابلها دخل صاف مقداره ٩ ٢٤٨٠٠٠ دولار وعائدات مقدارها ٢٨٤٥٣٠٠٠٠ دولار في نيسان ١٩٧٣. ان هذه النتائج القوية في نيسان تعكس استمرار ارتفاع اسعار الفحم والطلب القوي في الاسواق على المنتجات الكيميائية واستمرار الارباح من النفط خصوصا في الاسواق خارج الولايات المتحدة.

ويعود نحو ٢١٩٠٠٠٠٠ دولار من الدخل الصافي المحقق في الثلث الاول من العام الجاري الى الارباح المحققة على الجردة (١٧١٠٠٠٠٠ دولار من النفط الخام والمنتجات المكررة و ٤٨٠٠٠٠٠ دولار من الذهب). وقد نتجت ارباح الجردة من المبيعات التي تمت باسعار الجملة التي ارتفعت كثيرا بينما كانت اكلاف هذه المنتجات قد تقررت وفق المنهاج المتبع في تقييم موجودات الجردة على اساس كلفة انتاجها لدى دخولها المستودع وعلى اساس الكلفة المترتبة عليها لدى خروجها برسم التصريف. وكان من شأن هذه الارباح التعويض عن الخسائر المحسوسة التي نجمت عن بيع المنتجات المكررة باسعار المفرق في اوروبا حيث تخضع الاسعار للرقابة الحكومية.

وشدد الدكتور هامر على القول أن نتائج السنة ١٩٧٤ ليست مدققة رسميا وان نتائج الاشهر الاربعة الاولى بمجملها ونتائج شهر نيسان في حد ذاتها يجب الا تتخذ مؤشرا يدل على الاتجاه الذي ستتخذه نتائج السنة كلها.

وقد اعيد انتخاب جميع اعضاء مجلس ادارة الشركة البالغ عددهم ١١، وهم الدكتور ارمند هامر وجوزف اي بيرد وروبرت ج. كافرلي واي بي غايتس واليرت غور وارثر غرومن وبول سي هيبر ونيل هـ. جاكوي وموري اي نوس وهرمن ل. فايل و. و. مارفن وطسون.

١٩٧٤

سوريا : تحسين وضع الليرة وتشجيع المستوردين

احدثت القرارات النقدية الاخيرة التي اتخذتها الحكومة السورية انعكاسات ايجابية مهمة بالنسبة الى وضع الليرة السورية وارتفاع قيمتها في الخارج.

ويتوقع ان تشهد حركة الاستيراد تحركاً واسعاً بعدما أصدر وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية قراراً يسمح فيه للمستوردين في القطاع الخاص، الذين يمنحون اجازات الاستيراد بموجب تسهيلات ائتمانية ان يسددوا قيمة مستورداتهم بصرف النظر عن هذه التسهيلات وبفتح اعتمادات مستندية بها بواسطة المصرف التجاري السوري على أن يؤدوا للمصرف العملات الاجنبية المقبولة لديه واللازمة لتغطية قيمة الاعتمادات المستندية بحوالات أو شيكات باسم المستورد أو لأمره من دون أن يسأل عن مصدر هذه العملات.

ويهدف هذا القرار الى دعم موارد سوريا بالقطع الاجنبي واستعادة المدخرات السورية الموجودة في الخارج قصد تثميرها في خدمة أهداف التنمية.

٨٠ مليون درهم رأس مال صندوق الانماء في ابوظبي

بلغ رأس مال صندوق الانماء الاقتصادي في ابوظبي ٨٠ مليون درهم الى الآن. ومعلوم ان رأس المال المحدد لهذا الصندوق، كما ورد في قانون انشائه، هو ٥٠٠ مليون درهم.

وذكر ان الدخل الاجمالي للصندوق بلغ ٦٠٤٥٨٥٦،٠٥ درهماً في مقابل انفاق مقداره ١٧٢٧٤١٥،٤٤ وذلك في نهاية عام ١٩٧٣ مما يسجل للصندوق دخلا صافياً مقداره ٤٣١٨٤٤،٦٠ درهماً.

تحرك واسع لاستثمار عائدات النفط العربي في الخارج

أعلن رئيس البنك العربي — الفرنسي للاستثمارات الدولية ان ٦٠ في المئة من عائدات النفط العربي قد يجري استثمارها في مشاريع قصيرة المدى في سوق النقد الدولية من الآن الى نهاية السنة الحالية.

وفي لندن ذكرت أوساط مصرفية ان ارتفاع عائدات النفط العربي ادت الى زيادة الأرصدة المودعة المصارف الاوروبية.

ويلاحظ رجال الاعمال العرب، في كثير من الاهتمام، اتجاه رؤوس الاموال العربية الى الخارج نتيجة مغريات تقدم اليها خصوصاً من جانب الولايات المتحدة واليابان وبعض البلدان الاوروبية. ويخشى، في حال نجاح هذه المحاولات، أن تستقر الاموال المذكورة في الخارج وان تتوقف بالتالي عمليات التثمير في بعض البلدان العربية.

..ومدخرات المصريين تعود من الخارج

يتوقع ان تشهد مصر اقبالا ملحوظاً من مدخرات المصريين العاملين في البلدان العربية بعدما اتخذت خطوات عملية لإنشاء شركة تثمير تقتصر المساهمة فيها على المصريين فقط. وقدر رأس مال الشركة بخمسة ملايين دولار وباشر الاعضاء المؤسسون، وعددهم ٦٠، تسجيل اكتتاباتهم على أساس ١٠ آلاف دولار من كل مؤسس.

تونس تشجع وتقدم ضمانات

من ناحية أخرى، أعلن في تونس ان ضمانات دستورية وقانونية ودولية ومصرفية وتجارية وضريبية ستقدم الى رؤوس الاموال العربية والاجنبية المهيأة للاستثمار في مجالات الصناعة والسياحة النقل والمنشآت المعمارية.

وأعلن وزير الاقتصاد الكويتي ان تونس وقعت كل الاتفاقات التي تضمن الاستثمارات، كما فيما قوانين تحمي الاستثمار وتساعده، إضافة الى المساعدات التي تقدمها الى المشاريع الاستثمارية.

كيدربيبودي تشتري كلارك دودج آند كومباني

جاء في « النيويورك هيرالد تريبيون » أن مؤسسة « كيدربيبودي » وافقت مبدئيا، على شراء مؤسسة « كلارك، دودج آند كومباني » في ما وصف أنه احدى أهم العمليات المالية التي شهدتها الولايات المتحدة حديثا، الا أنه لم تذع شروط الاتفاق بعد ولا موعد تنفيذه.

ولوحظ أن سوق الوسطاء تأثت في شكل واضح نتيجة هبوط حجم العمليات التجارية، مما حث شركات عدة على السعي الى الاندماج في شركات أكبر.

ومعلوم أن لـ « كيدر بيبودي » ٤٠ فرعاً في الولايات المتحدة والخارج، كما لكلارك، دودج آند كومباني ٢٤ فرعاً.

خطف الطائرات في كتاب

من عملية خطف طائرة كولومبية .

تايم: ٣٩٣ حادثا عام ١٩٧٢

عمليات خطف الطائرات: متى بدأت وكيف تطورت وما كانت نتائجها؟

هذا ما يحاول الدكتور محمد المجذوب تسليط الأضواء عليه في كتابه «خطف الطائرات في الممارسة والقانون» الذي أصدره قسم البحوث والدراسات القانونية والشرعية في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

يعيد المؤلف حوادث خطف الطائرات الى ما بعد الحرب العالمية الثانية بقليل ويعزوها الى انقسام العالم معسكرين مشيراً الى ان حوادث الخطف الأولى بدأت عام ١٩٤٨ بمحاولات في رومانيا وتشيكوسلوفاكيا في اتجاه الغرب. لكن تلك المحاولات لم تكن تثير الرأي العام نظراً الى قلة عددها من جهة، والى انها لم تكن متلاحقة من جهة أخرى: اذ في كل الفترة ما بين ١٩٤٨ و١٩٥٠ لم يتجاوز عددها ١٥ حادثاً. وبعد ١٩٥٠ لم تحصل سوى ١٠ حوادث مدى عقد أو أكثر بقليل هذا بالنسبة الى المعسكر الشرقي.

يومها، لم يكن هناك أي تشريع دولي في شأن خطف الطائرات، ولم يبدأ التفكير في وضع مثل هذا التشريع الا بعد قيام الثورة الكوبية عندما كثرت حوادث الخطف الجوي بتحريض من الولايات المتحدة التي راحت تحض الكوبيين على ركوب الطائرات واجبارها على التوجه الى المناطق الاميركية القريبة من الجزيرة، وذلك بواسطة اذاعات خاصة كانت تبث في اتجاه كوبا. وقد بلغ عدد الطائرات الكوبية التي خطفت بتأثير من هذا التحريض ١٠ طائرات عام ١٩٦٠ و٩ عام ١٩٦١ و١١ عام ١٩٦٣. وفي كل هذه الحوادث كانت الولايات المتحدة ترفض في استمرار اعادة الطائرات المخطوفة: بل كانت تفضل السماح بتدميرها أو بيعها في المزاد العلني.

... وانعكست الآية

الى ان انعكست الآية وصارت عمليات الخطف تجري من الولايات المتحدة الى كوبا مشجعة على عمليات مماثلة في افريقيا وفي اوروبا.

مع بدء عمليات الخطف في اتجاه كوبا شعرت الولايات المتحدة انها الخاسر الاول في هذا المجال، وزادها قلقاً نجاح عدد من الزنوج في الهبوط في كوبا على طائرات اميركية مخطوفة. وجدير بالملاحظة ان الرئيس الكوبي فيدل كاسترو حرص على استقبال اول طائرة اميركية مخطوفة بنفسه، فتوجه الى المطار واشرف شخصياً على عملية انزال الركاب الذين لاقوا معاملة خاصة وطريفة من جانب السلطات الكوبية. فقد وزعت عليهم المرطبات والسكاير والصحف المحلية وصور غيفارا كما نظمت لمن كان لديه متسع من الوقت زيارات الى الريف الكوبي والاماكن السياحية... ولم تنس توزيع المايوهات على من يهوون ممارسة السباحة.

في تلك الاثناء، وفي جو الخطف على خط الولايات المتحدة — كوبا، حصلت عمليات مهمة أبرزها تصدي سرب من الطائرات العسكرية الفرنسية لطائرة أحمد بن بيلا واجبارها على الهبوط في فرنسا حيث ظل بن بيلا محتجزاً الى ما بعد نيل الجزائر استقلالها.

وعام ١٩٦٧ حصل حادث آخر لا يقل أهمية عن سابقه، فقد أقدم مواطن فرنسي على خطف طائرة كانت تقل تشومبي وأرغمها على الهبوط في الجزائر حيث احتجز الى أن قضى بالسكتة القلبية عام ١٩٦٩.

اصبح امراً عادياً

وهكذا أخذت حوادث خطف الطائرات تتكاثر ووصلت الى اميركا اللاتينية حيث أصبح خطف طائرات الديبلوماسيين ورجال الأعمال امراً عادياً. وفي بريطانيا، يوم عرمت الاميرة مارغريت وزوجها على زيارة كمبوديا، اضطرا الى استخدام طائرة تابعة لسلاح الجو الملكي البريطاني: بعدما اعتذرت كل الشركات المدنية عن عدم تمكنها من نقلها بسبب عجزها عن ضمان سلامتهما.

ولكن: على رغم القلق الذي سببته تلك الحوادث، بقي التفكير في ايجاد تشريع يعالج موضوع خطف الطائرات يراوح مكانه: ولم يتنبه رجال القانون الى خطورة هذه الظاهرة وابعادها الا بعدما بدأت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تنفيذ عملياتها في خطف الطائرات في براعة لم تتوافر لأية جهة من قبل. وقد استطاعت المنظمات الفدائية بعملياتها الدقيقة ان تسجل أخطر ما تعرض له الطيران من خسائر مادية ومعنوية. ولم يكتف الفدائيون بخطف الطائرات وتدميرها كما فعلوا يوم دمروا ثلاثاً منها في مطار الثورة في الاردن ورابعة في مطار القاهرة، بل أخذوا يهاجمون طائرات «العال» الاسرائيلية اذ ثبت لهم انها كانت تستعمل لأغراض عسكرية. ولعل أهم ما قام به الفدائيون، مهاجمتهم طائرات تابعة لـ«العال» في مطار زوريخ عام ١٩٦٩ تبين انها كانت تنقل معدات عسكرية. وفي ١٩٧٠ ضبطت مصلحة الجمارك في مطار أورلي (شرب «لوموند» الحر في حينه) ٣٠ صندوقاً في سيارة تابعة لـ «العال» وكانت تحوي أسلحة ومعدات محظورة. وفي العام نفسه اكتشفت مصلحة الجمارك في مطار جنيف، على طائرة تابعة للعال، شحنة مهمة من العتاد الحربي تشمل كميات من قطع الغيار العائدة الى طائرات الفانتوم.

الاتفاقات هل تفيد؟

هنا فقط، وبعدما تكررت عمليات الفدائيين ضد طائرات اسرائيل وفضحت ما كان الستار أسدل عليه، بدأت دول الغرب سعي جدياً الى وضع قوانين لحماية الطيران المدني. وقد ظهرت الى الآن ثلاثة اتفاقات دولية ولكن: هل تستطيع هذه الاتفاقات القضاء على ظاهرة الخطف الجوي، أو كبح جماحها أقلا؟ وهل تستطيع التدابير القانونية ومعها التدابير الفنية والامنية حل المشكلة؟

كل شيء يتوقف على مدى قدرة المجتمع الدولي على كشف اسباب هذه الحوادث: وعلى عدم استمراره في التهرب من تحمل مسؤولياته تجاه بعض المشكلات الدولية التي تهز العالم.

تناقض في الارقام

لا احصاءات رسمية عن عدد الطائرات التي جرى خطفها. حتى منظمة الطيران المدني الدولي لا تملك ما يسهل تحديد العدد في دقة. ففي حين يقدر البعض ان عدد ما وقع بين ١٩٤٨ و١٩٦٩ لا يتجاوز ١١٨ حادثاً، يقول البعض الآخر انه ١٦٤ حادثاً منها ١٤٤ نجحت.

وبحسب احصاء نشرته «رويتر» عام ١٩٧٠ بلغ عدد البلدان التي تعرضت لحوادث خطف الطائرات ٦٠ بلداً وعدد الركاب الذين تعرضت حياتهم للخطر ٦٥٠٠ راكب إضافة الى ٧٥٠ ملاحاً.

وذكرت مجلة «تايم» الأميركية ان العالم شهد ٣٩٣ حادث خطف عام ١٩٧٢.

هكذا من الأصل

هكذا من الأصل



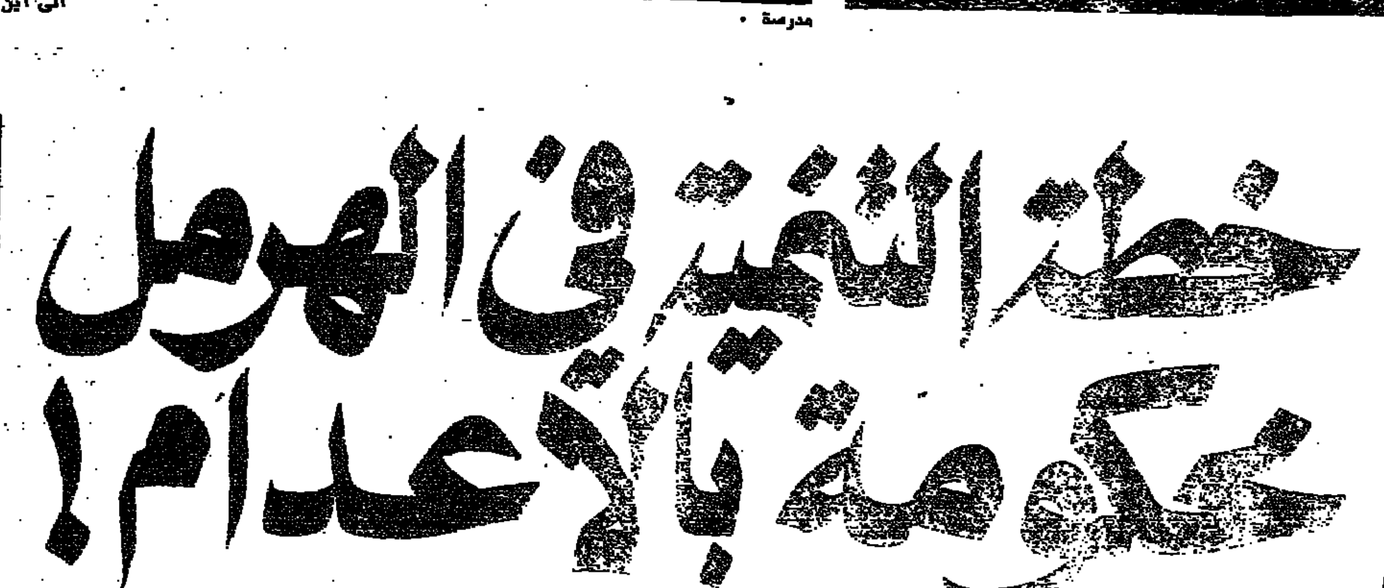
الى المستقبل







المياه من الصهاريج



سبيل

مدرسة

الى أين ؟

خطة التنمية في الهرمل محكومة بالاعدام !

التخلف الاقتصادي والاجتماعي مازال مقيماً بينما النزوح عن المنطقة في ازدياد

«المدنية» تبدأ في بيروت وتنتهي تقريباً فيها. أما الريف فيسقط في حساب النسيان. فالهرمل مثلا منطقة «المجهول والغرابة» في عرف اكثرية اللبنانيين: ماذا لو حاولنا اقتحام أسوارها في «مغامرة» تستهدف اعطاء صورة واقعية لوضع غامض؟

أن الصورة الحالية عن الهرمل مشوشة ومن السهولة القول ان قضاء الهرمل متخلف الى حدود البشاعة لكن هذا الأمر يضع في المقابل مسؤولية السلطة وتقصيرها في هذا الاتجاه.

يشكل قضاء الهرمل من حيث جغرافيته أقصى الشمال في محافظة البقاع وتبلغ مساحته ٥١٧٥٧:٣٨٤ هكتاراً ويصل عدد سكانه الى ثلاثين ألفاً وعلى رغم السمات المشتركة للقضاء فأن هنالك تمايزاً واضحاً بين قسميه: الوديان والجرود من جهة: وبلدة الهرمل: مركز القضاء من جهة اخرى.

المدارس الزرائب

ان ما يميز جرود القضاء ووديانه هو التخلف الاقتصادي البارز الذي يعتمد الزراعة البدائية وتربية المواشي واستثمار الفحم اضافة الى زراعة الحشيشة. ثم ان وجود الدولة في هذه الجرود يكاد يكون معدوماً بحيث تغيب في شكل كلي المؤسسات الادارية والصحية. اما المدارس فأشبه ما تكون بالزرائب اذ هي تقتصر على غرفة واحدة احياناً معدومة الشروط الصحية.

في هذه الأودية ـ الجرود يشرب الأهالي، كذلك ماشيتهم: من الآبار التى تتجمع فيها الأمطار (الشريبين. زغرين. الكواخ وادي التركمان. وادي الرطل...) وعلى رغم الحالة الصحية السيئة: فلا وجود لاي مستوصف حكومي او خاص على امتداد الجرود والاودية لذا نسبة الوفيات بين الأطفال مرتفعة بسبب تلوث المياه وسوء التغذية.

وتتراجع زراعة القمح والبطاطا والعدس لتنمو زراعة الحشيشة بسبب فقر الفلاحين الذين لا يملكون رأس المال الكافي لشراء البذار.

أسباب الفقر المدقع

تشكل البلدة مركز استقطاب بالنسبة الى قرى القضاء وتتداخل فيها سمات المدينة والريف. ويعيش ما يزيد على ثلثي المقيمين فيها من قطاع الزراعة. الملكية المجزأة وبدائية الوسائل المستعملة في الزراعة وغياب الرساميل: أسباب تجبر المزارع على البقاء في فقر مدقع وتجبره على الارتباط بالمدينة خلال فصل الشتاء أو على العمل في ظروف قاسية من حيث قيمة الأجور في فرص العمل الموسمية في البلدة. وهنالك قسم من الفلاحين يعيش على المحاصة حيث يعود اليد نصف الانتاج بعد أن يقدم العمل والبذار ولا يتجاوز عدد العمال الزراعيين: بالنسبة الى مجموع الفلاحين نسبة ٣ في المئة. وليست في قضاء الهرمل ملكيات عقارية كبيرة فمنذ فترة غير قصيرة افتقد الاقطاع في الهرمل ركيزته المادية المتمثلة في الارض وانتقلت هذه الى فئات من عائلات أخرى بسبب الديون المتراكمة والتعالي عن العمل الزراعي.

ويشهد قطاع التجارة نمواً في المنطقة بسبب أهمية موقعها الجغرافي بين داخل البقاع والشمال ونتيجة توسع السوق اللبنانية التي بدأت تجد في الريف منفذاً لتصريف منتجاتها. اما الموظفون فيتوزعون في الملاك التعليمي في شكل خاص وفي السلك العسكري. عددهم لا يتجاوز الـ ٢٥٠ رجلا يضاف اليهم ٤٣ في الجيش والدرك و٧٧ في القطاع الخاص.

الدخل العام لمنطقة الهرمل يقترب من خمسة ملايين ليرة ضمنها نسبة ٢٥ في المئة عائدة الى الموظفين العاملين في القطاع العام أي نسبة مدخول ثابت يقارب الـ ١:٢٤٠:٠٠٠ ل.ل وهذا يجعل نسبة الدخل الفردي قريبة من ٢٥٠ ليرة فقط.

هناك فارق كبير بين مدارس بلدة الهرمل ومدارس الجرود، الا ان مدارس سهل الهرمل التابعة للبلدة في القرى القريبة تشارك مدارس الجرود في افتقارها الى وسائل الايضاح والطاولات والمراحيض والملاعب...

اين الصحة؟

ويتلخص وجود الدولة الصحي في مستشفى ريفي أقرب ما يكون الى مستوصف لا يستطيع أن يلبي حاجة المنطقة من جهة وعاجز عن استيعاب حالات مرضية تستدعي عملية جراحية بسيطة، وهذا المستشفى يفتقر الى التجهيزات الأساسية الضرورية والى الأطباء الاختصاصيين في العين والأذن والحنجرة: يأتون ولو مرة في الشهر.

ليس في قضاء الهرمل شبكة مجارير وهذا ما يشجع على انتشار الملاريا والبلهارسيا كما جاء في دراسة للمهندس الصحي سهيل مسوح قدمها الى وزارة الصحة وتضمنت اقتراحاً بهيكل صحي لمنطقة الهرمل من ١٧ بنداً. وهنا نعرض بعض ما جاء في هذه الدراسة من اقتراحات:

ـ الاسراع في تنفيذ شبكة مجارير بلدة الهرمل ومحطة التكرير على الا يصار الى وصل البيوت بالشبكة قبل الانتهاء من بناء محطة التكرير...

ـ اجراء مسح صحي شامل لقضاء الهرمل وإنشاء مركز صحي اجتماعي ريفي على غرار المركز النموذجي الذي أسس في حلبا تشمل خدماته الوقاية الصحية والطب العلاجي خصوصاً أن الضرورة تقضي بتأمين الطب العلاجي في سبيل اجتذاب الأهلين الى ممارسة الوقاية الصحية.

حدة النزف البشري

ويشهد الهرمل تحت ضغط الحاجة الاقتصادية نزفاً بشرياً واسعاً. فقد هاجر اكثر من الفين الى خارج لبنان اما الذين انتقلوا الى المدن فيمكن توزيعهم كالآتي: طرابلس ٧٠٠، زحلة ٥٠٠، بعلبك ٥٥٠، بيروت ٩٠٠٠. واذا كانت المؤسسات المحلية تمثل دوراً مهماً لكونها على اتصال مباشر بالأهالي الا ان البلدية في الهرمل تتخطى هذا الاعتبار وتبدو معطلة اذ نادراً ما ينعقد مجلسها لخدمة أغراض المنطقة..!

ونتيجة هذا الوضع الاقتصادي قام تململ اجتماعي واسع في المنطقة عام ١٩٧٠ انبثقت منه ـ في شكل عفوي ـ لجنة لمتابعة مطالب الهرمل تمثلت فيها كل الأحزاب والعائلات وشكلت وجوداً مادياً ملحوظاً على صعيد المنطقة وقادت تحركات جماهيرية راوحت بين العرائض ومراجعة المسؤولين وإعلان الاضراب العام والتظاهر. وفي ظل هذا الوضع اعارت الدولة المنطقة التفاتة وباشرت استجابة لتحرك لجنة المتابعة، وضع برنامج لبعض الأعمال الانمائية الفورية التي من شأنها معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية في القضاء، كما جاء في مذكرة رئاسة مجلس الوزراء الرقم ٢/٣١٠ ص تاريخ ٦ أيلول ١٩٧١.

كان هدف هذا البرنامج الانمائي الفوري امتصاص نقمة الأهالي المتصاعدة. وبالفعل انتهت لجنة المتابعة، عندما غرقت في شؤون جانبية أفقدتها زخمها السابق فاحتضرت تدريجاً وكان السبب الرئيسي لذلك تكوينها الذاتي الذي جاء يعكس وضع العلاقات الاجتماعية السائدة بدلا من أن يأتي متخطياً اياها ومطوراً اوضاعها.

وكلفت الدولة مصلحة الانعاش الاجتماعي والادارة المحلية وضع دراسة لمنطقة الهرمل ووضعت خطة إنمائية بلغت أرقامها ١٤ مليوناً وتسعمئة الف ليرة لبنانية صدرت بقرار عن مجلس الوزراء بالرقم ٥ تاريخ ١٩٧٢/٧/٥ بعنوان: برنامج إنمائي في منطقة الهرمل.

وسبق مباشرة الخطة الانمائية تنفيذ بعض المشاريع الانمائية الفورية التي بلغت أرقامها ثلاثة ملايين ليرة. وأوجدت هذه المشاريع البسيطة جواً من الثقة بين الأهالي إذ أعيد ـ من خلالها ـ ربط الهرمل مجدداً بالمناطق اللبنانية عبر إعادة خطوط الهاتف والكهرباء التي سرقت وقتها على امتداد منطقة البقاع الشمالي بايعاز من بعض الأطراف المسؤولة والتي تحركت لتضغط على اتجاهات معركة رئاسة الجمهورية. الا أن الخطة الانمائية الثلاثية، على رغم أرقامها الكبيرة لم تحقق ـ حتى الآن على الأقل ـ أي تعديل للوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردي وهذا ما سنحاول ان نبينه انطلاقاً من أهداف الخطة وبعض المشاريع الانمائية التي انجزت.

أهداف الخطة

وتتلخص اهداف الخطة بالآتي:

١ ـ رفع مستوى حياة الفرد وزيادة دخله وإعداد الجيل الحالي وتأهيله مهنياً وزراعياً.

٢ ـ استغلال الامكانات والموارد الطبيعية الى أقصى حد عن طريق استصلاح الأراضي وتأمين مياه الري: خصوصاً في المناطق الجردية المحرومة (جباب الحمر) ومكننة العمل الزراعي وادخال زراعات جديدة: وتشجيع استعمال البذور المؤصلة التي يصل مردودها في بعض الحالات الى عشرة أضعاف مردود البذور العادية.

٣ ـ رفع انتاجية القطاع الحيواني عن طريق تأصيل الماشية وتحسين طرق وقايتها ومعالجتها وتحديث تربيتها.

٤ ـ رفع مستوى الوضع التربوي والاجتماعي عن طريق تحسين الوضع الحالي لمدارس بلدة الهرمل وإنشاء مدارس داخلية مجمعة من غاياتها اذابة العصبيات العشائرية ورفع مستوى تغذية الأولاد وإعداد جيل جديد متطور ومؤهل لاستثمار المشاريع التي ستحقق في المنطقة: ان لجهة ري الأراضي من مشروع العاصي والمياه الجوفية او لجهة تطوير الانتاج الحيواني وتحديثه.

٥ ـ رفع مستوى الوضع الصحي بواسطة نشر الطرق الوقائية وتعميمها وتأمين مكافحة الأمراض المعدية المتفشية وتجهيز مستشفى الهرمل وإنشاء مستوصفين نقالين مجهزين لتأمين الخدمات الطبية لمختلف التجمعات السكنية المختلفة في أنحاء القضاء.

٦ ـ تأمين التجهيزات الأساسية من كهرباء ومياه شفة وخصوصاً الطرق وتسهيل انتقال السكان واقامة التجهيزات والأبنية الادارية اللازمة.

الصياغة النظرية

ومن الواضح ان اهداف الخطة جميلة ومدهشة، ولكن اذا أخذنا في الاعتبار إن القسم الأكبر من المسافة الزمنية المحددة للخطة قد استهلك تراجعنا قليلا وأصابتنا الخيبة لان الأهداف المحددة بقيت عند حدود الصياغة النظرية ولم تتناول الواقع الا بملامسة سطحية مع انه لم يبق غير سنة واحدة لانجاز الخطة نهائياً. وهذه مدة غير كافية لاستيعاب «المشاريع المعدة لها فضلا عن ان المرحلة الأولى، وهي الأساسية في الخطة، لم تنجز سوى ٦٠ في المئة من برامجها كما جاء في تقارير الادارة التي ردت التقصير الى الأسباب الآتية:

١ ـ عدم التنسيق بين الادارات المعنية بانماء الهرمل.

٢ ـ عدم وجود فنيين.

٣ ـ مراوغة الملتزمين في المشاريع.

وهذا يشير الى ان الأسباب التي أوردتها الادارة ترجع بالصعوبات الى امور فنية وادارية فقط. لكن سيتبين لنا ان المشكلة الأساسية ليست في الجانب الفني او التقني إنما تعود الى ان المشاريع الواردة في الخطة لم تتناول القطاع الاقتصادي الرئيسي في الهرمل ـ وهو قطاع الزراعة الذي تستفيد منه غالبية السكان ـ الا في شكل سطحي.

التظاهرة الانمائية

ان المشاريع التي أنجزت وتعتبر مهمة على صعيد إنماء الهرمل هي ما سنركز عليه حتى يتسنى لنا تقديم الملاحظات على تظاهرة الدولة الانمائية في منطقة البقاع الشمالي.

لقد جاءت هذه الخطة لتلحظ مرحلة تحضيرية للعمل الانمائي في منطقة الهرمل لتوفير شروط معينة ومناخات ملائمة عند الأهالي واعتبرت لجنة إنماء الهرمل هذه المرحلة ضرورية لتهيئة نفسية السكان لتقبل العملية الانمائية. وهكذا بدأت لجنة الانماء عملها الانمائي بشهر اجتماعي استفاضت في الحديث عنه أجهزة الاعلام الرسمية ودعيت الى المشاركة فيه هيئات اجتماعية لبنانية وشخصيات سياسية كبيرة أضافة الى بعض المتبرعين للعمل الانمائي من سكان المدن.

ما هو الشهر الاجتماعي؟

تمخض الشهر الاجتماعي عن جملة من المشاريع الصغيرة الآتية:

ـ مباراة في سباق الخيل.
ـ مباراة في صيد الحمام.
ـ مباراة في سباق الحمير والجمال.
ـ مباراة في طاولة الزهر.
ـ انتخاب ملكة جمال البقر!

لقد وقعت لجنة الانماء في فهم خاطىء للعمل الانمائي فجاء الشهر الاجتماعي بالمضمون الذي أعدته له الادارة ليقذف الناس خارج العمل الانمائي وليجعل موقفهم سلبياً اذ أن الشهر الاجتماعي كان يحمل من عناصر التهريج ما فيه الكفاية: فلجنة الانماء اعتبرت أن تغيير المفاهيم السائدة يتم بالتلقين والتعليم، والمحاضرة وغاب عن بالها أن «تغيير المفاهيم لن يتم بعملية قيصرية ولن يجد مجالا للتحقيق إلا بتغيير الواقع الذي نشأت فيه وقامت عليه.

ومن المشاريع التي أنجزت مشروع شراء أبقار مؤصلة وتربيتها وشراء قفران نحل وأسمدة كيميائية وشراء ماعز شامي وتربيته وإنشاء آبار لجمع مياه الشفة وتصليحها وتشجيع زراعة البطاطا المؤصلة والتدريب على صناعة السجاد ومباشرة بناء السرايا واقامة مصنع لتصنيع الحليب وشق بعض الطرق الزراعية وتأسيس أربع تعاونيات زراعية. وشراء تراكتورا بقوة ٦٥ حصاناً.

لقد جاء في الخطة الانمائية أن الثروة الحيوانية تشكل احدى الركائز الاساسية في اقتصاديات منطقة الهرمل اذ عدد الماشية هو: غنم ١٥٠٤٤، ماعز ٢٨٣٤٣، بقر ٦١٤. ولأن الدولة ـ أعارت ـ للثروة الحيوانية اهتماماً كبيراً، كما جاء في الخطة: فقد شاءت تطوير هذه الثروة وتنميتها ومكننتها كيف؟

تم توزيع ١٦ بقرة هولندية بالشروط الآتية:

ـ ثمن البقرة ٣ آلاف ليرة لبنانية مقسطة كالآتي:

١ ـ يدفع المزارع الف ليرة كقسط أول ويتسلم البقرة.

٢ ـ يقسط المبلغ المتبقى على أربع سنوات.

٣ ـ بناء مزارب نموذجية على حساب المزارع.

وترتب على هذه الشروط الثلاثة استفادة قلة ضئيلة من المزارعين القادرين على دفع القسط الأول والذين في استطاعتهم بناء مزارع نموذجية بالشروط المفروضة من الدولة.

اما في ما يتعلق بتوزيع الماعز الشامي فلم تتمكن وحدة التنمـ[...] الماعز الذي وعدت [...] الحصول على الماعز كا[...]

ـ ثمن رأس الماعز [...]
ـ قسط أول ١٠٠ ل.ل [...]

واضطرت وحدة التنـ[...] مستفيد مبلغ ٣٠٠ ل.ل [...] ان يشتري الفترة على [...] بعض التلاعب في العـ[...] المستفيدين الى قبض [...] الماعز وهكذا نجد أن تنـ[...] لم تكن جدية على رغـ[...] التي أثيرت حولها.

اختفى الحـ[...]

أما مصنع الحليب [...] قضاء الهرمل فانه [...] المزارعين ويصنع منه [...] الأولى من إنشائه اخـ[...] غذائية من منطقة الهر[...] على المصنع كانوا يـ[...] مما أدى أيضاً الى ارتفا[...] الى ليرة وهذا ثمن مر[...] كثيراً على قطاع الماشـ[...] المشرف على تنفيذ [...] الحركة الاجتماعية، على [...] العاملين في المصنع بـ[...] الهرمل على أن يباع [...] الخارج. وما زال التلاعـ[...] الحليب تباع في الخـ[...] المعاملات الادارية الشـ[...] هذه المشتقات.

والان ماذا عن [...] التراكتور بقوة ٦٥ حصا[...]

وزع قسم كبير من [...] للمزارعين في الهرمل [...] دون معرفة الأسباب [...] تم شراؤه للعمل فيه [...] بالبذور العلفية حول [...] أراضي أحد المتنفذيـ[...] بعض تقارير الادارة [...]

في السنة الماضـ[...] الانعاش الاجتماعي [...] وكرة الطائرة وشار[...]

كان المقصود أن يكـ[...] لم ينته العمل في الـ[...] تحول الى بيدر على [...] أثير حوله السنة الما[...] المسؤولين.

اما بالنسبة الى [...]

الناس

أسئلة ملحة الى محافظ بيروت

سعادة

محافظ مدينة بيروت

الممتازة المحترم

بعد التحية والاحترام،

المرسل: المهندس عارف محمود الاعور مكلف لبناني يتمتع بجميع الحقوق المدنية ويدفع الضرائب اسوة بالمواطنين الصالحين. قسم من هذه الضرائب، كثر أم قل، تصرفه الدولة مرتبات لموظفيها الذين أوكلت اليهم، باسم الشعب اللبناني، المحافظة على القوانين وحماية حقوق المواطنين المشروعة لأن لبنان، ككل بلد متحضر في العالم، تحكمه أنظمة وقوانين وضعت من أجل الحفاظ على المصلحة العامة، ومنها سلامة المواطنين في صحتهم وأرواحهم وأموالهم وراحتهم.

ولما كان المواطن يتعرف الى النظام ويحسه من خلال تطبيقه، لا من خلال تشريعه ووضعه: ولما كنتم، يا سعادة المحافظ، على رأس ادارة ذات شأن كبير في الدولة أوكل اليها تطبيق القوانين والانظمة في العاصمة، وهي مركز التجمع الاول في البلاد وفيها مصالح المواطنين الكبرى، عدا انها تمثل الوجه الحضاري للبنان: ولما كانت مهماتكم الاساسية المحافظة على السلامة العامة وأمن المواطنين وحمايتهم من كل ما يضر بصحتهم ويقلق راحتهم.

وبما انه من المؤسف حقا الا يجيء التنفيذ والتطبيق في مستوى التشريع ومن خلال النظرة الحضارية والانسانية التي أوحته،

جئنا نصارحكم يا سعادة المحافظ، بالذي يجري والذي يقال:

لقد أصبح حديث القاصي والداني في الاندية والمجالس التجاوزات الصارخة لانظمة البناء وقوانينها واصرار الجهات المسؤولة على اعطاء هذه المخالفات صفة الشرعية.

ان مثل هذه المخالفات التي ترتكب تحت عين السلطة وبصرها هي التي شوهت وجه بيروت وحولتها من وجه مدينة عصرية صحية يمكن أن نباهي العالم بحسن تنظيمها وجمالها ونطمئن فيها الى صحتنا وصحة اولادنا حولته الى غابات من الاسمنت، مركب بعضها فوق البعض الاخر من دون نظام أو قانون، تبعث في النفوس الهم والغم لبشاعتها. وتحجب الشمس والهواء عن شوارعها، وهما العنصران الاساسيان للحياة.

ان تقاعس السلطة من الاساس عن تطبيق القوانين أثناء البناء جرم يعاقب عليه القانون فكيف، اذا صح القول، والسلطة تصر على اعفاء هؤلاء المخالفين من عقاب القانون واضفاء صفة الشرعية على مخالفاتهم؟

والناس، يا سعادة المحافظ، اصبحت تعرف، خصوصاً في الايام الاخيرة، أن التجاوزات والمخالفات تأتي عن طريقين:

الاول: تدخل سلطة مسؤولة، تفرض تكريس المخالفة والتجاوز على القانون بطريق الاصرار والتأكيد لمآرب نبينها في حينه، محتمية وراء ما يسمى عدم المسؤولية، وهو أمر لا مثيل له في اي بلد متحضر.

والثاني: أن العديد من المسؤولين والموظفين، الكبار والصغار، المناطة بهم المراقبة والتنفيذ ليسوا في مستوى المسؤولية علما واخلاقا: فيفتحون دولة ضمن الدولة، مستعينين بالابناء والاخوان والاصهار والازلام والمحاسيب فيهبون ويمنعون وفقا للمكاسب والمغانم والاسلاب.

وهنا لا بد لي يا سعادة المحافظ من أن أسارع وأقول أنكم شخصيا ممن يشرف الوظيفة وكل لبناني في علمكم وأخلاقكم ونزاهتكم.

انني يا سعادة المحافظ مواطن لبناني يطمح الى اصلاح كل هذه الامور، ولكنني لا أتمتع بصفة رسمية تجيز لي الدفاع عن المصلحة العامة، للأسف الشديد، وانني أعلم تماما أن القانون وضع ليحول بين المطالبة وأمثالي من اللبنانيين فلا يتعكر مزاج أهل السياسة ويواجهون بالمطالبة، وعليه، في انتظار أن يشرق فجر يوم المطالبة للجميع، سأحصر طموحي الآن في الذي يسمح لي به القانون، وهو المطالبة بالمحافظة على سلامتي وسلامة افراد عائلتي وهذا أضعف الايمان...

لو كان لي حق المطالبة العامة اذا، لتساءلت لمصلحة من يجري هذا التجاوز على القانون وما هو دافع التغاضي عند من المسؤولين، بل وتأكيدهم واصرارهم على المضي في ذلك.؟

لو كان لي حق المطالبة العامة لاتخذت لنفسي صفة الادعاء الشخصي على كل مخالفة يتغاضى عنها القيمون على القانون مدعيا على كل من يشوه وجه المدينة. فيزيده بشاعة، وعلى كل من يخالف قوانين البناء فيساعد على تلويث جو الشوارع والمساكن بالغازات القاتلة المنبعثة من آلاف السيارات ومن أكوام الزبالة في الشوارع والروائح التي تتصاعد منها ومن مياه المجاري الوسخة التي تفيض بين الآونة والاخرى لتغرق احياء بكاملها... وعلى كل مسؤول يتغاضى عن هذه المخالفات ويصر على اعطائها صفة الشرعية.

لو كان لي حق المطالبة العامة لطلبت من سعادتكم اطلاعي على ملفات رخص قد أعطيت مجددا لقاعات تجمع عامة خلافا للقانون من دون أن تستكمل هذه القاعات الشروط الصحية والوقائية التي يفرضها القانون حفاظا على أرواح الناس الذين يؤمون هذه القاعات بالمئات والالوف يوميا... وكنت ذكرت سعادتكم بفاجعة ستيريو الحازمية التي ذهب ضحيتها مجمل من كان فيها، وقد حمدنا الله في حينه أنهم كانوا بالعشرات فقط، على لقة ان بعض الشر أهون من كله، فكيف بنا اذا دسنا القانون واجزنا القاغات التي تضم الالوف وهي غير مستكملة الشروط الوقائية واصبنا بفاجعة أو فواجع مماثلة لا سمح الله...

لو كان لي حق المطالبة العامة لتساءلت عن التخطيطات الجديدة التي أجريت على شوارع كانت مخططة أصلا وفقا لمقتضيات الفن، وقد أعيد تخطيطها حديثا فأصاب التخطيط الجديد بعض أبناء الست بمغانم وأصاب آخرين من أبناء الجارية بخسائر فادحة...

ولو كان لي حق المطالبة العامة لسردت لسعادتكم الكثير مما يقولون ويقولون ويقولون.... وكنت أتمنى لو أن ما يقولون كان كذبا وافتراء... ولكن على لغتنا نحن أهل الجبال، واهل الجبال نحن هم أبناء لبنان الاول، «ما في دخان بلا نار»

أما وقد حرمت حق المطالبة باسم المجموع فانني، كما قلت سابقا، سأحصر طموحي الآن في المطالبة بالمحافظة على سلامتي وسلامة أفراد عائلتي.

لذلك أرجو سعادتكم تزويدي بالمعلومات الآتية:

١ ـ لائحة بالابنية المخالفة والتي تمت بشأنها مصالحات وهي لا تتلاءم ومقتضيات الصحة والسلامة، لأمتنع عن دخولها أو زيارة من فيها حفاظا على سلامتي وصحتي.

٢ ـ لائحة بأسماء المؤسسات المصنفة التي لم تستكمل شروط السلامة والصحة العامة والتي نتيجة ذلك تشكل خطرا على رائديها لامتنع واولادي عن ارتيادها.

٣ ـ لائحة بالشوارع التي أعيد تخطيطها مؤخرا لأدرس مدى الاضرار التي لحقتني شخصيا من ذلك.

أطلب ذلك في الحاح، يا سعادة المحافظ، لأن من حقي ومن حق عائلتي علي الا نقيم في بناء غير مستوف شروط السلامة والصحة وفي شوارع سدت فيها منافذ الهواء النقي ونور الشمس أو في بناء تقع فيه أو في جواره مؤسسة تشكل قنبلة موقوتة لا تدري متى تنفجر.

كما انه من حقي ومن حق عائلتي علي أن نتجنب ارتياد دار للسينما أو أي مكان تجمع آخر كي لا نتعرض لكارثة سببها اختناق أو حريق أو انفجار أو ازدحام ضمن بناء ليست له مخارج كافية. ومن يحمينا ان تجمع هذه الامور كلها دفعة واحدة.

انني يا سعادة المحافظ أطلب هذا من قبيل الدفاع عن النفس الذي هو حق طبيعي لكل انسان وقد كرسته جميع الانظمة وقالت به جميع الاديان.

بيروت في ١٩٧٤/٥/١٤

ـ صورة مع الاحترام [...] الجمهورية.

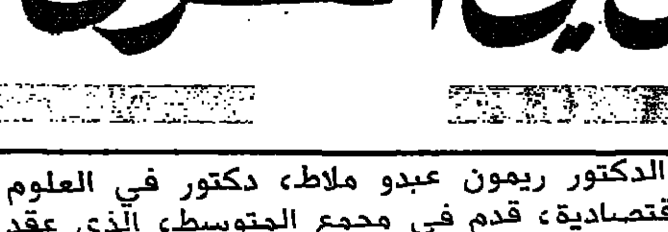
ـ صورة [...] الوزراء.

ـ صورة لوزير الداخلية [...]

وتقبلوا كل تقدير [...] بكل تحية واحترام [...]

المهندس عارف الاعور

تراجع الزراعة وراء البؤس في القرى



الدكتور ريمون ملاط.

الدكتور ريمون عبدو ملاط، دكتور في العلوم الاقتصادية، قدم في مجمع المتوسط، الذي عقد في بيت مري قبل اسبوعين، ورقة عمل حول «لبنان في مواجهة التصنيع الزراعي» عرض فيها تطور الاقتصاد اللبناني من ١٩٥٠ الى ١٩٧٠، والعوائق التي اعترضت نموه في مختلف قطاعاته، وهو رأى ان عملية التنمية تكون في تحسين الزراعة لانتاج مواد اولية تساهم في تنمية الصناعة الغذائية والنسيجية بهدف رفع مستوى الانتاج، وزيادة الدخل القومي، والدخل الفردي الذي انخفض من ١٦٥٣ ليرة عام ١٩٥٨ الى ١٥٩٠ في ١٩٧٠، كما يهدف الى توفير مجالات جديدة للعاطلين عن العمل. واشارت ورقة العمل الى تنمية الصناعة الزراعية في خلال السنوات الثلاثين المقبلة. وهنا ترجمة عن الفرنسية لأهم ما في هذه الورقة.

الصناعة محدودة القدرة.



الزراعة عنصر اساسي.

لا توجد في لبنان خطة عامة تشمل كل قطاعات التنمية، سواء كانت ثقافية ـ نفسية ام تدريبية معينة وسياسية وتشريعية واقتصادية فاعلة من حيث التنسيق بينها. وللاسف لا نظرية اقتصادية عامة للتطبيق في البلدان المتخلفة، فالنظريات الاقتصادية تطبق بفاعلية في البلدان المتطورة فقط.

هذا ما قاله الدكتور ملاط في مستهل بحثه، الى ان ركز على الآتي: ولذلك على البلدان المتخلفة ان تبحث عن القاسم المشترك بين خصائصها وتغربل النظريات الانمائية في كل منها وتأخذ ما هو فاعل بالنسبة الى أوضاعها المختلفة، على ان تكون هذه النظريات محصورة في خطة عامة تضعها الحكومة بمشاركة القطاعات الخاصة للوصول الى الغاية المنشودة في سرعة.

في لبنان نجد انفسنا مجردين من نظرية اقتصادية للتنمية الزراعية او الصناعية. ان هذين القطاعين هما في الواقع متخلفان الا اننا نسجل للصناعة تطوراً على رغم ان نسبة ما تمثله في الناتج الوطني الصافي بقيت في حدود الـ ١٨ في المئة منذ ١٩٥٠.

والزراعة على النقيض انخفضت نسبة مساهمتها في الناتج القومي من ١٨ الى ٩ في المئة.

ان دراسة مفعول التنمية والسياسات الهادفة اليها يجب ان تتخطى الاقتصاد وتأخذ بالتحاليل السياسية والاجتماعية، لان العامل غير الاقتصادي ينسلخ عندما نأخذ في الاعتبار سيطرة القطاع الزراعي، القديم التقنية، وضرورة تحويل المناطق الريفية وتحضيرها اي تموينها. إن التحليل الاجتماعي هو المطلوب لتفهم اصول النظام الخاص بالمستثمرين، ليس فقط في القطاع الزراعي انما كذلك في القطاعين الصناعي والخدمات من اجل فهم العوامل المؤثرة على معدل اختيار التجديدات في هذا النطاق.

إن اهمية حشد الفلاحين ـ المزارعين وتنظيم مجهود التنمية في المناطق هو موضوع درس سياسي، كما هو مسؤول عن تشريعات الارث ونمط استثمار الارض وتنمية الادارة. يضاف الى ان تأليف إطار تأسيسي هو امر ضروري في التنمية.

إن الاعلام في المجال الزراعي يمكن تجربته عبر خطط رفيعة المستوى غالباً ما تكون مصحوبة بمشاريع الري واستصلاح الاراضي وايجاد تعاونيات للاتجار وبهيئات مصرفية وبتنظيمات اخرى تبني نظريتها الاقتصادية على حركة الاسعار المفترض وجودها.

رؤى وتأملات

إن دراسة تنمية الزراعة اللبنانية خلال السنوات الثلاثين المقبلة، تتطلب رؤى عريضة وتأملات كثيرة، ليس لان النظريات المقنعة للتنمية لم تستخلص فحسب بل لان التنبؤ بالتحليل الاقتصادي لمدة ٣٠ سنة هو امر صعب التقييم في عالم تسوده تغييرات مسملة drastiques في التجديدات العلمية، كما تسوده الازمات الاجتماعية المأساوية.

الاقتصاد اللبناني هو حر، شعاره دعه يفعل laisser faire قائم على المبادرة الخاصة الحرة حيث تدخل الحكومة ضعيف، ان لم يكن معدوماً. وبتعابير الدخل والانتاج يمثل القطاع الثالث نحو ٧٢ في المئة من الناتج القومي. وفي العموم تبقى التجارة المورد الرئيسي للدخل في حين ان الصناعة والزراعة لا يمثلان إلا ٢٧ في المئة من الدخل الوطني العام.

لقد نما معدل الانتاج الحقيقي بنسبة ٧،٠٥ في المئة خلال السنوات العشرين الماضية ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠، الا ان هذا النمو لم يكن موزعاً بالتساوي على كل المراحل، اذ سجل عام ١٩٦٥ هبوطاً الى معدل ٢،٨ في المئة.

ثم إن الزراعة التي لا تمثل اكثر من ٩،١ في المئة من الدخل القومي العام، ما زالت تؤمن وسائل العيش لنحو ٤٥ في المئة من السكان. من جهة اخرى تساهم الصناعة بنسبة ١٨،١ في المئة من الدخل العام، وهي واجهت، بعد الحرب العالمية الثانية، مضاربة خارجية، نظراً الى السياسة الاقتصادية الحسرة التي اتبعت في البلاد مما جعل تنميتها مضطربة، ومع ذلك فان تركيز الاستثمارات اليوم ينحصر في مجال الصناعة الغذائية والملبوسات والنسيج، وهو مجال ضيق لكنه يحتل قسماً كبيراً من الـ٣٦ في المئة من قوة العمل الكاملة والرساميل المستثمرة في النشاطات الصناعية.

الميزان التجاري

في ما يتعلق بتجارة السلع، ان العجز في ميزان المدفوعات يتعاظم بصورة متواصلة، وبلغ عام ١٩٧٠ نحو مليار و ٦٠٠ مليون ليرة في حين ان نسبة المستوردات تمثل ٥٠ في المئة فقط من الدخل القومي وتصدير السلع بالكاد يمثل ٢٩ في المئة من استيرادها. ان حجم هذا العجز كان يغطيه دائماً تصدير الخدمات ودفق الرساميل.

إن عدم التوازن الاقتصادي بين قطاع الخدمات من جهة وقطاعي الزراعة والصناعة من جهة اخرى، هو في الواقع المصدر الاساسي لكل المشاكل الاجتماعية ـ السياسية التي يعانيها لبنان.

لذلك فان كيفية ايجاد تطور اقتصادي على كل الجبهات القطاعية، بمعدل يتوافق نسبياً مع اهداف الرخاء والبحبوحة والحرية والعدالة والامن، هي مصدر لتأملات سياسية واسعة لمختلف خطط التنمية التي هي قيد الدرس.

إن الحل يكمن في اتخاذ مجموعة من الاجراءات الهادفة الى تسريع التطور الاقتصادي في الزراعة والصناعة حيث الحاجة ملحة من دون اعاقة قطاع الخدمات.

إن الامل بزيادة الصادرات اللبنانية في المستقبل القريب لسد العجز في الميزان التجاري هو امل ضعيف، وسد هذه الثغرة لا يتم إلا عن طريق زيادة انتاج السلع المحلية للحد من الاستيراد، إن الهدف الاساسي يجب ان يكون اعتماد خطة لزيادة الانتاج الحقيقي بصورة منتظمة وتكوين دخل اعلى. وعلى لبنان ان ينشط الانتاج الزراعي والصناعي ليستطيع معالجة البطالة المقنعة المنتشرة بصورة رئيسية في قطاعي الزراعة والخدمات. وافضل تنشيط لها التحريج وغرس الاشجار المثمرة وزراعة الخضر والقيام بالتسيج وهي الاعمال التي تبدو الامل الوحيد لهذا القطاع على المدى البعيد.

إن توسع هذه الاعمال يجب ان يشمل صناعات عدة ويجعل من البلاد مصدراً مهماً للخشب والثمار والخضر ومشتقاتها، في منطقة مشهورة بصحراواتها القاسية.

الامل في الصناعة

حتى الآن يبدو القطاع الصناعي الامل الوحيد لزيادة الانتاج في البلاد. وهو القادر على حل مشكلة الاستخدام ورفع الدخل ومستوى المعيشة. ولتحقيق هذا الهدف هناك شروط ضرورية منها: تحسين الزراعة وتغيير سلوك النظام المصرفي...

إن الانتاج يجب ان يتحقق بمساعدة الدولة للوصول الى المساواة بين فروقات مستويات التنمية لمختلف القطاعات الاقتصادية، لكن تدخل الدولة يجب الا يقضي على الحرية الاقتصادية انما يتعلق فقط بالناحية الانمائية: تعديل التشريعات، وتقديم الارشادات وتسليف القطاع الزراعي لآجال طويلة وتسهيل التسويق، وحماية الانتاج والتعليم المهني.

لقد بات واضحاً ان الاصلاح الزراعي يجب ان تكون له الأفضلية المطلقة. كل ثغرة تعتبر تجربة حاسمة لأن هذا القطاع يهم ثلث السكان. وفي المقابل ان كل تقدم في هذا المجال مرتبط وداخل بنمو القطاعات الأخرى وداخلا في اطار التخطيط الجذري لتصنيع مديني يجب أن يأخذ في الاعتبار، وفي الوقت نفسه، مشكلتي التموين والاستخدام. بتعبير آخر إن التطور الزراعي ضروري إذا أردنا مزيداً من العمل للصناعة وفائضاً تجارياً من المواد الغذائية للفئات الشعبية وطاقة اقتصادية للاستثمار في اقتصاديات المدن.

١ ـ فائض اليد العاملة

على رغم أن التجارة والخدمات تطورت بسرعة في الاعوام الأخيرة فإن المشكلة التي تتراءى في المستقبل لا تكمن في نقص اليد العاملة بقدر ما تكمن في امكان ايجاد مجال لاستخدامها. والحل خلافاً لما يعتقده الجميع، هو في توسيع البحوث والتطبيقات التكنولوجية اللازمة مع انها تتطلب يداً عاملة أقل من سواها. وفي هذا المجال من الضروري احداث الاصلاح الزراعي وتنمية المكننة والري وتوزيع المساعدات والاسمدة الكيمياوية والمبيدات وبناء الاهراءات وايجاد وسائل نقل مبردة وفتح الاعتمادات المصرفية للزراعة وتسهيل عمليات التسويق بأسعار ثابتة من اجل تصريف الانتاج.

إن الصناعة في المدن لا تستطيع أن تمتص وحدها اليد العاملة المتزايدة والتي تبقى معدلاتها مرتفعة مهما تكن الوسائل المستخدمة في مراقبة الولادات. لذلك، تتضح أكثر من أي وقت مضى، ضرورة خلق امكانات جديدة للاستخدام في القطاع الزراعي، وإلاّ فأن من يرمي بهم النزوح الريفي خارج قراهم سيسببون في ازمات اجتماعية أقوى مما يمكن أن نتصور اذا لم يوضع حد لذلك.

البطالة تضرب الريف

إن العوامل السلبية في القرى هي مكثفة بفعل التوسع الديموغرافي الملاحظ هناك أكثر مما هو في المدينة. من هنا نرى ان البطالة المقنعة تضرب الريف بقسوة، ووحدها التكنولوجيا التي تنصح بتطبيقها تسمح باستخدام الرساميل بدلا من اليد العاملة.

وبديهي، اذا أردنا تقييم مجالات العمل الجديدة في القطاع الزراعي، الاقرار بأهمية التقدم الزراعي الذي ننشده، كشرط أساسي لتصنيع سليم. إن البطالة المقنعة والبطالة القصيرة المدى هما في الواقع خسارة في الموارد. لكن يجب اعتبارهما أيضاً عنصرين ضارين عند البحث في اي عملية تصنيع ناجحة.

٢ ـ مشكلة الاتجار (التتجير)

من الضروري تحسين التغذية وشروط العيش عامة لأنها من العوامل القادرة على رفع مستوى اليد العاملة بالقضاء على الخمول وبتقوية النشاط الجسدي للعمال وذلك بتطويل الحياة العملية في شكل ملموس. إن الحاجة الى رفع مستوى حياة السكان الزراعيين هي حيوية لوطننا بقدر ما يشكل السكان قسماً كبيراً من الفئة الناشطة، في حين أن هذه الفئة غارقة في البحث عن حاجات أولية للعيش وهي تعاني قلة التغذية وسوءها. انهم العمّال الزراعيون، اصحاب المزارع الصغيرة، المحاصصون والمزارعون الذين يملكون مساحات ضيقة لا ترد عليهم شيئاً وهم الذين يؤلفون البروليتاريا الآتية من جنوب لبنان وشرقه وشماله. الاصلاح الزراعي وحده يقضي على الفروقات الاجتماعية بينهم.

وتحفظاً تجدر الاشارة الى ان عملية الاتجار تفرض قبل اي شيء فعالية في الانتاج، هذه الفعالية يمكن الحصول عليها اكثر الأحيان عن طريق استثمار المساحات الواسعة أو بالغاء الملكية الصغيرة غير المنتجة.

مشكلة الحيازة

إن التشريعات اللبنانية المتعلقة بالارث يجب ان تخضع بلا ريب لمتطلبات الاستثمار الزراعي ذي التقنية المتقدمة، هذا القطاع يجب أن يحضر عن طريق تنظيم عميق لنقل حيازة الملكية وإلاّ فإن عدم الاستقرار وعدم الأمان والشقاء وسوء التغذية وعدم المساواة ستبقى مسيطرة بين صغار المزارعين الذين لا ينفكون يعانونها، كما يمكن الاستنتاج أن النقص في القدرة الشرائية لدى سكان القطاع الزراعي يلجم عملية التصنيع في باقي القطاعات.

٣ ـ مشكلة الفائض في الاستثمار.

إن استخراج فائض من الزراعة يمكن استثماره في تمويل الصناعات المدينية، هو أقل حيوية في لبنان منه في عدد كبير من المدن المتوسطية. فالمصارف اللبنانية تهتم بالرساميل في استثمارات لا قدرة للبلاد على تحملها والممولون اللبنانيون يبحثون عن امكانات الاستثمار في التجارة. ونادراً جداً في الصناعة، ولكن ليس في الزراعة. لأن القطاعين الأولين هما أقل تعرضاً للمخاطر وأكثر ربحاً.

إن الحاجة الى تأمين ادخار في الزراعة هو أمر واضح وأكيد واعادة استثمار هذا الادخار لا بد ان تتم في القطاع الزراعي نفسه لذلك يتعين تشجيع المزارعين الكبار على الاستثمار في أراضيهم: ليس بهدف حل مشاكل المناطق التي يعيشون فيها فحسب بل ليقدموا الى الصناعة المواد الأولية التي تحتاج اليها في نموها.

إن كل سياسة زراعية ترمي الى تخفيف الضغط عن ميزان المدفوعات يجب ان نرحب بها، هذا الهدف يمكن تحقيقه بزيادة الصادرات إما مباشرة بزيادة انتاج السلع أو غير مباشرة بزيادة المواد الغذائية والمواد الاولية لاستهلاك الذين يعملون في انتاج المواد المصنعة. كما يمكن هذه السياسة ان تتحقق بابدال الواردات بالمواد الغذائية البيتية وبالمواد الأولية.

إن امكان تصنيع السلع الغذائية والمواد الأولية يفرض تحويل القطاع الزراعي الى سوق للمنتجات الصناعية، لانه بقدر ما تكون انتاجية القطاع الزراعي كبيرة يكون طلب هذا القطاع للمنتجات الصناعية كبيراً.

إن أحد شروط تقدم الصناعة هو انشاء سوق ريفية ناجحة، على اساس اعتماد الصناعة طرق انتاج السلع الشعبية.

كيف... وكيف؟

لكن كيف نفسر النقص المتصاعد في مساهمة الزراعة في الانتاج الوطني والبؤس الواضح في قرانا؟ هل مرد ذلك الى فشل المبادرة او الى نقص في المعلومات. او نقص في الدوافع او في غياب سياسة مكملة تربط قطاعات الاقتصاد بمشكلات نابعة من انماط استثمار الارض. ام مرد ذلك الى تشريعات الارث والسلوك الاجتماعي الثقافي الذي لا يتوافق مع ضرورات الاقتصاد الحديث؟.

إن الحل يكمن بوضوح، في كل ما تقدم. فاذا كان الانتاج والدخل يتراجعان في الزراعة اللبنانية: فاسباب هذه الظاهرة تعود الى عدد من العوائق المترابطة في ما بينها، وهي عوائق يرسخها نظامنا الاجتماعي. ويمكننا حصر هذه الاسباب في فئات ثلاث:

١ ـ اقتصادية.
٢ ـ ثقافية.
٣ ـ مزيج من الاثنين.

هذه الفئات تتعلق بخمسة شروط مرتبطة ببعضها ضرورية لتحريك التنمية وهي:

١ ـ شروط الانتاج.
٢ ـ مستوى الحياة.
٣ ـ السلوك تجاه العالم والحياة.
٤ ـ المؤسسات.
٥ ـ السياسة الاقتصادية.

هكذا من الأصل

...الاعلام، عن خطط ...الهرمل، وهنا سنتناول ...ظاهرها ... للقطاعات ...المتخلفة وهذا يقتضي ...عن المجتمع

...ربع فقد تكون من أهم الانجازات التي ...متها الخطة لكن هذا لا يمنع كونها ...مددة، بالانهيار بسبب عدم جدية الأطراف ...المشرفة عليها من جانب الدولة.

ينتظرون الامطار

وعلى رغم كون الهرمل من أغنى المناطق ...اللبنانية بالثروة المائية فما زالت جرودها ...من المياه للأهالي عبر آبار تجمع الأمطار ...على رغم امكان الحصول بسهولة على ...المياه بواسطة الآبار الارتوازية فمن المخزي ...ان تنقل في شكل منقطع صهاريج الماء من ...بلدة الهرمل الى الجرود عندما تجف خزانات ...الامطار المجمعة.

لقد جاء في الخطة الانمائية ما يأتي: ...لتحضير الأهلين، لتقبل الخطة العلمية، لا ...بد من الرجوع الى منطق العلم: المدرسة... لذلك جاءت في الخطة الانمائية ضرورة تحسين الوضع الثقافي ومكافحة الأمية والسؤال الذي يطرح هو: ما الذي تغير منذ ثلاثة اعوام بالنسبة الى الوضع المدرسي في الجرود؟ لا شيء البتة فالمدرسة ما زالت بمواصفات الزريبة وتقتصر على غرفة واحدة تفتقر الى الشروط الصحية المفروضة.

حكم بالفشل

فهل هذا يعني انه محكوم على الخطة الانمائية بالفشل.

تبلغ المساحة المزروعة ٤١٩٩٠٩ هكتاراً أي ما نسبته ١٩،٦ في المئة من مجموع المساحة الصالحة للزراعة والبالغة ٢١٤٠٠،٦ هكتاراً. إن أي عمل انمائي فعلي يفترض التوجه الى تنمية قطاع الزراعة تنمية فعلية وهذا يفترض بدوره استصلاح الاراضي وتأمين المياه ومكننة الزراعة.

مشروع العاصي

الوضع الزراعي الراهن يدفع بالأهلين الى الهجرة أو النزوح مع أن الامكانات الزراعية لسهل الهرمل ـ اذا توافرت الشروط المطلوبة لها ـ قادرة على دفع المنطقة الى وضع أفضل يساعد على تثبيت الريفيين في أرضهم ويشجع على توظيف الرساميل في المنطقة باعتبارها منطقة خام غنية.

المشروع الأساسي والملح لمنطقة الهرمل وجوارها هو مشروع العاصي وهو كفيل بتغيير معالم البقاع الشمالي إذ انه يؤمن مياه الري لآلاف المكتارات من الاراضي المتروكة للجفاف وقد تمت دراسة هذا المشروع قبل العام ١٩٣٧ في عهد الانتداب وأقرت الاعتمادات اللازمة له منذ ١٩٦٢ والبالغة ٢٢ مليون ليرة وحتى الآن لم يباشر تنفيذه بسبب تصارع الاقطاع السياسي في المنطقة.

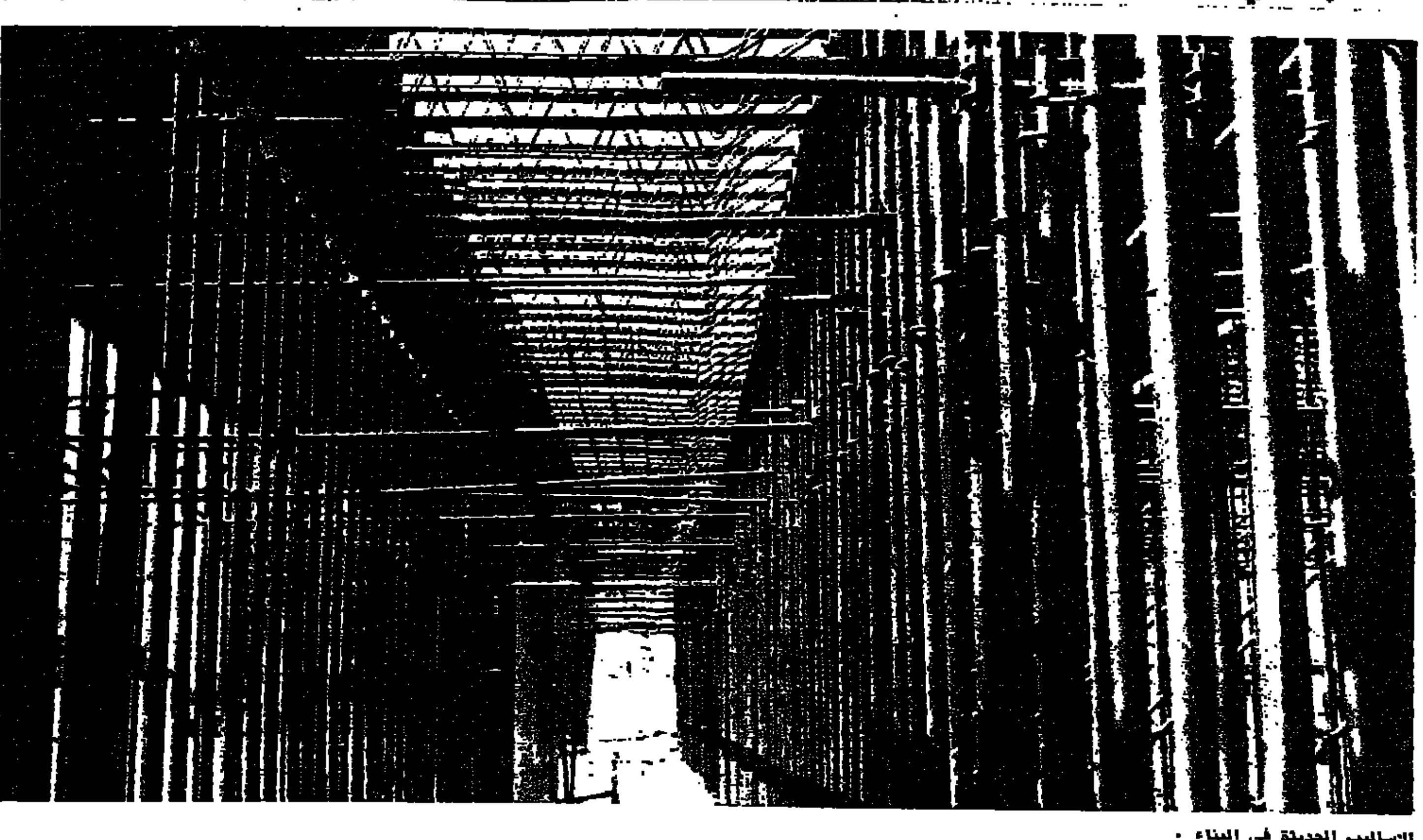
أين «بنك التسليف»؟

...والنتيجة؟

تريد الدولة تنمية القطاع الزراعي نظرياً لكنها تضع العراقيل الضخمة أمام عملية التنمية الزراعية فالمزارع الذي لا يملك الرساميل الكافية لتطوير زراعته لا تفيده رغبة الدولة وحدها في هذا المجال فبنك التسليف الزراعي يمتنع عن تقديم القروض والمساعدات لمزارعي بعلبك والهرمل من دون تفسير معقول. وهل من الممكن في هذه الحالة أن يقوم المزارع بعمليات خارقة وسحرية لتطوير وضعه في حال فقدان رأس المال الضروري لذلك؟ وترد الدولة في ان عدم تسليف المزارعين القروض المطلوبة يعود الى تجربة سابقة لها في الفترة الشهابية مع مزارعي الهرمل. هنا لا بد من القول أن بنك التسليف لم يمده المزارعين الفعليين بالقروض انما كانت هذه القروض من نصيب السياسيين التقليديين وبعض الزعامات المحلية التي ليست لها صلة بالعمل الزراعي ثم أن زراعة المشمش هي مصدر أساسي من مصادر الرزق للفلاحين ولكن المستفيدين الفعليين من هذه الزراعة هم الوسطاء التجاريون الذين يملكون الرساميل الكافية لعملية التسويق. وحتى لا يبقى الفلاحون ضحايا السماسرة تبدو الحاجة أساسية الى قيام تعاونية زراعية كبيرة تؤمن لها الدولة القروض ... الامكانات متوافرة لتصنيع المنتوج الزراعي وهذا التصنيع يشجع على ربط الفلاح بأرضه ويمتص بعض الفائض البشري الذي تقذفه الهرمل الى بيروت.

عبد الهادي محفوظ

هكذا من الأصل



الاساليب الحديثة في البناء.

دراسة عن أسعار الشقق السكنية في بيروت



أجرى السيد جوزف زيدان دراسة عن أكلاف شراء الشقق السكنية الفخمة. اظهرت إنّ كلفة شراء الشقق السكنية في مناطق مثل الروشة والأشرفية ورأس بيروت والرملة البيضاء والمناطق المساوية لها بلغت خلال الفترة الأخيرة ارتفاعاً لم تعرفه قبلا اذ بلغت كلفة شراء المتر المربع في الشقة السكنية نحو عشرة آلاف ليرة لبنانية. وبتوزيع هذه الكلفة على عناصرها الأنسانيّة يلاحظ ان عنصرين أساسيين يستأثران بالاهمية وهما:

١ـ كلفة الارض موزعة على عدد الشقق وتبلغ ٦٥٠ ليرة للمتر الواحد.

كلفة البناء موزعة على عدد الشقق وتبلغ ٣٥٠ ليرة للمتر.

يقول السيد زيدان: «بالنسبة الى عنصر كلفة الأرض: يمكننا القول إن هذه الكلفة مرتفعة جداً وتشكل عبءاً كبيراً على كامل الطبقات المتوسطة خصوصاً انه ليس ما يبرر هذه الكلفة سوى المضاربة الحادة بشراء الاراضي من دون اي تدخل من الدولة. والدولة هنا مدعوّة الى اتخاذ اجراءات قانونية كفيلة بتوفير أراض صالحة للبناء السكني وبأسعار معتدلة. اما كيف يمكن الدولة أن تفعل ذلك؟ فالاجابة هي أن تعمد الى توفير القروض للمقاولين بغية البناء على اراض غير مرتفعة السعر. وأن تتبع ذلك بتأمين المواصلات العامة الى تلك المناطق. ففي كندا مثلا تقوم الوكالات الحكومية (شركات التأمين والبلديات) بتوفير قروض طويلة الاجل (لمدة ٢٥ سنة) بفائدة مخفوضة للمقاولين الراغبين في تنفيذ أبنية سكنية في مناطق: أسعار الارض فيها مخفوضة. هذه القروض تؤمن بعد ان تجري الدولة أو المؤسسات الأخرى دراساتها حول إمكان بيع المساكن بأسعار مخفوضة لذوي الدخل المحدود ومتوسطي الحال: وحول امكانات المتعهد لتنفيذ المشروع حسب المقاييس العامة المعروفة.

والمهمّ أن قضية المساكن لجهة التنفيذ تبقى متروكة للمنافسة البنائيّة والمشروعة في القطاع الخاص. هذا الامر يؤمن نوعيّة جيدة من الأبنية لتقابل التحسُّن النوعي في الطلب لدى الجمهور.

اما في ما يخص لبنان فيمكن إيراد المثل الآتي: إنّ شخصاً يملك قطعة أرض كبيرة خارج بيروت يمكنه التقدم بطلب الى إحدى الوكالات الحكومية للحصول على قرض لبناء عدد من المساكن المخفوضة الكلفة في هذه الحالة تقوم المؤسسة المهتمة بالتحقق من أن الكلفة النهائية لبيع المتر المربع السكني لا تتجاوز الـ ٢٠٠ ليرة.

وهذه الكلفة مؤلفة من ٢٥ ليرة عن المتر المربع من الارض و١٧٥ ليرة عن المتر المربع للبناء. يعني هذا أن السعر النهائي لبيع الشقة لن يتجاوز الـ ٢٠،٠٠٠ ليرة. وهو سعر معقول وفي كل الطبقات المحدودة الدخل.

والراهن، أنّ هذا النوع من التمويل ترغب فيه المؤسسات المالية وشركات التأمين والمؤسسات الرسمية مثل الضمان الاجتماعي وغيرها التي تقبل عليه خصوصاً اذا كان يحظى بنوع من الضمان الحكومي الرسمي لجهة دفع الاستحقاقات. (وجدير بالذكر ان المخاطرة التي تتحمّلها المؤسسة المالية في هذا النوع من التمويل صغيرة جداً. أولا بسبب الضمان الرسمي لدفع الاقساط.

وثانياً لأن أي تخلف عن دفع الاقساط قد يضطر المشتري الى إخلاء المسكن. وثالثاً نظراً الى سهولة دفع الاقساط الشهرية المخفوضة القيمة.

وسبق وذكرنا ان الكلفة العادلة والمعقولة لبناء المتر المربع هي في حدود الـ ١٧٥ ليرة في مقابل ٣٠٠ الى ٤٠٠ ليرة للمتر المربع هي الكلفة الحالية لبناء المتر المربع.

اما كيفيةخفض كلفة البناء عن مستواه الحالي وحتى ١٧٥ فليس ممكنا من غير اعتماد الوسائل الحديثة في البناء وبناء المجموعات بدلا من البناء الافرادي.

إن بناء المجموعات السكنية هو العنصر الاساسي الذي يبرر استعمال القوالب الفولاذية بدلا من القوالب الخشبية المستعملة حالياً في البناء الافرادي. كما أن بناء المجموعات يبرر اعتماد الآلات الحديثة التي تساهم مساهمة فعّالة في خفض كلفة البناء التي تمثل الشق الأساسي من كلفة البناء السكني بعد خفض سعر الأرض الى حدود الخمسة والعشرين ليرة للمتر الواحد.

إن بناء مجموعات المساكن بالطريقة التي شرحناء وبواسطة المنافسة المشروعة في القطاع الخاص، كفيلة بأن توفر مستوى لائقاً من المساكن بسعر معقول لا يتجاوز العشرين الف ليرة للمسكن الواحد. هذا النوع من المساكن سيكون ميسوراً للطبقات الفقيرة: خصوصاً اذا كان الدفع مقسطاً على ٢٠ و٢٥ سنة وان الاقساط صغيرة وفائدتها مخفوضة.

من الجريدة الرسمية

عود الى تملك الاجانب ٤ عقارات في منطقتين مختلفتين

في عددي الجريدة الرسمية ٣٥ و ٣٦ الصادرين في ٢ و ٦ أيار ١٩٧٤، نشرت موازنات ٩ شركات مساهمة لبنانية للعام ١٩٧٣، يمكن من مراجعته استخراج النتائج الآتية :

- ثماني منها رابحة وواحدة خاسرة فقط.
- مجموع رساميلها العام : ١٩ مليونا و ٨٥٠ الف ليرة.
- مجموع رأس المال في الشركات الثماني الرابحة : ١٩ مليونا و ٦٤٠ الفا.
- مجموع ربحها العام : مليون و١١٨ ألفا و٨٥٦ ليرة و٩٥ قرشا.
- معدل الربح الوسطي : ١٣٩ ألفا و٨٥٧ ليرة و١٢ قرشاً.
- مجموع رأس المال في الشركة الوحيدة الخاسرة : ٢١٠ آلاف.
- مجموع الخسارة العام : ١٢ الفا و٧٤٣ ليرة و٤١ قرشا.

والشركات التسع هي :

● **شركة مصاعد اوتس**

رأس مالها ٣ ملايين. ربحها ٣٦٥ الفا و٩٢٧ ليرة و٢٩ قرشا. رئيس مجلس ادارتها ــ مديرها العام، اتريك جيللرمو دي غرانبري.

● **الشركة الوطنية الصناعية والتجارية.**

رأس مالها مليونان و٥٢٠ الفا. ربحها ١٦٤ ألفاً و٩٩٣ ليرة و٨٠ قرشا. رئيس مجلس ادارتها ــ مديرها العام جورج عوده.

● **بنك عبر الشرق**

رأس ماله ٥ ملايين. ربحه المدور ٢١٤ ألفا و٣٢٠ ليرة و٥١ قرشا. رئيس مجلس ادارته حامد باقي.

● **الشركة المصرفية اللبنانية**

رأس مالها ٢ ملايين. ربحها المرحل ١٤ ألفا و٧٦١ ليرة و٨٣ قرشا. رئيس مجلس ادارتها ــ مديرها العام سليم ليفي.

● **شركة جميل الكفوري.**

رأس مالها مليون. ربحها ٧٧ الفا و٨٠٠ ليرة. رئيس مجلس ادارتها ــ مديرها العام جميل الكفوري.

● **البنك اللبناني الباكستاني المتحد**

رأس ماله ٣ ملايين. ربحه المدور ٣٨ الفا و١٨٦ ليرة و٥٨ قرشا. رئيس مجلس ادارته مشتاق احمد خان يوسفي.

● **ابيرا**

رأس مالها ١٢٠ الفا. ربحها ٤٩ الفا و٨٠٧ ليرات و٢٢ قرشا. رئيس مجلس ادارتها اميل ابي راشد.

● **شركة الاتحاد الكيماوي.**

رأس مالها مليون. وربحها ١٩٣ الفا و٥٩ ليرة و٢٤ قرشا. رئيس مجلس ادارتها خليل صحناوي.

● **الشركة العقارية لتحسين الاصطياف (قيد التصفية)**

رأس مالها ٢١٠ آلاف. خسارتها ١٢ الفا و٧٤٣ ليرة و٢١ قرشا. مصفوها وجيد العجلاني ورشدي سماقية وجوزف شقو.

شركات جديدة

● المرسوم الرقم ٧٦٩٦ تاريخ ٢٥ نيسان ١٩٧٤: رخص تأسيس شركة مغفلة في لبنان باسم «شركة العقارات الكويتية اللبنانية» لشراء العقارات وبيعها والمتاجرة بها وتشييد المباني وبيعها واستثمارها عن طريق الايجار وافرازها الى اقسام وبيعها، واقامة الفنادق والمسابح ودور السينما والمسارح والمطاعم والمقاهي والمشاريع السياحية وادارتها ذاتيا او بواسطة الغير بالمشاركة او الايجار والمساهمة في شركات أخرى في لبنان او في الخارج وتمثيلها؛ وادارة الاملاك لحساب الغير.

(الجريدة الرسمية الرقم ٣٨ تاريخ ١٩٧٤/٥/١٣)

● المرسوم الرقم ٧٦١٧ تاريخ ١٢ نيسان ١٩٧٤، رخص تأسيس شركة مغفلة في لبنان باسم «شداد انجينيرنغ كروب» لشراء مناطق عقارية وبيعها وتشييد المباني على مختلفها وبيعها نقدا وبالتقسيط، واخذ تعهدات لبناء المباني وغيرها من الانشاءات وتمثيل شركات عقارية ومكاتب هندسية اجنبية.

● المرسوم الرقم ٧٦١٨ تاريخ شركة مغفلة في لبنان باسم «الشركة التجارية للتصنيع مديس» للصناعة. والتجارة على اختلاف انواعها وانشاء الصناعات اختلاف انواعها وانشاء الصناعات وتجهيزها كلياً او جزئياً واستثمار هذه الصناعات. بكل انواع الاستثمار مباشرة او بالاشتراك مع الغير وبيعها من الغير كلياً او جزئياً، وذلك ضمن الاراضي اللبنانية او خارجها.

● المرسوم الرقم ٧٦١٩ تاريخ ١٢ نيسان ١٩٧٤: رخص تأسيس شركة مغفلة في لبنان باسم «شركة التجهيزات الكهربائية اللبنانية» لصناعة انواع الادوات والمعدات والمحركات الكهربائية وكل المواد والتجهيزات المتعلقة بها او الداخلة في صناعتها؛ وتنفيذ كل المشاريع الكهربائية واعداد التصاميم والدراسات العائدة اليها: وتقديم الاستشارات الفنية ومراقبة الاشغال الكهربائية وصيانتها: مباشرة او بواسطة الغير، سواء بعقود التراضي او عن طريق الالتزام العام او الخاص.

● المرسوم الرقم ٧٦٠٥ تاريخ ١٢ نيسان ١٩٧٤: رخص تأسيس شركة مغفلة في لبنان باسم «الشركة اللبنانية الدولية للتأمين ــ ليكو» لتعاطي، في لبنان او في اي بلد آخر لحسابها او لحساب الغير او بشراكة الغير: كل اعمال الضمان واعادة الضمان، وتمثيل الشركات ذات موضوع مماثل وبصورة خاصة الاعمال المشمولة في فروع الضمان.

● القرار الرقم ٢٦٧/١ الصادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة في تاريخ ١١ نيسان ١٩٧٤: سجل شركة «ذي فرست انترناشونال انشورنس كومباني ليمتد» ذات الجنسية البرمودية والكائن مركزها الرئيسي في هاملتون: في سجل شركات الضمان المعد لهذه الغاية في الوزارة، لممارسة فروع ضمان الحريق ــ الحوادث ــ النقل.

(الجريدة الرسمية الرقم ٣٤ تاريخ ١٩٧٤/٤/٢٩)

مدارس جديدة

● المرسوم الرقم ٧٦٧٤ تاريخ ٢٥ نيسان ١٩٧٤، اجاز للسيدة خديجة حسين مكة، فتح مدرسة خاصة، خارجية مختلطة، شتائية صيفية، نهارية في الشياح، قضاء بعبدا، باسم «مدرسة الوطن المقدس».

● المرسوم الرقم ٧٦٧٥ تاريخ ٢٥ نيسان ١٩٧٤، اجاز للسيدة جيزيل فيليب مرعي زوجة الياس يوسف النوار فتح مدرسة خاصة خارجية مختلطة: شتائية صيفية، نهارية في ذوق مكايل، قضاء كسروان باسم «مدرسة الخير».

● المرسوم الرقم ٧٦٧٦ تاريخ ٢٥ نيسان ١٩٧٤، اجاز للسيد عبدو سمعان البويز فتح مدرسة خاصة خارجية مختلطة، شتائية صيفية، نهارية في دير القمر، قضاء الشوف باسم «مدرسة بويز».

(الجريدة الرسمية الرقم ٣٧ تاريخ ١٩٧٤/٥/٩).

البكالوريا التعليمية

● المرسوم الرقم ٧٦٩٤ تاريخ ٢٥ نيسان ١٩٧٤، احدث في دور المعلمين والمعلمات الابتدائية، شهادة رسمية تدعى «شهادة البكالوريا التعليمية» تعطى للناجحين في نهاية مدة الدراسة في الدورة المذكورة، وتحل محل الشهادة التعليمية الاولى في النصوص المرعية الاجراء.

يمكن حاملي البكالوريا التعليمية او الشهادة التعليمية الاولى، التقدم لدخول دور المعلمين والمعلمات المتوسطة، وفروع كلية التربية: فيعاملون في هذه الحالة كحاملي البكالوريا اللبنانية ــ القسم الثاني وتراعى في شأنهم باقي الشروط المعتمدة للدخول.

(الجريدة الرسمية الرقم ٣٨ تاريخ ١٩٧٤/٥/١٣)

تملك الأجانب

● المرسوم الرقم ٧٦٨٨ تاريخ ٢٥ نيسان ١٩٧٤، رخص للسيدة غابريلا ابرهيم حجار، من التابعية البريطانية: بتملك العقار الرقم ١٥٤٠ من منطقة كفرشيما العقارية، قضاء بعبدا، مساحته الف و ٢١٨ مترا مربعاً.

● المرسوم الرقم ٧٦٨٩ تاريخ ٢٥ نيسان ١٩٧٤، رخص للسيدة افريل ايرين هايتسمان تاجي فاروقي، مولودة ستينسما من التابعية البريطانية: بتملك العقارات الرقم ٥٩٢ و ٦١٦ و ٦١٧ من منطقة عيناب العقارية، قضاء عاليه، ومساحتها الاجمالية ٧ آلاف و ٣٨٨ مترا مربعا.

(الجريدة الرسمية الرقم ٣٨ تاريخ ١٩٧٤/٥/١٣)

التعويض العائلي الجديد

● المرسوم الرقم ٧٦٢١ تاريخ ١٣ نيسان ١٩٧٤، عدل نص المادة الاولى من المرسوم الرقم ٢٩٥٠ تاريخ ١٩٦٥/١٠/٣٠ المتضمن تحديد القيمة الشهرية للتعويضات العائلية المنصوص عليها في قانون الضمان الاجتماعي على الوجه الآتي :

أ ــ الزوجة: ٢٠ ل.ل.
ب ــ ولد واحد: ١٥ ل.ل.
ولدان: ٢٨ ل.ل.
ثلاثة أولاد: ٣٨ ل.ل.
اربعة أولاد: ٤٧ ل.ل.
خمسة اولاد: ٥٥ ل.ل.

وذلك اعتباراً من تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية.

(الجريدة الرسمية الرقم ٣٤ تاريخ ١٩٧٤/٤/٢٩).

مفكرة المساهم

٣ حزيران

● شركة تلفزيون لبنان والمشرق.
ــ الساعة ١٢ ظهراً، مركز الشركة، الحازمية.

● بنك الكويت والعالم العربي.
ــ الساعة ٤ بعد الظهر: مركز المصرف، مبنى الصحناوي، شارع رياض الصلح، بيروت.

٤ حزيران

● بنك فرعون وشيحا.
ــ الساعة ١١،٣٠، مركز الشركة، ساحة النجمة، بيروت.

٥ حزيران

● البنك اللبناني للتجارة.
ــ الساعة الخامسة بعد الظهر، مبنى المصرف، بيروت (عادية).

٧ حزيران

● الشركة الجديدة لبنك سوريا ولبنان.
ــ الساعة ١٠،٣٠، مركز الشركة، شارع رياض الصلح، بيروت.

● الشركة اللبنانية لإنماء السياحة والتلفريك.
ــ الساعة ١٢ ظهراً، مركز شركة بولس اخوان، جادة الافرنسيين، بيروت.

٨ حزيران

● بنك كريدي سويس (الشرق الاوسط).
ــ الساعة ١٠،٣٠، مركز الشركة، شارع عبد الحميد كرامي، باب ادريس، بيروت.

● كميكل بنك ميدل إيست.
ــ الساعة ٥ بعد الظهر، المركز الرئيسي، الرابية، المتن (عادية).

اعداد: هاني المفتي

المطار

شهد مطار بيروت من ١٥ الى ٢١ أيار تحرك ٨٤٣ طائرة تحمل ١٨٦١١ واصلا و ١٧٨٥٢ ذاهبا و ٧٦٩٩ ترانزيت. وكانت الحركه بمعدل ٥ طائرات في الساعة وبلغت نسبة زيادة الطائرات ١١ في المئة ونسبة وصول الركاب ١٨ في المئة وذهابهم ١٥ في المئة.

حركة المطار ١٥ ــ ٢١ أيار ٧٤

التاريخ	حركة الطائرات	حركة الركاب: وصول	ذهاب	ترانزيت
١٥	١١٤	٢٩٠٨	٢٤٤٦	١١٩١
١٦	١١٨	٢٨٠٤	٢٤٤٦	٩٢١
١٧	١٢١	٢٨٣٣	٢٢٠٩	١٠١٣
١٨	١١٥	٢٣٠٦	٢٤٦٨	١٤٧٥
١٩	١٠٩	٢٥٩٧	٢٤٣١	١٠٥٦
٢٠	١٢٤	٢٨٥٥	٢٤٣١	١٠٤٦
٢١	١٢٢	٢٤٠٩	٢٣٢١	٩٩٧
المجموع	٨٤٣	١٨٦١١	١٧٨٥٢	٧٦٩٩

١٥ ــ ٢١ أيــار ٧٣

التاريخ	حركة الطائرات	حركة الركاب: وصول	ذهاب	ترانزيت
١٥	١٠٢	١٣٥٥	١٧١٨	١٠٦٠
١٦	١١١	١٥٥٦	١٧٠٨	١٢٢٨
١٧	١٠١	١٥٢٤	١٢٥٧	١٣٣٦
١٨	١٠٠	١٣٦٤	١٧٥٣	٩١٢
١٩	١٢٠	١٤٧٨	١٦٥١	١٧٩٧
٢٠	١٠٣	١٥٠٢	١٦٢٦	١٦٢٣
٢١	١٠٧	١٥٥٥	١٤٨٥	١٢٦٠
المجموع	٧٤٤	١٠٣٣٤	١١٣٠٨	٩٧١٥

المرفأ

مرفأ بيروت يمتد حاليا من شاطىء ضبيه حتى الروشة. هكذا يخيل الى الذي يشاهد الشاطىء من سفوح الجبال القريبة نهارا أو ليلا فيخال هذا الحشر من البواخر والسفن والمراكب كأنه يؤلف جزيرة ... ليس المنظر رومانطيقيا كما نعهده، أنما هو عناوين لمأساة مرفأ بيروت التي تكبر يوما بعد يوم وتهدد بكارثة، أن لم تكن قد وقعت فعلا.

فمنذ أول السنة والمعنيون بشؤون الملاحة والتجارة ينذرون بالكارثة، والمسؤولون يتهمونهم «بالتهويش». ويعلنون أن المرفأ بألف خير ... وقد صح توقع الفريق الاول، وتعنت الفريق الثاني.

وقد راوح عدد البواخر خلال الاسبوع الماضي بين ١٢٩ و١٤٢ باخرة، وهو عدد لم يعرفه المرفأ من قبل وحده عدد البواخر التي هي من دون شغل والتي خارج المرفأ والمسجلة، فاق عدد مجموع البواخر اليومي منذ أول السنة حتى أول أيار. فقد كان بين ٢٢ و٢٩ أيار على التوالي، ٩٥ و٩٨ و٩٩ و١٠٥، و١٠٠ و١٠١ و٩٩ و٩٩ باخرة.

والبضائع خارج المرفأ راوحت بين ٥٠ و٦٦ الف طن، وفي البواخر المسجلة بين ٢٨ و٤٣ ألف طن وفي البواخر التي هي من دون شغل بين ٨ آلاف و١٢ الف طن.

أما البضائع المسحوبة من العنابر والارصفة فراوح حجمها بين ٦ و٨ آلاف طن باستثناء يومي الخميس والاحد، وهما يوما عطلة.

كارثة تزداد خطورة ١٤٢ باخرة خارج الاحواض!

حركة البواخر والبضائع في مرفأ بيروت بين ٢٢ و٢٩ أيار ١٩٧٤

التاريخ / عدد البواخر	الاربعاء ٢٢ ايار	الخميس ٢٣ ايار	الجمعة ٢٤ ايار	السبت ٢٥ ايار	الاحد ٢٦ ايار	الاثنين ٢٧ ايار	الثلثاء ٢٨ ايار	الاربعاء ٢٩ ايار
داخل المرفأ	٢٢	٢٠	٢٠	٢٣	٢٣	٢٢	٢٣	٢١
من دون شغل	١٦	١٨	١٥	١٥	١٦	١٦	١٧	١٥
خارج المرفأ	٤٨	٥٠	٥٤	٥٨	٥١	٥٢	٥٤	٥٧
مسجلة	٣١	٣٠	٣٠	٣٣	٣٣	٣٣	٢٨	٢٧
مسافرة	٦	٧	٦	٥	٦	٧	٩	٣
منتظرة	٣	٧	٨	٢	٦	٦	٩	٨
راجعة	٢	١	١	ـ	١	٥	٢	ـ
للتسجيل	١	٤	٣	١	١	ـ	ـ	٢
المجموع	١٢٩	١٣٧	١٣٧	١٣٦	١٣٧	١٤١	١٤٢	١٣٣
البضائع خارج المرفأ (بالطن)	٦١٦٢٥٠	٦٢١٠٢	٦٠١٠٩	٥٨٧٦٤	٥٠٥٦٠	٦١٦٤٢	٦٦٠٥١	٥٩٩٨٠
فيالبواخر المسجلة	٣٤٦٢٨	٣٠٥٩٤	٣٣٤٠٣	٤٣٠٥٢	٤١٦٥٢	٤٢٥٨٨	٢٨٩٩٢	٢٩١٥٥
في البواخر التي من دون شغل	٨٠٩٢	١٢٨٣١	١٠٤٩٠	١٠٨٥٠	١٢٤٨٤	١٠٧٨٤	٨٨٦٠	٧٦٠١
المسحوبة من العنابر والارصفة	٨٧٥٠	ـ	٨٧٤١	٧٢٧١	ـ	٦٥٥٣	؟	؟

غرس ٢٧٠٠ شجرة في معرض "بيئة المستقبل"

الاميركيون في المغاطس وأمام المغاسل:

هل رأيتم اين تهدر مياه العالم؟

اجتذب المعرض الدولي للبيئة ، التي افتتحه الرئيس نيكسون الشهر الماضي ، نحو ٢٠ ألف شخص من المهتمين «ببيئة المستقبل» وهو الشعار الذي اعطي لهذا المعرض الذي أقيم فوق جزيرتين غرست فيهما ٢٧٠٠ شجرة صغيرة عكست دورها في ضمان سلامة البيئة .

تبلغ مساحة المعرض ٣٠ هكتارا وهو من تسعة أجنحة تمثل تسعة بلدان ، والهدف منه تبسيط فهم مشكلات البيئة والحلول المقترحة لها . وقد بلغت أكلافه ٧٨،٥٠٠،٠٠٠ دولار .

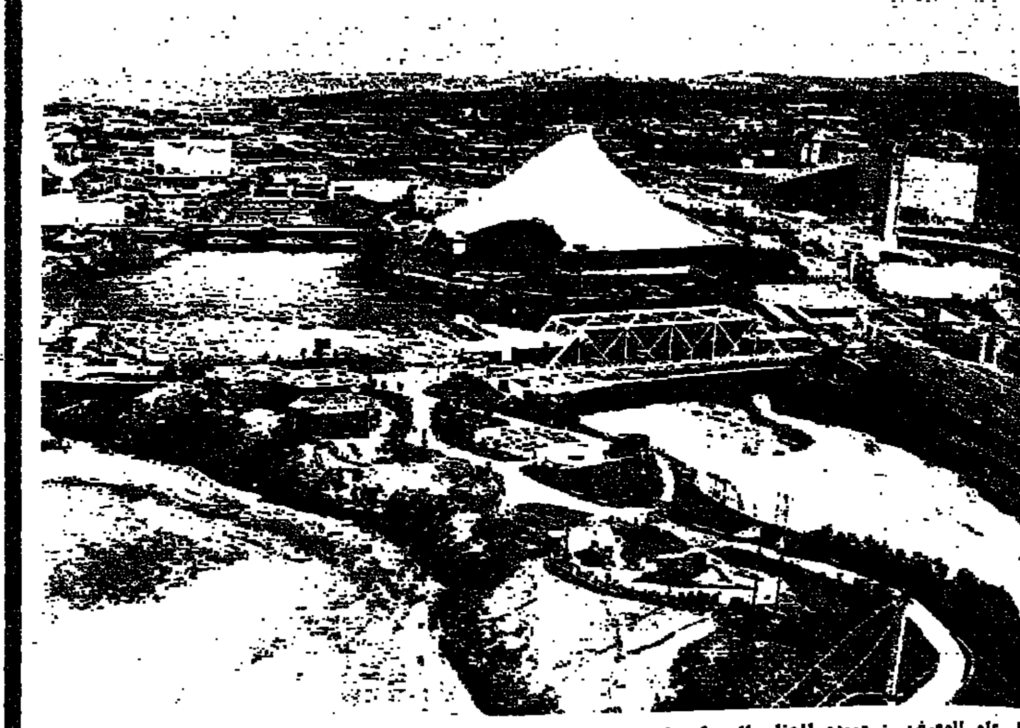
والملفت أن أنواعا من الكائنات الحية التي في طريق الانقراض، كالحيتان مثلا ، عرضت بطريقة تبعث على التأمل والتفكير في مستقبل هذه الكائنات وما يمكن أن يكون اذا هي انقرضت فعلا، ويمكن زائر المعرض أن يشاهد كل ما فيه بواسطة مصعد هوائي من أحدث ما صمم الى الان .

وأحد أهم الاجنحة هو جناح الولايات المتحدة (١٩٥ ألف م.م.) الذي صممت في وسطه بركة ذات نوافير ماء هي عبارة عن مغاطس ومغاسل عتيقة تعكس الاسراف الكبير في استعمال المياه. اضافة الى ذلك ، هناك تمثال يظهر كيف تمكن اعادة القيمة الى كل الاشياء التي كانت اعتبرت غير نافعة .

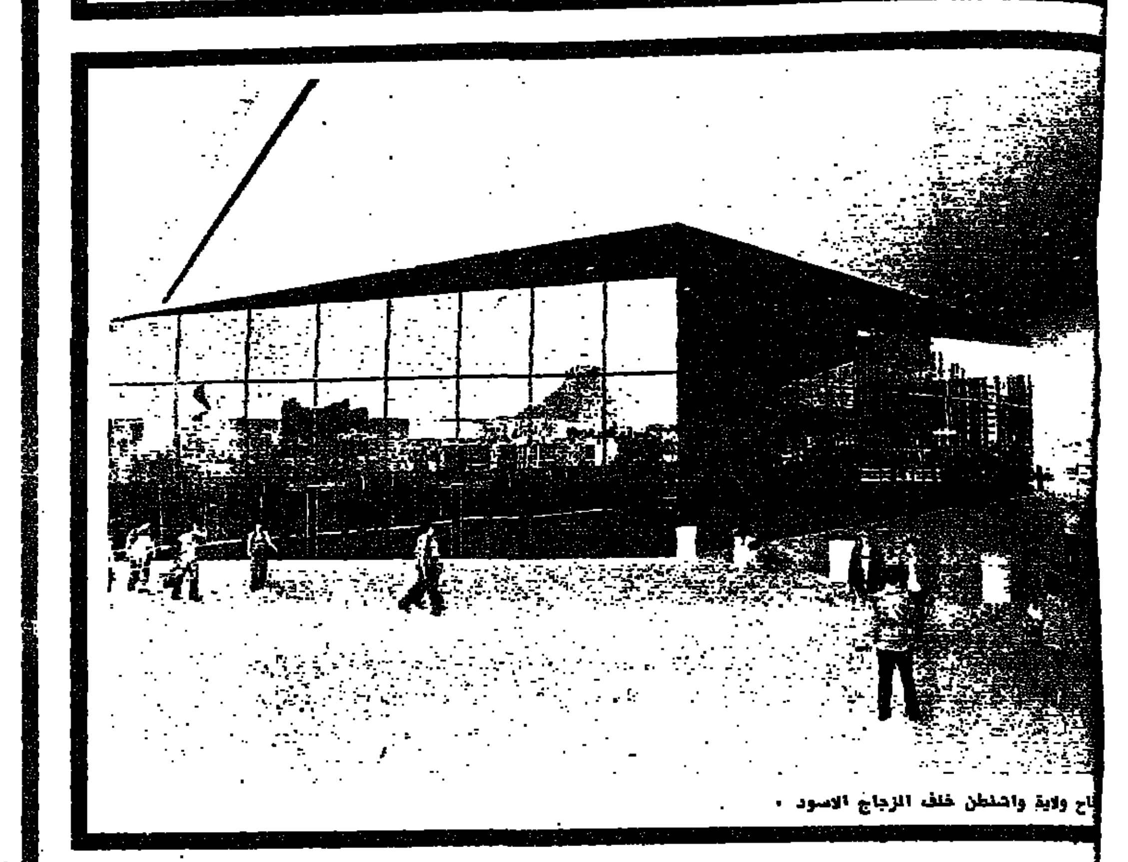
أما الجناح السوفياتي (٥٢ الف م.م.) فقد تمثل في نماذج مصغرة لمدن سوفياتية تظهر فيها الاساليب الجديدة المختصة بضمان سلامة البيئة .

اضافة الى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، تشترك في المعرض كل من : أوستراليا وكندا والمانيا الغربية وايران واليابان والصين الوطنية وكوريا والفيليبين .

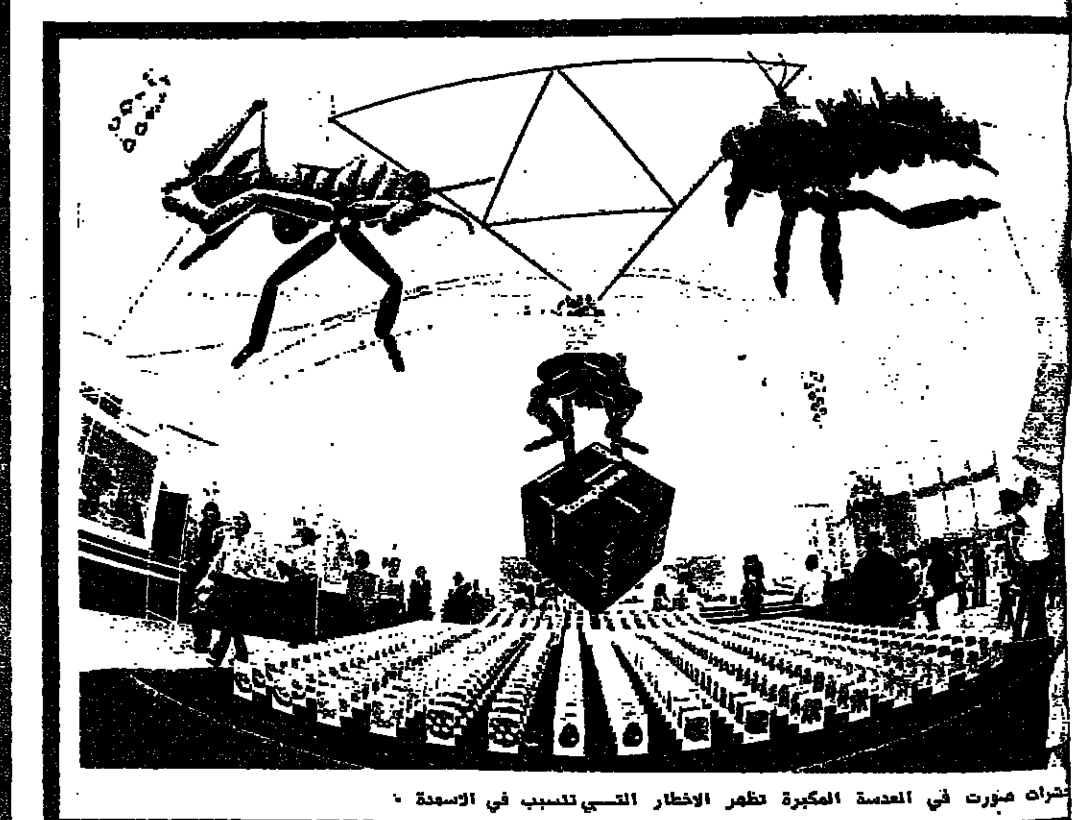
(الموضوع المصور من « سيغما »)



منظر عام للمعرض ، ويبدو الجناح الاميركي في الوسط في شكل خيمة كبيرة .



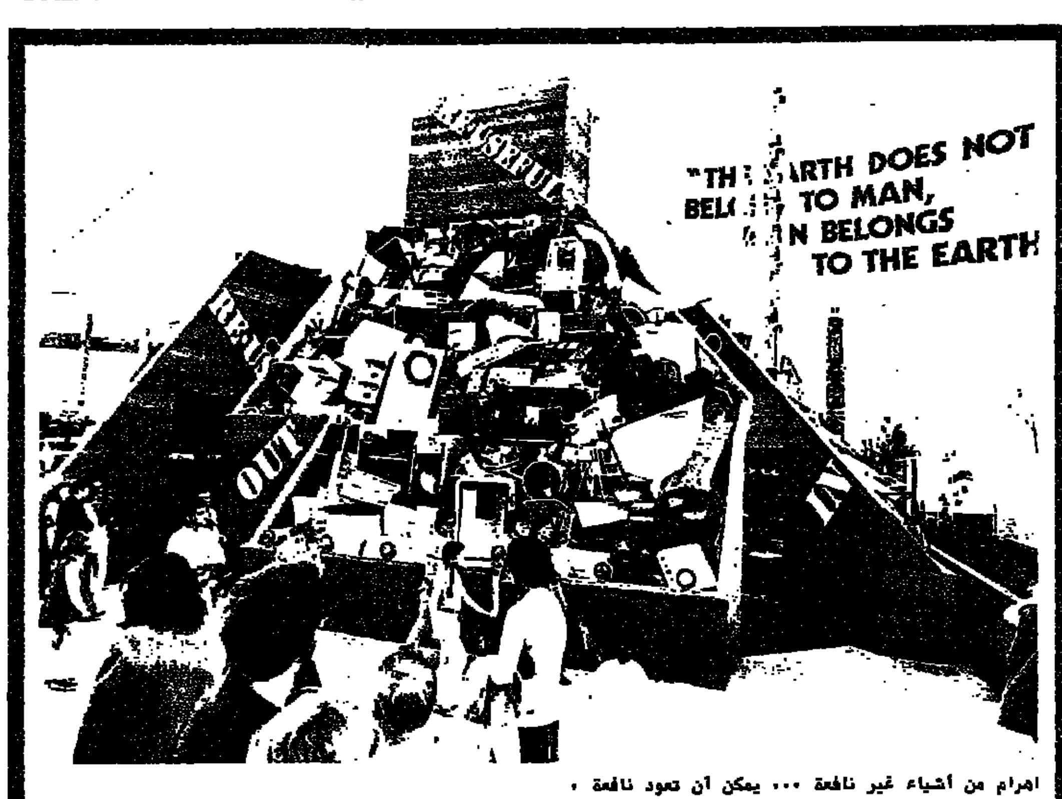
جناح ولاية واشنطن خلف الزجاج الاسود .



حشرات صورت في العدسة المكبرة تظهر الاخطار التي تتسبب في الاسمدة .



زوار على الارض وآخرون في المصعد الهوائي .



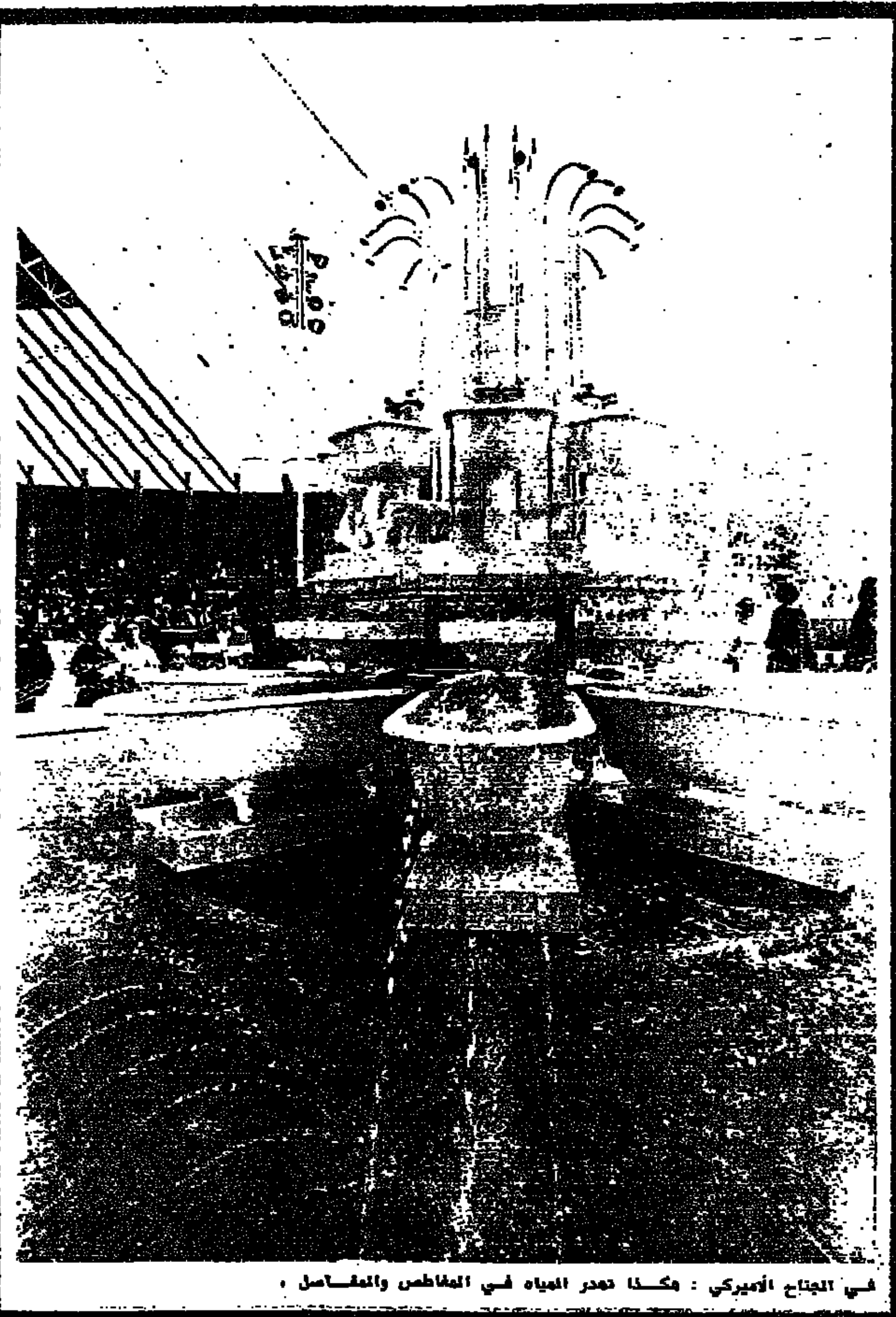
اهرام من أشياء غير نافعة ... يمكن أن تعود نافعة .



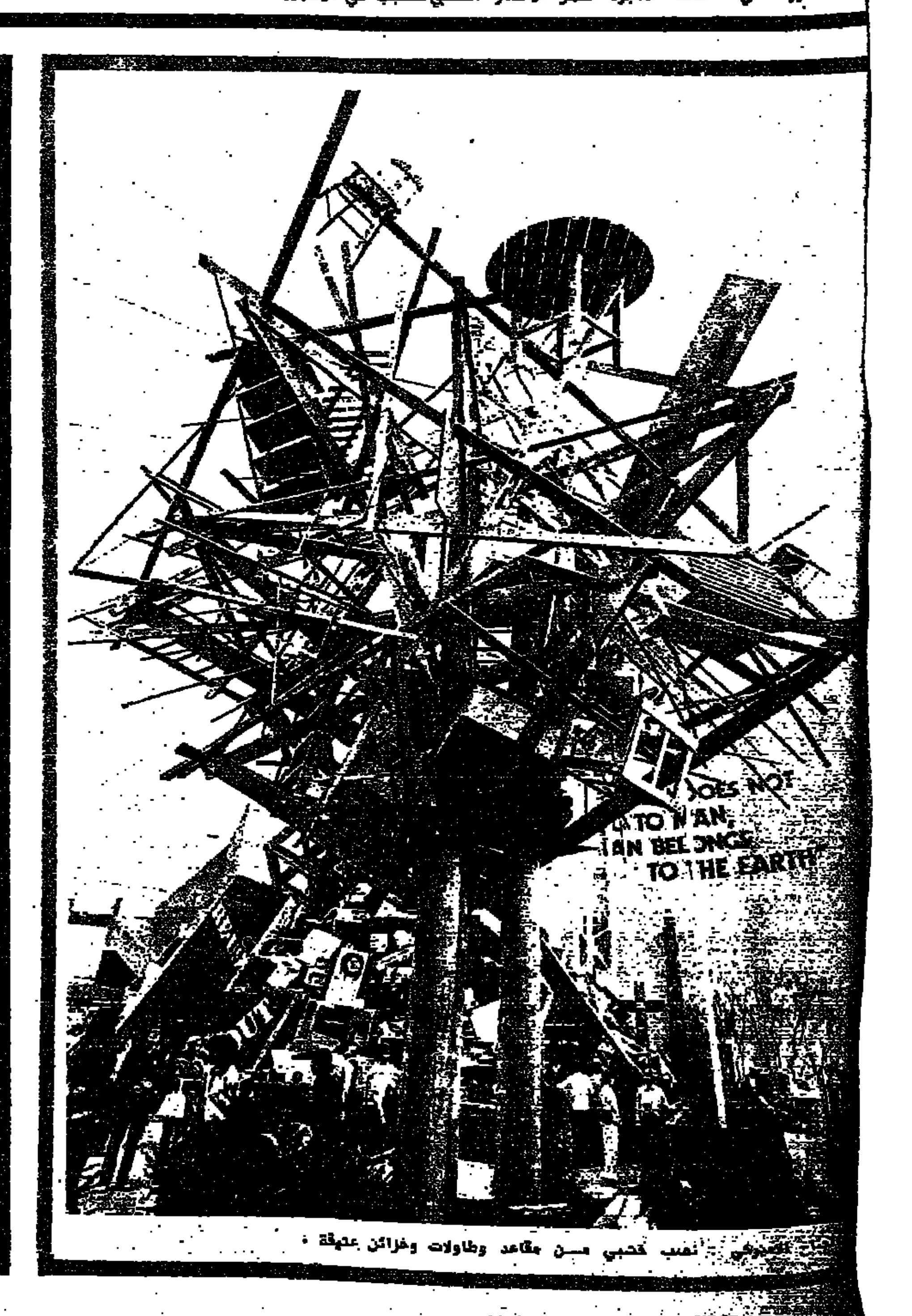
في الجناح الكندي : الآباء والاولاد ينقبون في الوحل عما يمكن أن يكون ذهبا .



في أحد الاجنحة.. حطاب يقطع أشجار الامازون ليحرم الانسان الاوكسيجين .



في الجناح الأميركي : هكذا تهدر المياه في المغاطس والمغاسل .



... نصب خشبي من مقاعد وطاولات وخزائن عتيقة .

هكذا من الأصل

[illegible] خطة التنمية السداسية في لبنان

لبنان بلد صغير يقع على الشاطىء الشرقي للبحر الابيض المتوسط يبلغ عدد سكانه ٢:٦ مليون نسمة حسب احصاءات عام ١٩٦٩٠ ويعد من اسرع الدول نمواً في المنطقة حيث بلغت نسبة الزيادة المئوية للناتج القومي فيه نحو ٦:٩ في المئة للفترة ما بين ١٩٥٧ – ١٩٦٥ عدا عام ١٩٦٧ حيث هبط هذا المعدل بسبب الحرب العربية الاسرائيلية وما سببته من أزمات٠ وتعادل هذه الزيادة زيادة مئوية في الاسعار الثابتة تبلغ ٣:٤ في المئة للشخص الواحد (١) وعلى رغم هذا النمو السريع، فان الاقتصاد اللبناني يعاني اختلالا في توازنه بسبب سيطرة قطاع التجارة والخدمات على الناتج القومي مع تأخر قطاعي الزراعة والصناعة٠ وشجّع هذا التحول نحو الخدمات مناخ لبنان الجيد الذي يجتذب اليه السياح والمصطافين، وقلة موارده الطبيعية إضافة الى بعض العوامل السياسية التي اجتذبت اليه العديد من رؤوس الأموال العربية وجعلت منه مركزاً مالياً مهماً٠

وإضافة الى اللاتوازن الهيكلي، فان لبنان يعاني ايضا بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، اهمها البطالة والتفاوت الكبير في توزيع الدخل والعجز الدائم في الميزان التجاري٠ ونظراً الى تحسس الحكومة هذه المشاكل، فقد عمدت الى انشاء وزارة التصميم عام ١٩٥٤ بهدف تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي في لبنان عن طريق التعاون مع القطاع الخاص بطريقة تكفل صرف اموال الدولة في احسن الحالات٠ وقد وضعت هذه الوزارة اول خطة لها لاعوام ١٩٥٨ – ١٩٦٢ ثم الخطة الثانية لاعوام ١٩٦٤ – ١٩٦٨ وشملت الخطتان عرضاً لمشاريع حكومية عدة٠ اما الخطة الثالثة التي تعرف بخطة الست سنوات ١٩٧٢ – ١٩٧٧، فقد وضعت عام ١٩٧٢ وهي ذات طابع دليلي indicative، نظراً الى طبيعة الاقتصاد اللبناني، وقد حدّدت لها خمسة أهداف هي:

١ – الحصول على اعلى درجة ممكنة من نمو الناتج القومي المحلي٠ وقد حددت الخطة كهدف لها الوصول الى درجة تبلغ ٧ في المئة سنوياً بالاسعار الثابتة للدخل القومي المحلي مما يكفل زيادة تبلغ ٢:٤ في المئة للشخص الواحد٠

٢ – الحصول على توازن اكبر بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك عن طريق تنمية الزراعة والصناعة٠

٣ – زيادة فرص العمل٠

٤ – تضييق العجز في الميزان التجاري٠

٥ – الاقلال من الفوارق في مستوى الدخل للافراد والمناطق٠ (٢)

وترمي هذه الدراسة الى تقييم الخطة الثانية، وذلك من خلال دراسة اهدافها مع الاخذ في الاعتبار طبيعة الاقتصاد اللبناني والتغييرات التي استهدفتها الخطة٠ وسيستعمل النموذج الاقتصادي الذي صممه الاستاذ محمد دياب (١٩٧٠) لتحليل تأثير النمو في الاقتصاد اللبناني على ميزان المدفوعات (٣)٠ وقد اعتمدت هذه الدراسة الوثائق المتعلقة بالخطة والتقديرات التي وضعتها وزارة التصميم العام للاقتصاد اللبناني (٤)٠

المعلومات المتوافرة عن الخطة
(Macroeconomic projections)

لتحقيق زيادة ٧ في المئة سنويا في الناتج القومي تفترض الخطة الزيادة الآتية في نمو القطاعات المختلفة:

٤ – ٥ في المئة سنوياً في قطاع الزراعة٠

٩ – ١٠ في المئة سنوياً في قطاع الصناعة٠

٦ – ٧ في المئة سنوياً في قطاع المواصلات والخدمات٠

وتفترض ايضا زيادة في الصادرات تبلغ ما يأتي:

٥ – ٦ في المئة سنويا للمنتوجات الزراعية٠

١١ – ١٢ في المئة سنوياً للمنتوجات الصناعية٠

٤ – ٥ في المئة سنوياً في المواصلات والخدمات٠

هذا اضافة الى زيادة مفترضة في عدد السياح تراوح بين ١٢ و١٥ في المئة سنوياً (٥)

اما تنفيذ الخطة فيتطلب استثمار ما قيمته ٧ مليارات و٢٠٠ مليون ليرة لبنانية، يقدم منها القطاع الخاص ٥ مليارات و٤٦٠ مليون ليرة لبنانية، بينما يقدّم القطاع العام ما بقي اي نحو مليار و٧٤٠ مليون ل٠ل٠ اما حصة القطاع العام فستساهم الموازنة العادية بمليار و٢٥٠ مليون ل٠ل٠ بينما تساهم الاجهزة الحكومية الأخرى بما بقي اي بـ٤٩٠ مليون ل٠ل٠ وستستمد ما قيمته ٨٩٠ مليون ل٠ل٠ من حصة الموازنة العامة من المدّخرات الحكومية، بينما يستمد الباقي وقيمته ٣٦٠ مليون ل٠ل٠ من القروض الداخلية والخارجية٠ اما حصة الاجهزة الحكومية المستقلة والتي تبلغ ٤٩٠ مليون ل٠ل، فستستمد من المصادر الآتية:

١٨٠ مليون ل٠ل٠ من مصلحة الطاقة والكهرباء٠

١٣٤ مليون ل٠ل٠ من مصلحة المواصلات والتلفون٠

١٥٥ مليون ل٠ل٠ من مصلحة البلديات٠

١٠ ملايين ل٠ل٠ من مصلحة مياه بيروت٠

١١ مليون ل٠ل٠ من مؤسسات أخرى٠

ولا يتطلب تمويل هذه الخطة اجراء اي تغيير في الهيكل الضريبي الحالي او فرض اية ضرائب جديدة، على رغم ان بعض الرسوم البسيطة قد تغيرت بسبب الخطة، ولكنها تفترض ان النفقات الحكومية سترتفع بمعدل ٧ في المئة سنوياً٠

من جهة أخرى تؤكد الخطة ان واردات الحكومة ستزيد بنسبة ٩:٥ في المئة سنوياً مما يكفل تغطية نفقاتها٠ ويفترض في الاجهزة الحكومية المستقلة ان تتولى تمويل مشاريعها الاستثمارية بنفسها، كذلك بالنسبة الى القطاع الخاص٠

ان اختيار الخطة لمعدل نمو سنوي يبلغ ٧ في المئة بالاسعار الثابتة قد تم على اساس انجازات الاقتصاد اللبناني في خلال الاعوام ١٩٦٤ – ١٩٦٩ حيث بلغ معدّل النمو الفعلي ٧ في المئة تقريباً بالاسعار الجارية٠ وعلى رغم ان الاسعار قد ارتفعت بنسبة ٢:٣ في المئة في خلال هذه السنوات، وعلى رغم ان الناتج القومي قد هبط في عام ١٩٦٧ نتيجة حرب حزيران، الا ان اعتماد معدل نمو يبلغ ٧ في المئة يمثل مقدرة الاقتصاد اللبناني على النمو٠

وتتوقع الخطة تحقيق درجة عالية من النمو لقطاعات الزراعة والصناعة والخدمات٠ اما درجة النمو المتوقعة لقطاع الزراعة فتبلغ ٤ – ٥ في المئة، وتلك المتوقعة للصناعة تبلغ ٩ – ١٠ في المئة٠ وجدير بالذكر ان قطاعي الزراعة والصناعة قد حققا نمواً بلغ ٥:٢ في المئة و٨ في المئة على التوالي في خلال الفترة ما بين ١٩٦٤ و١٩٦٩٠ اما قطاع الخدمات فقد رجحت الخطة نموه بنحو ٦ في المئة سنوياً، بينما بلغ معدّل نموه ٨ في المئة سنوياً في خلال الفترة ما بين ١٩٦٤ – ١٩٦٩٠ ويلاحظ ان معدّلات النمو لسنوات الخطة قد احتسبت بالاسعار الثابتة، بينما معدّلات ١٩٦٤ – ١٩٦٩ هي الاسعار الجارية٠ وهذا يعني ان معدلات ١٩٦٤ – ١٩٦٩ هي في الحقيقة اقل مما يظهر نظراً الى ارتفاع الاسعار في خلال تلك المدة، وهذه النقطة هي ذات اهمية خاصة في ما يتعلق بالزراعة التي لم تسجل اي نمو في تلك الفترة (٦)٠

ولا تشمل الخطة اية معلومات تتعلق بموارد البلاد وطرق استخدامها في اي من السنوات الست، ولا تحوي اية تقديرات لنمو مختلف اجزاء ميزان المدفوعات او التجارة الخارجية، بل تكتفي بالاشارة الى معدلات النمو المرتقبة في مختلف القطاعات التي تكفل زيادة في الانتاج القومي تبلغ ٧ في المئة سنوياً، كذلك لا تشمل تقديرات للدخل القومي في اي من سنوات الخطة المبدئية او الوسيطة او النهائية، إضافة الى ذلك فهي لا تحوي تقديرات لمصادر التمويل في القطاع الخاص على رغم ان هذه التقديرات متوافرة عن القطاع العام٠ وهي تفترض ان حجم التوفير القومي إضافة الى الحوافز الحكومية، تكفل قيام القطاع الخاص بالمشاريع المتعلقة به حسب الخطة٠ وعلى رغم ان الخطة تشير الى توزيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة، فانها لا تأخذ في الاعتبار التوزيع القطاعي للاستثمار الخاص٠

التناسق الداخلي للخطة

تعتبر الخطة متناسقة اذا ما تعادلت الموارد المتوافرة لها بما يتم استعماله منها٠ وهذا يعني ان على الموارد التي تتألف من الناتج القومي المحلي والواردات ان تكون مطابقة للطلب على هذه الموارد وهي مجموع الطلب بواسطة الاستهلاك المحلي للقطاع الخاص، والاستثمار المحلي الاجمالي والمصاريف الحكومية إضافة الى مجمل الصادرات٠ ويظهر الجدول «٣» ان خطة التنمية اللبنانية متناسقة داخلياً من هذه الناحية، ولكن على رغم هذا التناسق فهي تفتقر الى التقديرات الواقعية لبعض المتغيرات٠ ومن هذه المتغيرات التي تظهر في الجدول ٣ هناك عاملان مهمان هما: الاستثمار المحلي الاجمالي، ومجموع الواردات٠

اولا: الاستثمار المحلي الاجمالي:

طبقاً لنموذج الامم المتحدة الذي صممّه الاستاذ دياب عام ١٩٧٠ فان قيمة رأس المال المحلي الاجمالي ترتبط بالدخل القومي المحلي تبعا للصيغة الآتية:

حيث

وحيث ترمز P الى نسبة نمو الناتج القومي المحلي، و Z الى حصة الاستهلاك للناتج القومي المحلي الذي تقدّره احصاءات الدخل القومي بنحو ٦ في المئة، و الى المعامل الحدّي لمعامل رأس المال/الانتاج (قدّر بنحو ٢:٧ لسنوات ٦٤ – ٦٧٠)

اذا ما طبقنا المعادلة الواردة اعلاه للخطة اللبنانية مستعملين P =٪٧ و Z =٠:٠٦ نتوصل الى نسبة تبلغ ٠:١٧٨، تقيس نسبة تكوين رأس المال المحلي الاجمالي الى الانتاج المحلي، وهذا يشير الى ان معامل رأس المال الصافي/الانتاج K يبلغ ١:٧٩، وهو معدل مخفوض جداً بالنسبة الى المعدل السابق الذي بلغ ٢:٦ وبالنسبة الى التقدير الذي جاء في الخطة وهو يراوح بين ٢:٦ و٣:٠٠ (٧) واذا ما اعتمدنا القيمة الدنيا للمعامل K الذي تقدّره الخطة وهي ٢:٦ فاننا نحصل على معامل I يبلغ ٠:٢٣١، وبهذا يصبح رأس المال المحلي الاجمالي ٩ مليارات و٤٣٩ مليون ليرة لبنانية بدلا من ٧ مليارات و١١٠ ملايين ل٠ل الذي تنص عليه الخطة٠ وهذا الفارق الذي يبلغ ملياراً و٤٢٩ مليون ل٠ل من مجموع رأس المال المطلوب يعطي معدلا للنمو يقل بنسبة ٢٣ في المئة عن المعدل الذي تنص عليه الخطة، وبالتالي فان معدل النمو يصبح ٥:٤ في المئة فقط سنوياً٠

ثانياً: مجموع الواردات

تقسم الواردات ثلاثة اقسام: واردات استثمارية ووسيطة واستهلاكية٠ ويكون ذلك طبقاً للصيغة الآتية:

حيث ترمز الى الاستثمار المحلي الاجمالي والى الاستهلاك المحلي الخاص للمواطنين والسياح بالتوالي٠ اما العوامل الثابتة Parameters في هذه الصيغة فهي= mi. mr. mc

وفي ضوء الانجاز التاريخي للاقتصاد اللبناني وتوقعات خطة التنمية، تظهر هذه الدراسة ان مجموع الواردات قد خفض الى حد كبير، فطبقاً للتقديرات الاجمالية يكون العامل الثابت للواردات الاستثمارية ٠:٢٢٥ عام ١٩٧٢ ويزيد تدريجاً الى ٠:٢٥٠ بسبب الاتجاه نحو التصنيع٠ (٨) ولكن بالنسبة الى الواردات الوسيطة لم تعط الخطة مجالا لاخذ زيادة الانتاج الصناعي في الحسبان، بل انها اعتمدت عاملا ثابتا (CONSTANT PARAMETER) عوضا عن ذلك، وقد بنيت تقديراتنا على انه بسبب عدم توافر المواد الاولية فان تزايد الانتاج الصناعي سيصاحبه نمو متواز في الواردات الوسيطة٠

اما استيراد المصنوعات الاستهلاكية فتقدرها الخطة حسب عامل ثابت متناقص، نتيجة التوسع المتوقع للصناعات الوطنية في السوق المحلية، وتجيء هذه التقديرات على رغم ان نسبة زيادة الواردات تفوق نسبة زيادة الانتاج الصناعي٠ وتعتمد الخطة عاملا ثابتا اقل بكثير من العامل الملاحظ تاريخيا والذي يبلغ ٠:١٢، على رغم انها لم تتخذ اي اجراء من شأنه ان يحد من كمية المستوردات٠ (٩) وعلى هذا الاساس فقد قمنا باعتماد المعامل التاريخي وهو ٠:١٦ كأساس في عام ١٩٧٢ مع تناقص تدريجي نسبي حسب تقديرات الخطة٠ وترى تقديرات المستوردات في الجدول الرقم ٤ الذي يبلغ به فارق قيمته ٣ مليارات و٩٧٤ مليون ليرة لبنانية بين مجموع الواردات الحقيقي الذي يبلغ ١٧ ملياراً و٥٤٦ مليون ليرة لبنانية وبين تقديرات الخطة لقيمة الواردات٠ (١٠)

ميزان المدفوعات اللبناني

يعتمد لبنان اعتماداً كبيراً على العالم الخارجي بحيث تبلغ مجموع وارداته ٤٠ في المئة من الناتج القومي المحلي، ولا تغطي الصادرات سوى جزء صغير من مجموع الواردات مما يوكّد عجزاً تجارياً يبلغ نحو ١٣ في المئة من الناتج القومي المحلي٠ ويغطى هذا العجز عن طريق تدفق الرساميل الاجنبية الى لبنان، وبتقديمه الخدمات السياحية والمالية والتجارية٠ ان تغطية الخدمات والصادرات اللامرئية للعجز التجاري يظهر بوضوح دقة وضع الاقتصاد اللبناني حيث ان الخدمات ترتكز الى حد كبير على العوامل السياسية في البلد والمنطقة باجمعها على حد سواء٠

ويظهر الجدول ٥ تقديرات تطور ميزان التجارة والخدمات، خلال سنوات الخطة، وذلك بعد تعديل ارقام المستوردات٠ وجدير بالملاحظة ان الخطة لم تقوّم الدخل الصافي من الخارج، او العجز الصافي (او الفائض) في ميزان التجارة والمدفوعات، بل اعتبرت ان الدخل الصافي من الخارج سينمو بمقدار خمسة في المئة سنوياً٠ (١١) ويظهر الجدول نقطتين مهمتين:

الاولى: ان ميزان التجارة والخدمات سيستمر في اعتماده على الاحوال المناسبة التي تعم المنطقة منذ العقد السابق، هذه الاحوال التي ساعدت على وضع لبنان في مركز حيوي بالنسبة الى تقديم الخدمات٠ ومن المنتظر ان يبقى تصدير الخدمات من انجح الوسائل لتغطية العجز في الميزان التجاري٠

تحسن ميزان المدفوعات مستحيل مالم تتحسن الاحوال السياسية في المنطقة

ولكن هنالك بعض الدلائل التي تشير الى ان هذه الاحوال المناسبة من الممكن ان لا تدوم طويلا: (١٢) خصوصاً ان بعض الدول العربية كسوريا والعراق يدخل الكثير من التحسينات على وسائل تقديم الخدمات كتوسيع المرافىء والاعتناء بالترانزيت، بينما تتجه دول الخليج اكثر فاكثر نحو استثمار اموالها في منطقة الخليج نفسها٠

الثانية: من الصعب ان تحقق الخطة هدفها في سد العجز في ميزان التجارة والخدمات من دون حدوث مزيد من التنمية في المنطقة ككل٠ والحقيقة هي انه اذا افترضت ان الاتجاه السابق سيستمر، فانه من المحتمل ان يزيد ذلك العجز باطراد ولا تحوي الخطة اية محاولة جدية من قبل الحكومة لتغطية العجز اما عن طريق السياسة المالية او الضريبية٠

اللاتوازن القطاعي

يتطلب الاستقرار والازدهار الاقتصادي بعض التوازن في مختلف القطاعات مما يكفل للاقتصاد قوة الصمود في وجه الازمات الاقتصادية والسياسية، وبسبب هيمنة قطاعي التجارة والخدمات على القطاعات الاخرى، فان الاقتصاد اللبناني يتأثر بشدة من التغيرات التي تحدث في المنطقة، ومما يبرهن على ذلك النكسة القوية التي اصابته في اعقاب حرب ١٩٦٧٠

ويظهر الجدول ٦ تقديرات لحصص القطاعات المختلفة من الانتاج القومي المحلي في السنة النهائية للخطة، اي سنة ١٩٧٧ مقارنة بعام ١٩٦٩٠ ومن الواضح ان قطاع الخدمات سيبقى مهيمنا على القطاعات الاخرى في تلك السنة، على رغم ان نمو القطاع الصناعي مقدر بنحو ١٠ في المئة٠ اما القطاع الزراعي فسيشهد انحداراً بسيطاً في حصته٠ وهذا ما يدفعنا الى التساؤل عما فعلته الحكومة من اجل تحسين التوازن بين القطاعات٠ ولقد حاولت الخطة ان تصحح ذلك اللاتوازن باقتطاع نصيب اكبر من الاستثمارات المتوافرة للزراعة، وبتشجيع الصناعة باقامة وزارة لها وانشاء بنك التنمية (١٣)٠ لكن كل هذه الاجراءات لم تكفل حصول التوازن بين القطاعات٠

ان الحصول على التوازن القطاعي هو هدف مهم من اهداف الخطة، الا انه صعب التحقيق، وذلك لعدم توافر المواد الاولية وهذا ما يعوق التقدم الزراعي والصناعي إضافة الى ذلك: فان ٧٠٠٠٠ هكتار من مجموع الاراضي الزراعية التي تبلغ ٢٣٠٠٠٠ هكتار لا تزال تستعمل في شكل منازل ومنافع قديمة مما يجعل مساحة الارض المزروعة للشخص الواحد تبلغ ثلث ما للشخص الواحد في اوروبا (١٤)٠

ومن ناحية أخرى، فان النمو الصناعي محدود بعض الشيء بسبب حجم السوق وخلوها من المواد الاولية، اضافة الى ضعف الرياد (Entrepreneurship) وندرة العمال المهرة، مما يجعل كلفة التصنيع مرتفعة نوعا ما٠

فرص العمل

لقد كانت زيادة فرص العمل احد اهم الاهداف التي وضعتها الخطة، ولكن وثيقة الخطة لا تحوي أية تقديرات او تنبؤات عن وضع القوى العاملة في لبنان، ولايجاد تأثير مشروع الخطة على القوى العاملة في السنة النهائية علينا ان نرى ما هي القيمة المضافة للعامل الواحد ثم نقسمها على الناتج الاجمالي المحلي٠ وقد اعتمدت هذه الدراسة نسبة الزيادة الانتاجية طبقاً لتقديرات العمالة لعامي ١٩٥٩ – ١٩٦٨، (١٥) وقد حددت عدد القوى العاملة في ١٩٧٠ بـ٥٣٨٤١٠ عمال٠ ولكي نحصل على القيمة المضافة للعامل الواحد قسم عدد العمال للعام ١٩٧٠ على الناتج المحلي القومي للعام نفسه٠ ومن خلال القيمة المضافة للعامل وتقديرنا لنسبة نمو الانتاجية احتسبت القيمة المضافة للعامل عام ١٩٧٧ ثم قدرت قيمة العمالة الاجمالية بقسمة القيمة المضافة للعامل عام ١٩٧٧ على الناتج الاجمالي المحلي لذلك العام٠

ويظهر جدول ٧ انه من المتوقع ان يرتفع عدد العمال من ٥٣٨٤١٠ عام ١٩٧٠ الى ٧٢٣٥٥٠ عاملا عام ١٩٧٧٠ ويصعب تحديد عدد العاطلين عن العمل في السنة النهائية للخطة بسبب عدم وجود الاحصاءات الكافية، ولكن يمكننا تقدير فرص العمل للسكان بواسطة عملية بسيطة وهي قياس ومقارنة نسبة العاملين الى مجموع عدد السكان في سن العمل في اول الخطة ونهايتها٠ وتعطي الاحصاءات المتوافرة بعض المعلومات عن توزيع السكان من عمر سنة الى ٦٥ سنة حسب المناطق (١٦)٠ وتفيد ان عدد السكان في سن العمل من عمر ١٥ الى ٦٥ سنة قد بلغ ١٠٦٣١٧٥ نسمة عام ١٩٧٠٠ وهكذا تكون نسبة العاملين الى مجموع السكان في سن العمل ٥٧٪٠ واذا ما قسمنا عدد العاملين المتوقع للسنة ١٩٧٧ اي ٧٢٣٥٥٠ بعدد السكان المتوقع في سن العمل لتلك السنة، اي ١٣٨٦٣٦٤ فاننا نحصل على نسبة تبلغ ٠:٥٢، مما يظهر بوضوح ان الخطة لن تزيد من مجالات العمل، بل على العكس من ذلك، فان نسبة العاملين الى مجموع السكان في سن العمل في السنة النهائية للخطة ستكون اقل من تلك التي في السنوات السابقة٠

توزيع الدخل

ان آخر دراسة عن توزيع الدخل في لبنان قامت بها بعثة ايرفد عام ١٩٥٩٠ ويظهر الجدولان ٨ و٩ ان هنالك فروقات كبيرة في الدخل في لبنان، وان ٤ في المئة فقط من مجموع السكان تحصل على ٣٢ في المئة من الدخل الاجمالي، بينما يعيش نحو نصف السكان في حالة فقر٠ ولكن هناك طرق عديدة تستطيع بواسطتها الحكومة ان تقلل من الفروقات في الدخل، كاحداث تغيير في المصاريف الحكومية، او في السياسة الضريبية، كذلك تستطيع الحكومة ان تفرض ضريبة تصاعدية على الدخل بحيث يدفع الاغنياء نصيباً اكبر من مجموع الضرائب٠ او ان تهتم بتنمية المناطق المتخلفة كخطوة اولى نحو توفير توزيع عادل للدخل٠

ان نظرة فاحصة على طبيعة النظام الضريبي في لبنان والتغييرات التي ادخلت عليه الى الآن، تظهر ان الحكومة اللبنانية لم تكن جادة كل الجد في شأن تعديل توزيع الدخل٠ ففي عام ١٩٥٧ مثلا (١٧) بلغت الضرائب غير المباشرة نحو ثلثي الدخل الحكومي، بينما بلغت الضرائب المباشرة الثلث فقط٠ وهذه النسبة لم تتغير حسب خطة التنمية٠ فمجموع الضرائب المباشرة التي ستجمع تبلغ ملياري ليرة لبنانية، مقارنة بدخل اجمالي للحكومة يبلغ ٥ مليارات و٥٠٠ مليون ليرة لبنانية، ستعطي نسبة تفوق الثلث بقليل٠ وهذا المثال يظهر ان الحكومة لم تكن جادة في شأن تغيير الهيكل الضريبي (١٨) بل على العكس من هذا فان الضرائب في لبنان ستستمر في كونها «تنازلية» مما سيزيد من اللاتوازن في توزيع الدخل وفي توزيع المكاسب الاقتصادية التي تنتج عن التنمية (١٩)٠ اما من جهة المصاريف الحكومية فيبدو ان الحكومة ستعير المناطق المتخلفة بعض الاهتمام، وذلك لان معظم المصاريف الحكومية ستتجه نحو الزراعة (٢٥٠ مليون ل٠ل) والري (٢٠٢ مليون ل٠ل) والثقافة والتعليم (٢٥٠ مليون ل٠ل) والصناعة (٤٦ مليون ل٠ل) والخدمات (٤٥ مليون ل٠ل)٠

الخلاصة

ان خطة التنمية السداسية في لبنان تفتقر في الاجمال الى عدم الترابط وعدم القدرة على تحقيق الاهداف المحدّدة لها، عدا هدف تحقيق نسبة للنمو الدخل القومي تبلغ ٧ في المئة٠ فالخطة التي هي دلالية في طابعها قد قللت من اهمية الاستثمار والواردات اللازمة للنمو الاقتصادي في ضوء الاعتبارات التاريخية للاقتصاد اللبناني٠ اما تحسن ميزان المدفوعات اللبناني فيبدو مستحيلا ما لم تتحسن الاحوال السياسية في المنطقة مما يزيد من اهمية اعتماد لبنان على العالم الخارجي في مجالات التجارة والتمويل والخدمات٠ وبالنسبة الى اللاتوازن القطاعي، فيبدو انه سيستمر خلال سنوات الخطة على رغم احتمال زيادة حصة الصناعة من الدخل القومي٠ اما من جهة القوى العاملة، فعلى رغم ان عدد العمال سيرتفع بسبب التوسع الاقتصادي في خلال هذه السنوات الا ان نسبة العاملين الى عدد السكان في سن العمل، وهو الرقم الذي يدل على وفرة فرص العمل، فسيهبط من ٠:٥٦ في ١٩٧٠ الى ٠:٥٢ في ١٩٧٧، مشيراً بذلك الى انخفاض في مجموع فرص العمل المتوافرة٠ كذلك ستستمر اللامساواة في الدخل الا في حال اتخاذ الحكومة بعض الخطوات الضرورية التي لم تشر اليها الخطة٠

وهكذا نرى ان الاهداف التي نصت عليها الخطة هي نظرية في مجملها ولا تسعى الحكومة جاهدة الى تحقيقها، خصوصاً ما يتعلق منها بتحسين فرص العمل وتوزيع الدخل٠ في عبارة أخرى، فان واضعي الخطة بنوا توقعاتهم لمستقبل الاقتصاد اللبناني حسب الاداء التاريخي لذلك الاقتصاد غير عابئين بمحاولة تسييره نحو دروب أخرى تزيد من استقراره ونموه وتقلل من اعتماده على العالم الخارجي٠

(١) United Nations, Studies on Selected Development Problems in Various Countries of the Middle East. (UN Publications, Sales N0 :E — 70. IV. II,1970) ,P.2.

(٢) الجمهورية اللبنانية – وزارة التصميم العام (خطة التنمية السداسية: ١٩٧٢ – ١٩٧٧) – بيروت عام (١٩٧١، ص ٣١

(٣) Studies on Selected Development..., Op. Cit., pp. 1-32.

(٤) خطة التنمية السداسية٠٠٠٠

(٥) خطة التنمية السداسية٠٠٠٠، ص ٢٤ – ٣٠)

(٦) Studies on Selected Development..., Op. Cit.,p.12.

(٧) خطة التنمية السداسية٠٠٠٠، ص ١٥

(٨) اعيد حساب الواردات الاستثمارية على أساس الاستثمار المحلي الاجمالي الذي قوّم في الجزء السابق٠

(٩) يلاحظ ان كل تقديرات الخطة معتمدة على اساس المدة ما بين ١٩٦٤ و ١٩٦٩ كأساس

(١٠) يلاحظ ان دراسة الاستاذ محمد دياب للامم المتحدة تقدر ارقاما اعلى للواردات الوسيطة والاستهلاكية٠ ص ٨ و ٩٠

(١١) تم عمل هذا التقدير في ضوء دراسة الدكتور محمد دياب للامم المتحدة (١٩٧٠)

(١٢) Studies on Selected Development, Op. Cit., p.12-13.

(١٣) خطة التنمية السداسية٠٠٠٠، ص ٥٣ – ٦٤

(١٤) يبلغ متوسط الارض المزروعة للفرد الواحد في اوروبا ٣٥ هكتاراً بالمقارنة مع ١٠ هكتارات في لبنان حيث السكان يبلغ عددهم ٢:٦ مليوناً٠

(١٥) The Republic of Lebanon, Ministry of GENERAL Planning, Employment Projections, 1968-1976, Beirut:1970, P. 18

(١٦) الجمهورية اللبنانية – وزارة التصميم العام (احصاء القوى العاملة) بيروت ١٩٧٠، ص ١٠٩

(١٧) Raja Himadeh, The Fiscal System of Lebanon, (Beirut: Khayyat's Press, 1961) ,p.23.

(١٨) خطة التنمية السداسية٠٠٠٠، ص ٢١٠

– الجمهورية اللبنانية – وزارة التصميم العام (خطة التنمية السداسية (١٩٧٢ – ١٩٧٧) – بيروت عام ١٩٧١٠

– الجمهورية اللبنانية – وزارة التصميم العام (احصاء القوى العاملة) – بيروت عام ١٩٧٠٠

(١٩) Raja. Himadeh, Op. Cit.,p.107.

Hagen, Everrett E. Planning Economic Development. Homewood: Richard D. Irvin, Inc., 1963.

Himadeh, Raja S. The Fiscal System of Lebanon. Beirut: Khayyat, 1961.

Kindleberger, Charles P. Economic Development. New-York:McGraw-Hill, 1965.

Lewis, W. Arthur. Development Planning. New-York: Harper and Row, 1966.

PUBLIC DOCUMENTS

The Republic of Lebanon. Ministry of General Planning. Macroeconomic Projections, 1972-1977. Beirut:1971.

– الجمهورية اللبنانية – وزارة التصميم العام (خطة التنمية السداسية (١٩٧٢ – ١٩٧٧) – بيروت عام ١٩٧١٠

– الجمهورية اللبنانية – وزارة التصميم العام (احصاء القوى العاملة) – بيروت عام ١٩٧٠٠

UNITED NATIONS PUBLICATIONS

U.N. Studies on Selected Development Problems in Various Countries of the Middle East, 1970.U.N. Publications; Sales No.: E.70. IV. 11.

UNPUBLISHED MATERIALS AND REPORTS

Kanaan, Adel. The Political Economy of Development Planning: The Case of Lebanon. (Unpublished Ph. D. Dissertation), University of California, Berkeley, 1971.

I. R.F.E.D. Le Liban au Tournant., Beyrouth; Imprimerie Catholique, 1963.

الجدول الرقم ١

مجموع الاستثمارات التي تمولها الموازنة العامة ١٩٧٢ – ١٩٧٧
(بملايين الليرات اللبنانية)

	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	مجموع
مشاريع زراعية	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
مشاريع ري	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
مشاريع صناعية	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	—	—	[illegible]
مشاريع كهربائية	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
مشاريع نقل	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
مشروع المرفأ	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
مشروع المطار	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
تحسين الاتصالات	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	—	[illegible]
تحسين المراكز السياحية	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
مشاريع ثقافية	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
مشاريع صحة عامة	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ادوات	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ادارة	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
معونات صناعية	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
مختبرات	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
المجموع	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

(المصدر: خطة التنمية السداسية (١٩٧٢ – ١٩٧٧) الجمهورية اللبنانية – وزارة التصميم العام الجدول الرقم ٤)

الجدول الرقم ٢

تطور الموارد وطرق استخدامها: ١٩٦٤ – ١٩٦٩
(بملايين الليرات اللبنانية وحسب الاسعار الجارية)

الرقم	المتغير	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	المعدل
١	اصل الموارد المختلفة (١ + ٢)	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
١	الناتج القومي المحلي	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
٢	مجموع الواردات	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
٢:١	الواردات الوسيطة	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
٢:٢	الواردات الاستهلاكية	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
٢:٣	الواردات الاستثمارية	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
	مجموع الموارد	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
٣	الاستهلاك العائلي	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
٤	الاستهلاك الحكومي	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
٥	مجموع الصادرات	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
٥:١	الصادرات الزراعية	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
٥:٢	الصادرات الصناعية	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
٥:٣	تصدير الخدمات	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
٦	تكوين رأس المال المحلي الاجمالي	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
٧	نسبة الاستهلاك الى الناتج القومي المحلي (٣ : ١)	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٨	نسبة الواردات الوسيطة الى الناتج القومي المحلي (٢:١ : ١)	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٩	نسبة الواردات الاستهلاكية الى الاستهلاك الشخصي (٢:٢ : ٣)	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١٠	نسبة الواردات الاستثمارية الى الدخل القومي الاجمالي (٢:٣ : ٦)	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١١	العجز في الميزان التجاري	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١٢	الدخل الصافي من السياحة	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
١٣	تحويلات [illegible] من الخارج	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	
١٤	العجز في ميزان التجارة والخدمات	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	

الجدول الرقم ٣

تقديرات المتغيرات الاجمالية ١٩٧٢ – ١٩٧٧
(بملايين الليرات اللبنانية)

جهة استعمال الموارد	١٩٦٩	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	المجموع
١ – استهلاك داخلي خاص	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٢ – مصاريف السياح	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٣ – استهلاك حكومي	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٤ – تثمير داخلي اجمالي	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٥ – صادرات صافية	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٦ – [illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٧ – المجموع	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الموارد المتوافرة								
٧ – الناتج المحلي الاجمالي	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٨ – الواردات (١ + ٢ + ٣ + ٤ + ٥ + ٦) – (٧)	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
المجموع	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

(المصدر :
Republic of Lebanon, Ministry of General Planning, Macroeconomic Projections : 1972-1977 (Beirut, Central Statistics Office, 1971), Table 16.

الجدول الرقم ٤

تقديرات الواردات من البضائع الاستثمارية والوسيطة والاستهلاكية
(بملايين الليرات اللبنانية)

السنة	الواردات الاستثمارية: المعامل	الواردات الاستثمارية: مليون ل.ل	الواردات الوسيطة: المعامل	الواردات الوسيطة: مليون ل.ل	الواردات الاستهلاكية: المعامل	الواردات الاستهلاكية: مليون ل.ل	المجموع: مليون ل.ل
١٩٧٢	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١٩٧٣	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١٩٧٤	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١٩٧٥	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١٩٧٦	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١٩٧٧	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
المجموع		[illegible]		[illegible]		[illegible]	[illegible]

المصدر: The Republic of Lebanon-Ministry of General Planning — Macroeconomic Projections (1972-1977).

الجدول الرقم ٥

تقديرات ميزان المدفوعات اللبناني ١٩٧٢ – ١٩٧٧
(بملايين الليرات اللبنانية)

المتغير	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	المجموع
١ – واردات الاستثمار الوسيطة	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٢ – واردات السلع الاستهلاكية	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٣ – واردات السلع الاستثمارية	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٤ – مجموع الواردات (١ + ٢ + ٣)	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٥ – الصادرات الزراعية	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٦ – الصادرات الصناعية	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٧ – مجموع الصادرات (٥ + ٦)	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٨ – العجز في الميزان التجاري (٤ – ٧)	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٩ – الصادرات الصافية من الخدمات	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١٠ –	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١١ – الدخل الصافي من الخارج	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١٢ – مجموع الصادرات من الخارج	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
١٣ – العجز في الحساب الجاري	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

(المصدر : Ibid.

الجدول الرقم ٧

العمالة القطاعية ونسبتها الى القيمة المضافة في القطاعات (١٩٧٠ – ١٩٧٧)

القطاعات	الناتج القومي المحلي بملايين ل.ل	العمالة في ١٩٧٠	القيمة المضافة للعامل الواحد في ١٩٧٠	معدل الزيادة السنوي ٦٨/٥٩	الناتج القومي المحلي عام ٧٧	القيمة المضافة للعامل في ١٩٧٧	العمالة في عام ١٩٧٧
الزراعة	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الصناعة	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
البناء	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الخدمات	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
المجموع	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

المصدر: احصاء القوى العاملة (١٩٧٠)

الجدول الرقم ٨

توزيع الدخل عام ١٩٥٩

الفئة	النسبة المئوية في السكان	الدخل السنوي ل.ل
بؤساء	٩	اقل من ١٢٠٠ ل.ل
فقراء	٤٠	١٢٠٠ ل.ل – ٢٥٠٠ ل.ل
متوسطون	٣٠	٢٥٠٠ ل.ل – ٥٠٠٠ ل.ل
ميسورون	١٤	٥٠٠٠ ل.ل – ١٥٠٠٠ ل.ل
اثرياء	٤	اكثر من ١٥٠٠٠ ل.ل

المصدر: I.R.F.E.D., le Liban au Tournant, (Beyrouth : Imprimerie Catholique, 1963), p. 23.

الجدول الرقم ٩

توزيع حصص الدخل القومي ١٩٥٩

النسبة المئوية في السكان	النسبة في الدخل القومي
٥٠	[illegible]
٣٢	[illegible]
١٤	[illegible]
[illegible]	[illegible]

المصدر: Ibid., p. 30